المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية.

تخصص تحليل السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

من إعدادالطالبة: **تحت إشراف:**

شيخ حنان. د.علي ربيج.

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور. بشاني لحسن.....رئيسا.

الدكتور. ربيج علي.....مشرفا.

الدكتور. محمد هناد.....مصححا.

العام الجامعي :2015/2014

الشكر

أشكر الله عز وجل الذي أعانني على إنجاز هذا العمل

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف السيد ربيج علي لإشرافه على العمل وتقديمه النصائح القيمة لاستكمال الدراسة

كما أتقدم بالشكر إلى جميع موظفي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين اللذين دعماني طوال مشواري الدراسي

إلى أخوي وكل العائلة الكريمة

إلى جميع أصدقاء المشوار الدراسي.

ملخص البحث:

أـ ملخص البحث بالغة العربية:

تضمنت الدراسة السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة التي كان فيها الإتحاد السوفييتي فاعلا دوليا أساسيا والذي كانت علاقاته الخارجية مبنية على الإيديولوجية الماركسية اللينينية والتي أدت إلى خلق الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي ،والى جانب التطرق إلى أسباب ونتائج انهيار الإتحاد السوفييتي ،

ومن نتائج انهيار الإتحاد السوفييتي ظهور روسيا الاتحادية كوريثة له ،باعتبارها أكبر الدول السوفييتية السابقة. لذلك تطرقت الدراسة التوجهات الجديدة لروسيا الإتحادية بالتعرض إلى مختلف مقومات القوة التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الدولية إلى جانب التطرق إلى مختلف الوسائل التي تستعملها لتحقيق أهدافها.

عرفت روسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة مرحلتين هامتين هي مرحلة حكم الرئيس "بوريس يلتسين"والتي كانت مرحلة انتقالية ومرحلة الرئيس "فلاديمير بوتين"وهي مرحلة إعادة مكانة روسيا على الساحة الدولية ،تعرضت الدراسة إلى أهم الاختلافات في توجهات السياسة الخارجية وكذا التطرق إلى مميزات كل رئيس وأثره في صنع السياسة الخارجية الروسية .

تواجه روسيا العديد من التحديات على المستوى الإقليمي والدولي والتي تسعى من خلالها إلى إثبات موقعها كدولة كبرى ولا يمكن إبعادها عن القضايا التي تمس بمصالحها ونفوذها في مختلف مناطق العالم وذلك من خلال الدفاع العمل على فرض مواقفها فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني،الأزمة السورية والأوكرانية إلى جانب الدفاع عن مصالحها تجاه كل من الصين والحلف الأطلسي وكذا الدفاع عن مصالحها في دول رابطة الدول المستقلة .

الملخص باللغة الإنجليزية:

The study included Russian foreign policy after the Cold War in which the Soviet Union was active internationally and who was a key external relations based on the ideology of Marxism-Leninism, which led to the creation of the conflict between the eastern and western camp, and besides addressing the causes and consequences of the collapse of the Soviet Union,
One result of the collapse of the Soviet Union, the emergence of the Russian Federation, as the largest of the former Soviet states ,the study analyzed the new trends of the Russian Federation with exposure to various elements of the force that make Russia able to maintain its international status as well as to address the different ways in which you use to achieve its goals

Russia knew after the Cold War two important phases the period of the rule of the president, "Boris Yeltsin" which was a transitional stage and the stage President "Vladimir Putin", a re-Russia's place in the international arena stage, the study focused on the most important differences in the orientation of foreign policy, as well as to address the effects of each president and its impact on Russian foreign policy-making.

Russia faces many challenges at the regional and international level and that which seeks to prove its major state and cannot be removed from the issues affecting their interests and influence in various regions of the world through the defense work to impose their positions with regard to the Iranian nuclear issue, the Syrian and Ukrainian crisis and to defend its interests towards both China and NATO, as well as defend their interests in the Commonwealth of Independent States.

الملخص باللغة الفرنسية:

L'étude a inclus la politique étrangère russe après la guerre froide dans laquelle l'Union soviétique était active au niveau international et qui était une clé relations extérieures sur la base de l'idéologie du marxisme-léninisme, qui a conduit à la création du conflit entre le camp de l'Est et de l'Ouest, et plus de traiter les causes et les conséquences de l'effondrement de l'Union soviétique.

Une des conséquences de l'effondrement de l'Union soviétique, l'émergence de l'héritier Fédération de Russie, comme le plus grand des anciens Etats soviétiques pour cela nous allons étudier les nouvelles tendances de la Fédération de Russie à l'exposition à divers éléments de la force d'être en mesure pour maintenir son statut international, ainsi que pour répondre aux différentes objectifs ,

La Russie a connais après la guerre froide deux phases importantes la première est la présidence de , "Boris Eltsine", qui était une phase de transition et la deuxième phases de la présidence de président "Vladimir Poutine", qui a réussi a construire une nouvelle Russie , pour cela nous allons analyser les différences les plus importantes dans l'orientation de la politique étrangère, ainsi traiter effets de chaque président et son impact sur l'élaboration de la politique étrangère russe.

La Russie est confrontée à de nombreux défis au niveau régional et international pour prouver son statut de grand Etat pour cela la Russie ne peux pas être retirer à des questions qui touchent ses intérêts et son l'influence dans les différentes régions du monde à travers l'intégration dans les grands dossier internationaux pour imposer sa positions à l'égard de la question nucléaire iranienne, la crise syrienne et ukrainienne et défendre ses intérêts à la fois vers la Chine et l'OTAN, ainsi que de défendre leurs intérêts dans la Communauté d'États indépendants.

مقدمة:

مرت روسيا بالعديد من المراحل التاريخية المهمة ،حيث كانت دائما دولة سعت إلى التوسع و الإمتداد الجغرافي،فعرفت تغيرا متواصلا في حدودها ومساحتها سواء كان ذلك في عهد روسيا القيصرية أو الإتحاد السوفييتي إلا أنها عرفت انحصارا بعد سقوط هذا الأخير وذلك بسبب العديد من المشاكل الداخلية التي عانى منها.

إلا أنها تبقى الدولة الفاعلة على الساحة الدولية ،رغم مختلف الأزمات الاقتصادية التي واجهتها إلا أن ذلك لم يمنعها من الحفاظ على مكانتها الدولية،ذلك لعدة اعتبارات خاصة منها امتلاكها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى أنها وريثة الإتحاد السوفييتي ،فورثت 76,5 بالمائة من مساحته ،وتعتبر بذلك خامس أكبر الدول من حيث المساحة كما أنها ورثت 51 بالمائة من عدد سكانها ، بالإضافة إلى كونها أكبر قوة عسكرية في أوروبا وآسيا.

من خلال الموضوع سنحاول دراسة أحد أهم السياسات الخارجية التي تحظى باهتمام العديد من الباحثين حيث تتميز سياستها بالتذبذب من جهة و القدرة على التكيف من جهة أخرى ،ذلك بالنظر إلى مختلف الصعوبات التي واجهتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ففي هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ السياسة الخارجية الروسية خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي و انتهاء الحرب الباردة، سنركز أساسا على التحولات الجذرية التي شهدتها روسيا بعد الحرب الباردة خاصة في ظل حكم كل من بوريس يلتسين و فترة حكم فلاديمير بوتين،حيث حاولت روسيا استعادة مكانتها الدولية وفرض نفسها كقوة عسكرية واقتصادية ذلك من خلال المواقف التي تبنتها خاصة تجاه الثورات العربية وتبنيها مواقف هجومية في غالب الأحيان والمضادة أساسا للغرب يظهر ذلك خاصة من خلال أزمة أوكرانيا،

1- أسباب إختيار الموضوع: هنالك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية لاختيار الموضوع وهي:

الأسباب الموضوعية: من بين الأسباب الموضوعية لأهمية الموضوع بحد ذاته بالنظر إلى التعقيد الذي تعرفه عملية صناعة السياسة الخارجية بشكل عام والسياسة الخارجية الروسية على وجه الخصوص، بعد الحرب الباردة التي مرت بمرحلتين مختلفتين كليا ، بهذا فتظهر هناك حاجة إلى تحليل أسباب هذا الاختلاف خاصة من ناحية دراسة أهم مميزات السياسة الخارجية في ظل حكم الرئيس يلتيسين وفتوة حكم الرئيس بوتين ،و البحث عن استعادة المكانة الضائعة التي كانت تتمتع بها في فترة الإتحاد السوفييتي بالإضافة إلى تحليل أهم التحديات التي تواجهها روسيا في ظل التغير السريع الذي تعرفه العلاقات الدولية والتي تحاول من خلال إثبات مكانتها وموقعها كدولة محورية وقوة كبرى.

الأسباب الذاتية:ترجع هذه الأسباب إلى الرغبة في التعمق أكثر في السياسة الخارجية الروسية ومن يملك سلطة توجيه وتحديد هذه السياسة وكذلك مدى تأثير مختلف الإمكانيات التي تملكها روسيا الاتحادية خاصة ما تعلق بالموارد الطبيعية وكذا القدرات العسكرية وكذا دور القائد بالإضافة إلى الرغبة في معرفة العوامل التي أدت إلى العودة القوية لروسيا الاتحادية إلى الساحة الدولية.

2. أهمية الموضوع:

أهمية الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة،أين عرفت مرحلة عزلة و تراجع خاصة في ظل حكم الرئيس يلتسين ،بالإضافة إلى القفزة النوعية التي عرفها المشهد الروسي خاصة بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم مع رغبته في استعادة أمجاد الإتحاد السوفييتي و الإمبراطورية القيصرية على حد سواء، ذلك من خلال استغلال جميع إمكانياتها والاستفادة من جميع الفرص السانحة لتحقيق هذا الهدف في ظل تزايد الأزمات على المستوى الدولي روسيا تحاول التأثير على مختلف القضايا من اجل لعب دور فعال و حاسم وكذا إثبات رغبتها في العودة وبقوة إلى الساحة الدولية .

3- الإشكالية:

دراسة السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة يقودنا إلى استيعاب دور مختلف المتغيرات الداخلية و الخارجية وحتى السيكولوجية في تحديد مختلف توجهات السياسات الخارجية المتبعة خاصة في روسيا،حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغير جذري في الأهداف و التوجهات السياسية لروسيا وذلك بالنظر إلى مرحلتين مهمتين هما مرحلة حكم الرئيس بوريس يلتسين و مرحلة حكم الرئيس فلاديمير بوتين.

و بالتالي فإن **السؤال الرئيسي** المطروح هو:

ما هي حدود تأثير شخصية الرئيس في رسم وتحديد السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية **تساؤلات** أخرى **فرعية** نحاول من خلالها تفكيك الانشغال الواسع الذي يجسده السؤال الرئيسي:

-ما هي أهم المحددات و المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة؟

- ما هي أهم مميزات السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم كل من الرئيس بوريس يلتسين و الرئيس فلاديمير بوتين؟

-ما هي التحديات التي تواجه روسيا الاتحادية في ظل التغيرات الدولية ؟

4- فرضيات الدراسة :

إن الإجابة عن مختلف هذه التساؤلات يتطلب وضع مجموعة من الفرضيات التي يمكن إخضاعها للتجربة لاكتشاف مدى صحتها:

1- تمتلك روسيا المقومات الاقتصادية الطبيعية والعسكرية التي تمكنها من أن تصبح دولة كبرى.

2- تمثل شخصية الرئيس ونفوذه مفصلا هاما في تحديد السياسة الخارجية الروسية.

-تواجه روسيا العديد من التحديات التي من شأنها تأكيد مكانتها على الصعيد الدولي.

5ـ المناهج المستعملة:

من بين المناهج التي تم الاستعانة بها:

ـ **التطور التاريخي** : حيث استعملنا هذا المنهج لدراسة مختلف المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة كذا دراسة مرحلتين زمنيتين مرحلة حكم يلتسين من 1991 إلى 1999 ومرحلة حكم بوتين من 1999 إلى يومنا هذا.

ـ **المنهج الوصفي** : استعمالنا المنهج من اجل تحديد مختلف الإمكانيات و المؤثرات التي تحدد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة.

ـ **المنهج المقارن** : تم استخدام هذا المنهج من أجل التمكن من المقارنة بين السياسة الخارجية لكل من فترتي حكم الرئيس فلاديمير بوتين والرئيس بوريس يالتسين في مختلف الميادين خاصة في المجالات الاقتصادية ،السياسية والعسكرية.

6ـ الإطار الزماني والمكاني للبحث:

الإطار الزماني :يندرج الإطار الزماني للدراسة في التركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة إلى يومنا هذا مع الإشارة إلى السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة.

الإطار المكاني:فيما يتعلق بالإطار المكاني فإن الدراسة مرتبطة بجميع المناطق التي تمثل مجالا للنفوذ الروسي خاصة منها جمهوريات الإتحاد الأوروبي السابقة بالإضافة الى مصالح في دول أخرى مثل أوكرانيا ،إيران وسوريا.

7ـ الدراسات السابقة:

الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة: للمى مضر الأمارة ،وتطرق فيها الى الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة ،وقد رصدت الدراسة سمات الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية خاصة في فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين وذلك من خلال استمالة الدول العربية في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

صناعة القرار في روسيا: لنورهان الشيخ حيث تناول الكتاب عملية القرار في روسيا مع التركيز على طبيعة على طبيعة هذه العملية في القضايا العربية ،بالإضافة إلى التطرق إلى الأزمة التي عاشتها روسيا في تسعينيات القرن الماضي.إلى جانب التعرض إلى مختلف العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية.

La politique étrangère de la Russie : de Romain Yakemtchouk qui a étudié la politique étrangère de la Russie après plus de vingt ans après la dissolution de l'union soviétique, La Russie vient de retrouver son rang de grande puissance grâce à son gaz et son pétrole et grâce à son régime sous la présidence de Vladimir Poutine,

8. صعوبات الدراسة:من بين صعوبات التي واجهت إنجاز الدراسة هو شح المراجع باللغة العربية فيما يتعلق بدراسة السياسة الخارجية الروسية خاصة المراجع الأكاديمية العلمية إذ نجد معظم الكتب المترجمة إلى اللغة العربية ذات طابع صحفي تخلو من التحليل السياسي،كما أن مجمل الكتب القيمة متوفرة باللغتين الفرنسية والإنجليزية مما يشكل عائق للترجمة الدقيقة لأفكار الكاتب ومما يؤدي إلى التقليل من حقها،

9-تقسيم الدراسة:

سيتم معالجة الموضوع من خلال أربعة فصول ، ثلاثة فصول رئيسية وفصل تمهيدي، حيث يضم **الفصل التمهيدي** الذي هو بعنوان الإطار النظري والذي سيتطرق إلى عرض مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها بالإضافة إلى مختلف مقاربات تحليل السياسة الخارجية، أما **الفصل الأول** تطرق إلى السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة الذي تضمن عودة إلى السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي ثم إلى أسباب ونتائج انهياره ،بالنسبة إلى **الفصل الثاني** فتضمن دراسة السياسة الخارجية الروسية من خلال التطرق إلى توجهاتها الجديدة من خلال دراسة مختلف العوامل المؤثرة فيها وكذا الوسائل المستعملة لتنفيذ سياستها ،أما **الفصل الثالث** متعلق بمختلف التحديات التي تواجهها روسيا على الصعيد الإقليمي والعالمي والتي تسعى من خلالها إلى إثبات مكانتها على الساحة الدولية.

الفصل التمهيدي: الإطار النظري

المبحث الأول:مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها

من خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى مختلف التعاريف التي حاولت شرح مفهوم السياسة الخارجية،بالإضافة إلى مختلف المحددات التي تساهم في تحديد السياسة الخارجية للدول.

المطلب الأول:مفهوم السياسة الخارجية.

1 . **تعريف السياسة الخارجية:**

يعتبر موضوع السياسة الخارجية من بين المواضيع المستحدثة المنبثقة عن مجال العلاقات الدولية ، أضف إلى ذلك تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية ذلك ما يفسر عدم التوصل إلى إجماع حول تعريف مانع وجامع لها،فهناك العديد من المفكرين الذين حاولوا وضع إطار مفاهيمي للسياسة الخارجية لذلك نلاحظ تعدد التعاريف.

. عرفها " ريتشارد سنايدر وفيرنس":" على أنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدث حاليا ،أو يتوقع حدوثها في المستقبل".[1]

يؤكد هذا التعريف على صانع القرار ويولي أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة ،إذ يرى سنايدر أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها ،وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات أشخاص لهم مناصب رسمية في الدولة.

تعرفها "ديبورا غارنر" على "أنها من الأهداف والسلوكيات الصادرة من فاعل ما في الدولة ولا يشترط أن يكون دولة موجهة نحو الخارج مقابل تجاوب الوحدات الدولية الأخرى"[2]

---

[1] **احمد نوري ألنعيمي،السياسة الخارجية**،دار زهران للنشر والتوزيع،العراق2009ص20

[2] Laura Neyak ,The new foreign policy ,power seeking in the globalization era ,2edi,Kouman and littelfieldpublishers.usa, 2008,p9

يعرفها "شارل هيرمان" على أنها "مجموعة من السلوكيات المتميزة للدولة الناتجة عن مختلف القرارات السياسية التي تم اتخاذها على مستوى فرد أو مجموعة من الأفراد الرسميون".[1]

. يعرفها حامد ربيع على أنها :"جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ،إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"

. تعريف مودولسكي:" نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هنالك نمطين أساسيين من الأنظمة المدخلات و المخرجات"

. تعريف روزنو:" منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سالفا" أو "أنها التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو تغيير الجوانب الغير المرغوبة"[2]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية:

هناك اختلاف بين المفكرين فيما يخص طبيعة المتغيرات أو المحددات التي تتحكم في عملية صنع السياسة الخارجية للدول من حيث طبيعتها وتوجهاتها ،إلا إن هناك نوع من الإجماع فيما يتعلق بالأهمية الكبيرة التي تشكلها المتغيرات البيئية الأساسية لتوجيه السياسة الخارجية للدول ، والملاحظ أن النموذج الذي وضع من طرف "جيمس روزنو".

[1]Laura Neyak, op.cit, p9.

[2]**محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية**، ط2، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1989، ص7و11.

الذي حاول من خلاله تصنيف الدول إلى دول كبرى وصغرى وكذا إلى دول منفتحة وأخرى منغلقة بالنظر إلى طبيعة نظامها السياسي، كما بين المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية وصناعة القرار فيها.

تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

أ- محددات البيئة الداخلية: تكمن عموما في الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة ضمن الخارطة الطبيعية وجوارها الذي تشترك فيه مع دول مختلفة قد تتشابه معها في نظامها السياسي وأوضاعها الداخلية وقد تختلف عنها في ذلك كما تؤثر الإمكانيات والمؤهلات التي تملكها الدولة في صنع السياسة الخارجية ،فحيازتها على ثروات إستراتيجية يجعلها في موقع التأثير بالنسبة لمختلف التفاعلات الدولية التي تحصل على مستوى النظام الدولي كما أن السياسة الداخلية للدولة وكل ما يتعلق بالنظام السياسي ووحداته الجزئية وأنماط التفاعل بين هذه الوحدات فيما يصفه "ريشارد سنايدر" بالمتغيرات التقليدية للبيئة الداخلية (النظام السياسي، الرأي العام، الأحزاب وجماعات الضغط).[1]

ب . **العامل الاقتصادي:** تمثل الموارد الموجودة في الدولة واحدة من أهم مصادر قوة السياسة الداخلية والخارجية لكل دولة ،وتأتي قوة الدولة فيما تتوفر منه من موارد داخل أراضيها أو خارجها والأخيرة تمثل مدى نفوذ الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية ،وقد أكد ذلك إدوارد لوتراك قائلا أن القوة العسكرية فقدت أهميتها أمام بروز عصر الجيواقتصاد ،كما أكد ذلك فريد برغستن مدير المعهد الاقتصادي الدولي في واشنطن على أولية العامل الاقتصادي في ظل النظام العالمي الجديد.[2]

[1] **ناصيف يوسف حتى** ،**النظرية في السياسة الخارجية** ،دار الكتاب العربي ،لبنان،1985،ص195-196

[2] **النعيمي أحمد نوري** ،المرجع السابق،ص110.

يقصد بالموارد الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وتشمل الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة كالبترول ،الفحم،الغاز والموارد النووية بالإضافة إلى المعادن الخام والموارد الغذائية التي توفر للدولة النمو الاقتصادي والدخول في علاقات خارجية مكثفة،أما الموارد البشرية تضم السكان التابعين للدولة وخصائصهم المختلفة من حيث الحجم والتوزيع فتوافر السكان يوفر للدولة أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية أما الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين السكان وبين الموارد الطبيعية المتاحة.[1]

ج . **العامل العسكري:** لاشك أن القوة العسكرية كانت على مدار التاريخ العنصر الهام في تقرير قوة الدولة ويظهر ذلك من خلال الاهتمام الذي أولته الإمبراطوريات والمماليك لبناء الجيوش للسيطرة على الموارد، فكانت القوة العسكرية بالنسبة إلى هذه المجموعات هي العنصر الذي يجلب بقية عناصر القوة الأخرى كالموارد والهيبة السياسية.[2]

أما عن دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الخارجية فيزداد في حالات الصراع الدولي ووجود تهديد للأمن الوطني ذلك أن المؤسسة العسكرية تملك وسائل الإكراه بالإضافة إلى مقدرتها تحديد شخص صانع القرار ، كما يتوقف دورها على شكل الحكومة فكلما كانت الحكومة ذات أقلية عسكرية خاصة في الدول الشمولية التي هي في الغالب دول نامية أين تكون المؤسسة العسكرية مسيطرة وذلك عن طريق الاستعانة بخبرة الأحزاب والبيروقراطيين.[3]

---

[1] **محمد السيد سليم**، المرجع السابق، ص155.156.

[2] **طشطوش هايل عبد المولى** ،**مقدمة في العلاقات الدولية** ،الأردن،2010،ص143.

لويد جنسن ،**ترجمة:محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم** ،**تفسير السياسة الخارجية** ،عمادة شؤون المكتبات ،جامعة الملك سعود،السعودية،1989،ص148-149.

د . أثر المتغيرات المؤسساتية:

تلعب تركيبة المتغيرات المؤسساتية دورا مهما في تحديد صانع القرارات وموجهها وتضم هذه المتغيرات الإدارات و السلطات المعنية بعملية صنع السياسة الخارجية ومدى التطور البيروقراطي لهذه السلطات وكيفية توزيع الأدوار والصلاحيات بينها وكذلك الوسائل المتاحة أمامها للتأثير في السياسة الخارجية. حيث أن هناك مركزين هما المؤسسة الرئاسية و السلطتين التنفيذية والتشريعية.

. تاثير الرئيس كمؤسسة في صنع السياسة الخارجية:

يختلف مدى تأثير الرئيس ذلك بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي ،فيكون في الأنظمة الرئاسية محتكرا لتوجيه العلاقات الخارجية كالرئيس في الولايات المتحدة الذي يوجه ويدير السياسة الخارجية مع وجود حدود دستورية قانونية وسياسية ،أما في الأنظمة البرلمانية فإن الرئيس له صلاحيات محدودة وغالبا ما تكون رمزية ،أما في الأنظمة شبه الرئاسية فإن رئيس الدول يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسي الخارجية مع وجود هامش تحرك لرئيس الحكومة وكذا وزير الخارجية [1].

. **السلطة التنفيذية والتشريعية** :سواء كانت الحكومة ديمقراطية أو تسلطية اتحادية أو موحدة فإن السلطة التنفيذية بإحتواءها على أهم صانعي القرار (الرئيس، رئيس الحكومة ووزير الخارجية) فيكون دور ها كبيرا خاصة في الأنظمة التسلطية بصفة خاصة في حين يكون دور السلطة التشريعية يقتصر على الموافقة الشكلية على قرارات السلطة التنفيذية ، وتزايد تأثير السلطة التنفيذية يعود إلى عدة اعتبارات منها:

ـ تزايد أهمية الشؤون الدولية ومناخ الأزمات الدولية الدائمة أدى إلى تزايد الحاجة إلى مركزية عملية السياسة الخارجية .[2]

---

[1] **بولكمال ابراهيم ،تأثير وتحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2009،ص22.

[2] **جنسن لويد**، المرجع السابق،ص134-135.

. يمكن لشخص واحد كرئيس الهيئة التنفيذية أن يرسم بصورة أفضل السياسة الخارجية أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان.

. جرت العادة أن يكون للسلطة التنفيذي دور قوي في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها لأن الشعب لا يهتم كثيرا بالسياسة الخارجية.

. إلا أن هناك اتفاق على أن السلطة التشريعية سواء في النظام الرئاسي أو البرلماني فإن دورها محدود إلا أن لها دور أكبر في الدول الديمقراطية.[1]

هـ . دور المؤسسات الغير الرسمية:نظرا للتعقيد الذي يعرفه مجال العلاقات الدولية وما نتج عن ذلك من ظهور العديد من الفواعل الغير الرسمية التي لها تأثير في السياسة الخارجية ومن بين هذه الفواعل نجد الأحزاب السياسية وجماعات المصالح أو الضغط ،فيما يتعلق بالأحزاب السياسية فإن دورها يتفاوت بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة.

أما بخصوص جماعات المصالح فهي تأثر على المؤسسات الحكومية عن طريق الضغط كوسيلة لضمان الحصول على مصالحها لاسيما ما تعلق بمصالحها الخارجية.

و. المشكلات الاجتماعية:يقصد بالمشكلات الاجتماعية المشاكل المتعلقة بالبناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة والتي تتميز بالاستمرارية كالتضخم أو البطالة مما يضطر بالدولة إلى التقليل من الموارد المخصصة للسياسة الخارجية بغرض مواجهة المشاكل الداخلية أما فيما يتعلق بالمشاكل السياسية مثل الصراع العرقي آو الطائفي وحالة عدم الاستقرار السياسي فكل هذا يجعل السلطة تعمل على خلق مشاكل خارجية لمحاولة توجيه الرأي العام نحو الخارج بدلا من انشغاله بالمشاكل الداخلية ،ذلك يمكن القول أن المشاكل الداخلية تأثر على السياسة الخارجية ذلك لأن المشاكل الداخلية تنعكس على السياسة الخارجية للدولة حيث أن النشاط الخارجي للدولة يتأثر بحجم الضغوطات التي تفرضها الأزمات الداخلية لذلك فإن خلق سياسة خارجية نشطة تؤدي إلى التقليل من الأزمات الداخلية.[2]

---

[1] **جنسن لويد**، المرجع السابق،ص134-135.

[2] **محمد السيد سليم**، المرجع السابق، ص178.

دور التطور القومي:إن الدول التي نجحت في تطوير شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة ،فالقومية تعني الإحساس النفسي بالانتماء إلى الدولة القومية ،وقد عرف البعض القومية بأنها مجموعة من الأفراد المتحدين نتيجة ظروف مروا بها ،تتمتع بها خاصة الدول النامية التي تملك قومية معبرة وموجهة خاصة ضد القوى الاستعمارية السابقة وهذه القومية تتميز بالضعف ذلك راجع إلى ضعف الشعور بالانتماء وبالتالي ضعف تأثيرها السياسي. أما في المجتمعات المتقدمة خاصة الولايات المتحدة وأوروبا فتعبر عن نمط من القومية تأسس على قدر عال من المشاركة العامة وأصبح أكثر قدرة على تحمل التحديات الداخلية والخارجية ،وبصفة عامة يمكن القول أن للقومية أثر إيجابي آخر سلبي على السياسات الداخلية والخارجية للدول ،فالقومية يمكن أن تساهم في توحيد الشعوب إذا كان لها قومية مشتركة.

أما في المجتمعات المتقدمة خاصة الولايات المتحدة وأوروبا فتعبر عن نمط من القومية تأسس على قدر عال من المشاركة العامة وأصبح أكثر قدرة على تحمل التحديات الداخلية والخارجية ،وبصفة عامة يمكن القول أن للقومية أثر إيجابي آخر سلبي على السياسات الداخلية والخارجية للدول فالقومية يمكن أن تساهم في توحيد الشعوب إذاكن لها قومية مشتركة أما الانحياز إلى قومية معينة في دولة متعددة القوميات قد يؤدى إلى تفرقة الجماعة.[1]

2ـ المحددات الخارجية: تشمل عموما العوامل الموجودة خارج حدود الدولة من أفعال وردود أفعال الدول الأخرى،فالمحيط الخارجي للدولة يتألف من الجانب المادي و الجغرافي و للدول عادة ما تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بالسلوكيات الصادرة عن الدول سواء تعلق الأمر بالحلفاء أو الأعداء، ويظهر ذلك مثلا من خلال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أثناء الأزمة الجورجية سنة 2008التي تأثرت[2]

[1] **جنسن لويد**،المرجع السابق،ص61-62

[2] Alex Mints ,Karl Derouenj,understanding foreign policy decision making ,Cambridge university press , UK, 2010 ,p121

بهذه الأزمة فاعتبرت كرد فعل، وكذا سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدرع الصاروخي في أوروبا تأثر على السياسة الخارجية لكل من روسيا وبولندا وكذا كل الدول الأوروبية الأخرى.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في سلوك الدول منها متعلق بالردع والسباق نحو التسلح ، طبيعة الأحلاف وطبيعة النظام السياسي للخصوم حيث آن الواقع أظهر أن قادة الدول الديمقراطية يظهرون العداء تجاه الدول الغير الديمقراطية ويميلون إلى التعاون مع الدول الديمقراطية،كما أن امتلاك القوى الكبرى الأسلحة النووية في فترة الحرب الباردة وسباق التسلح بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي أثر على العديد من قرارات الطرفين وإنما امتد إلى أطراف أخرى كالصين ،الهند، كوريا الشمالية ،إسرائيل واليابان. [1]

والملاحظ أن الوحدات الصغيرة هي الأكثر تأثرا بتغير النسق الدولي عكس الدول الكبرى التي تستطيع التأقلم مع الأوضاع الجديدة، النظام الدولي يمكن أن يأخذ احد الأشكال التالية ،إما الأحادية القطبية التي تتميز بتركيز الموارد وقوة وحدة دولية واحدة أو الثنائية القطبية وتتميز بتركيز السيطرة على مركزين (عرفت مرحلة الحرب الباردة سيطرة كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي) وأخيرا النظام المتعدد الأقطاب الذي يتميز بتقسيم الموارد والهيمنة بين مجموعة من الدول .[2]

[1] **جنسن لويد**،المرجع السابق،ص300،299.

[2] Alex Mints ,Karl Derouenj,op.cit,p121-122.

3ـالمحددات السيكولوجية: أكد جيمس روزنو على أهمية العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية ،وذلك خصوصا في الدول النامية بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي وتغييب مختلف المؤسسات أو غيابها أصلا مقارنة بالدول المتقدمة ، فقد ظهر نقاش حول أهمية الدور الذي يلعبه القادة والزعماء السياسيون ومدى تأثيرهم في عملية صنع السياسة الخارجية.

هناك العديد من التي تجعل دور صانع القرار بمثابة الفاعل الأساسي في صنع السياسة الخارجية ذلك بالنظر إلى الأسباب التالية:

1. كلما ازداد اهتمام صانع القرار بالشؤون السياسية الخارجية ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية.

2 . كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.

3 . اتسام المواقف الدولية بالغموض وعدم التوقع ووجود معلومات متناقضة أو في حالة توفر المعلومات أو حينما تصبح شديدة الندرة .

إذ يتم اتخاذ قرارات السياسة الخارجية على مستوى مجموعة من الأشخاص ذوي السلطة[1]

ومن المحتمل أن تأثر عليهم العوامل السيكولوجية ،وهذا التأثير يكون بنسبة كبيرة في فترة الأزمات أو إذا كان نظام الحكم ديكتاتوري أو في حالة استقلال الدولة حديثا أو كانت في مرحلة انتقالية مثلا:أثناء أزمة الصواريخ الكوبية كان قرار كينيدي متأثرا بأعضاء من جماعة إكسكوم وكما كان الحال بالنسبة إلى تشرتشل وسيطرته على صناعة القرار في فترة الحرب العالمية الثانية .[2]

[1]،**جنسن لويد** المرجع السابق،ص282.

[2]**محمد السيد سليم**، المرجع السابق، ص 134

وإذا كان النظام السياسي نظام شمولي فإن السمات و المميزات الشخصية للقائد السياسي تأثر في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي مثل :فيدال كاسترو في كوبا ،كيم جونغ إيل في كوريا الشمالية وجوزيف ستالين في الإتحاد السوفييتي سابقا.

واتخاذ القرار الصائب يجب على القائد السياسي القيام بجمع مختلف المعلومات المتحصل عليها والتي تناسب الإمكانيات والظروف السياسية وكذا أهداف الدولة.[1]

أ . تعريف الشخصية:

تعرف الشخصية على إنها مجموع الصفات والشروط المكونة للشخص تحدد شخصية الفرد من خلال مجموعة من الصفات والتصرفات ،دراسة الشخصية في السياسة الخارجية هو دراسة تأثير الصفات والمميزات الشخصية على تصرفات القائد السياسي ،وتعتبر مارغريت هارمن من رواد هذا المجال وأبحاثها أظهرت أن هناك سمات للشخصية مرتبطة بالسياسة الخارجية وتتمثل في: الحاجة إلى القوة ،الحاجة للانتماء ،درجة الثقة بالغير ، مستوى الإدراك ،الشعور بالانتماء القومي

وإذا امتزجت هذه الصفات مع قائد سياسي عدواني، فينتج ذلك حاجة إلى ابتزاز والسيطرة على الآخرين وقدرة ضعيفة على إيجاد البدائل بالإضافة إلى الشك في الآخرين بالإضافة إلى الرغبة الشديدة في الحفاظ على الهوية القومية. أما صفات الشخصية للقائد ألتصالحي يشير إلى الحاجة للإنجاز والحرص على إبقاء علاقات الصداقة مع الآخرين بالإضافة إلى عدم المبالغة في الحرص على الهوية القومية وسيادة الدولة مما ينتج عنه مشاركة العديد من الأطراف في صياغة السياسة الخارجية.[2]

[1] **محمد السيد سليم**، المرجع السابق، ص 134.

[2] Alex mints,Karl Dehouer ,ibid,p62

ب . الشخصية الكاريزماتية:وإذا كان النظام السياسي نظام شمولي فإن السمات و المميزات الشخصية للقائد السياسي تأثر في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي مثل :فيدال كاسترو في كوبا ،كيم جونغ إيل في كوريا الشمالية وجوزيف ستالين في الإتحاد السوفييتي سابقا.واتخاذ القرار الصائب يجب على القائد السياسي القيام بجمع مختلف المعلومات المتحصل عليها والتي تناسب الإمكانيات والظروف السياسية وكذا أهداف الدولة.

ج . الكريزما: تعرف على أنها نوع من القيادة المتميزة بمواهب شخصية تشبه السحر والتي تثير ولاء وحماس الشعب أو حسب "فيبر" هي كافة أوجه التعبير عن التفوق والنبوغ الذي يكون مظهرا للهيبة الإلهية.[1]

حيث هناك العديد من المتغيرات التي من خلالها يمكن اكتشاف القيادة الكارزمية منها:

ـ كيفية وصول القائد السياسي إلى السلطة سواء كان ذلك عن طريق الطرق الدستورية أو باعتبار أن للقائد السياسي له صفة القيادة الكارزماتية،واستخدامه لوسائل الإقناع أو الإكراه للوصول إلى الحكم .

حيث هناك العديد من المتغيرات التي من خلالها يمكن اكتشاف القيادة الكارزمية منها:

ـ كيفية وصول القائد السياسي إلى السلطة سواء كان ذلك عن طريق الطرق الدستورية أو باعتبار أن للقائد السياسي له صفة القيادة الكارزماتية،واستخدامه لوسائل الإقناع أو الإكراه للوصول إلى الحكم .

ـ مدى تميز صانع القرار بعامل الإلهام أو عامل الكاريزما ويمكن الرجوع إلى الشخصية القيادية للتاريخ العربي الإسلامي كشخصية صلاح الدين الأيوبي وشخصية خالد بن الوليد مثال على ذلك ، أما الشخصيات من العالم المعاصر فبرزت الشخصية القيادية لكل من لكل من غاندي كشاهد على تاريخ الهند المعاصر.[2]

[1] **النعيمي أحمد نوري** ،المرجع السابق،ص183.

[2] **النعيمي أحمد نوري** ،نفس المرجع،ص188

ـ مدى معرفة صانع القرار بالسياسة الدولية حيث تلعب العادات والتقاليد والتصورات والأفكار دورا مهما في صنع الشخصية الكاريزماتية التي يمكن تلخيصها بمفهوم الطابع القومي. [1]

المبحث الثاني: مقاربات تحليل السياسة الخارجية:

هناك العديد من المقاربات التي من خلالها يمكن للباحث تفسير السياسة الخارجية فهناك المقاربات الجزئية التي تعتمد على الفرد كأساس للتحليل ومقاربات كلية تعتمد على الدولة كوحدة أساسية للتحليل ومن خلال هذا المبحث سنتعرض الى المقاربة النفسية والواقعية وكذلك مقاربة الدور.

المطلب الأول:المقاربة النفسية لتفسير السياسة الخارجية:

النقطة الأساسية المعالجة في منظور التناول النفسي لظاهر السياسة الخارجية هي أنه عندما تكون الوكالات أو الأجهزة أو الأنظمة المتنافسة منخرطة في شبكة من التفاعلات عبر مستويات مختلفة ،التي تتسابق من أجل تحقيق نفوذ انع القرار السياسي الرئيسي ،ولا يكون هناك بناء للإجراءات من أجل تداول لمعلومات والتنسيق في الموقف ويكون تدفق المعلومات على قمة هيئة صناع القرار متأثرا بالفرصة بمعنى لا تكون عملية صنع القرار مؤسساتية وإما تعطى الأهمية للشخص على حساب المؤسسة في تحليل السياسة الخارجية.

لذلك فمن وجهة نظر المقاربة النفسية في تحليل السياسة الخارجية يتخذ القرار وتصاغ السياسات من قبل الأشخاص الذين يشغلون أدوارا معينة وستلعب الأدوار من خلال قيم معينة يحملها هؤلاء الأشخاص ، كما تكون السياسة الخارجية متأثرة بالطبيعة الانفعالية لشخصية الأفراد الذين يشغلون هذه الأدوار ،وبطبيعة النظام الذي ستؤدى فيه الأدوار. [2]

[1] **النعيمي أحمد نوري** ،نفس المرجع،ص188.

[2] **عامر مصباح** ،**المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008،ص203

كذلك ستائر هذه العوامل في القرارات المتخذة من قبل الأفراد بالرغم من أن في كل الأنظمة هنالك بعض القرارات يعتقد أنها غير مهمة تتخذ من الأفراد الذين هم في المستوى الأدنى من الهرم التنظيمي لكنها جزء من عملية صناعة القرار كذلك الأمر بالنسبة للقرارات العالية الأهمية يمكن إن تتخذ في بعض الأنظمة من قبل واحد أو اثنين من الأفراد ،كما يمكن أن تقلل الضغط من خلال مشاركة مجموعة كبيرة من الأشخاص في عملية صنع القرار،وتقضي هذه المقاربة على أن الدول القومية هيئات مجردة غير قادرة على التصرف أو التفكير وهي رموز غير واعية بجميع الناس داخل حدودها ومن اجل الدول يصنع القادة قرارات السياسة الخارجية التي تؤثر في التوجهات الوطنية ولهذا السبب فإن الخصائص الشخصية لهؤلاء المفوضين في صناعة القرارات الوطنية ولهذا السبب فإن الخصائص.

الشخصية لهؤلاء المفوضين في صناعة القرار هي حاسمة غالبا ما تصنع السياسة الخارجية من قبل العدد القليل من الأفراد الذين هم بارزين ويتمثلون في الرؤساء أو في من يقوم مقامهم ،حيث تفترض هذه المقاربة أنه بحكم سلطة الرئيس في أعلى هرم في صنع القرار السياسي فإن السياسة الخارجية تحدد حصرا بواسطة التفصيلات الرئاسية وشخصنة الحكومة من خلال تحديد السياسة من قبله بالرغم من أنه من الناحية الواقعية تنفيذ هذه السياسات يتم من خلال العديد من الناس ، وفي هذا السياق يمكن إدراج رأي رالف والدو هممارسون الذي يدعي فيه انه ليس هناك تاريخ على وجه الدقة وإنما هناك سيرة أشخاص تعبر عن الانطباع الشخصي للقادة الذين يحركون التاريخ .

وتقول المقاربة النفسية على إعطاء الأهمية للخصائص الشخصية للأفراد والتنبيه إلى أهمية الأساس السيكولوجي للسلوك الإنساني فالإدراك والحاجات الشخصية والدوافع كلها محددات مهمة لطريقة تصرف الإنسان ووفقا لذلك فإن السمات الشخصية الأساسية لصانع القرار تؤثر في كيفية تجاوبهم مع مختلف الظروف مثل معارف واستجابات صناع القرار ليس بواسطة الحقائق الموضوعية وإنما بواسطة صورهم للوضع وهذا يعني[1]

[1] **عامر مصباح**، المرجع السابق، 205.206.207

أنهم يتصرفون وفق الطريقة التي يبد لهم العالم وليس بالضرورة وفقا للعالم كما هو في الواقع ويقترح هذا المبدأ أن الصور السيكولوجية تصوغ السلوك الخارجي.إذن فالمقاربة النفسية في تحليل السياسة الخارجية من السمات الشخصية لصناع القرار كمستوى فرعي لفهم وتفسير السياسة الخارجية بمعنى تحليل السياسة الخارجية ليس كمخرجات لظروف محلية وأخرى دولية ولكن تحليلها وفق ما يراه صناع القرار أي النظر

إلى السلوك الخارجي كمخرج مرتبط بشخصية صانع القرار وكسمة من سمات الشخصية وليس شيئا مجرد حيث يعتمد هذا التركيز على تحليل سلوك صانع القرار والسمات الشخصية والطباع والانفعالات على أدبيات وتراث علم النفس فعلى سبيل المثال هل الظروف الفردية بين صناع القرار تعكس الاختلاف في مضامين السياسة الخارجية كميل بعض الرؤساء إلى التركيز على المسائل الاقتصادية وميل آخرين نحو التركيز على قضايا الأمن والحرب في السياسة الدولية.[1]

المطلب الثاني: مقاربة الدور في تحليل السياسة الخارجية:

تهتم نظرية الدور بدراسة سلوك الدول باعتبارها "ادوار سياسية "التي تقوم بها الدول على المستوى الدولي وتوجهها تصورات النخب وصناع القرار ،كما أن الدور ناتج عن تفاعل بين العديد من العوامل المشكلة والموجهة لهذه النخب ومنها :هوية المجتمعات ،القيم السائدة لدى الأفراد ،خصائصها القومية من الإيديولوجية والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي لأن الدور أساسا هو " موقف واتجاه سياسي ناتج عن منظار تتفاعل فيه مجموعة[2]

[1] **عامر مصباح**،المرجع السابق،ص207

[2] Steven, J ,Cambell , role theory ,foreign policy adviser, and us foreign policy making (USA department in international studies of southern California, International studies association) ,1999 P 01-25.

من المحددات الأساسية هوية المجتمع ،وضعه السياسي والاجتماعي بنيته والقيم السائدة فيه ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع"ذلك تختلف أدوار الدول على المستوى الدولي ذلك أن لكل دولة لهل منظور خاص لمختلف الظواهر والأحداث السياسية المختلفة إذ يعتبر منظار الدور الموجه الأساسي التي تشكل مواقف الدول وأدوارها وتحديد اتجاهات النخب السياسية عبر وضع إطار يحدد سلوك الدولة ،بالإضافة إلى أن أداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية وذلك في حدود ما تتوفر عليه من إمكانيات ومحددات.[1]

وقد درس المفكر السياسي "جورج ميد "مفهوم الدور وأكد ارتباطه بالطابع السلوكي والوظيفي الذي يقوم به الأفراد لحل المشاكل التي يواجهها المجتمع ،كما درس "جوزيف مورينو"مصطلح لعب الدور وقام بإضافة العوامل النفسية والاجتماعي والإنسانية في دراسة الأدوار السياسية للدول.

كما تبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور أو مجموعة من الأدوار حسب قدرتها على إدراك الدور والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه ،ونتيجة للقيام بهذه الأدوار ،يمكن ثلاثة أشكال رئيسية من الأدوار : تغير الدور ، تطور الدور والدور النزاعي.[2]

إضافة إلى ما استطاعت الدراسات الأكاديمية تمييزه من إشكال أخرى للأدوار السياسية للدول ومنها:

1 . الدور المفرط: حيث لا يقدم المقررون فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الطرف الآخر يغلب على مواقف هذه الدول الطابع الراديكالي ،بما لا يتيح فرصة للتفاهم العقلاني والتعاون المتبادل.[3]

---

[1]Cambel Steven, , op.cit .P 01-25

[2]Cambell,J,Steven ,ibid ,p6 ,8

[3]G,walker Stephane, ,role theory and foreign policy analysis, Duke university, duke press policy studies ,1987 ,p9

2. غموض الدور : يكون كذلك عندما لا يمكن فهم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته ،كما يصعب على الدول ،المحللين والمراقبين السياسيين تصنيفه كدور نزاعي معادي أو دور طبيعي غير نزاعي.

3. تشوش الدور:أين يتحول غموض الدور إلى حالة متقدمة تنبعث على الارتباك والتشويش وتزيد من احتمال الوقوع في الخطأ سواء من هذه الدولة أو تجاهها.[1]

ومن خلال هذه النظرية يمكن توقع أدوار الدول بناءا على تحليل المعطيات والبيانات حول المحددات المتوفرة لديها التي تسمى مصادر الدور ،وسعي القادة إلى تصور الأدوار التي ستلعبها دولهم يدل على رغبتهم بلوغ المكانة التي تستحقها الدولة من خلال تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية والقومية[2]

المطلب الثالث: المقاربة الواقعية لتحليل السياسة الخارجية:

1- الواقعية الكلاسيكية: حاولت المقاربة بناء نظرية متكاملة لتفسير العلاقات الدولية وكذا أبرز القضايا التي تسيطر على تفضيلات الدول وتوجهاتها في مجال السياسة الخارجية ،كما يمكن اعتبارها من النظريات التي بنت افتراضات تركز على علاقات القوة والصراع من اجل الحصول عليها بالإضافة إلى المصلحة القومية .

حيث تعرف الواقعية السياسة الخارجية باعتبارها حالة من الصراع الدائم على النفوذ والسلطة وذلك بالنظر إلى الطبيعة البشرية كما بين ذلك "هوبز" لذلك فإن العالم يعيش في حالة فوضى خاصة بسبب عدم وجود سلطة عليا بذلك فإن كل الدول تملك الحرية للتمسك بما يخدم مصالحها ذلك ما سيؤدي لا محال إلى الحروب،[3]

---

[1]G,walker Stephane, op.cit,p9.

[2]Reus Smit Cristian,theorie of international relations,2edi ,Polgrave ,USA,2001,p210.

[3]**جندلي عبد الناصر ،انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004، ص116

وتشكل القوة الموضوع الذي يشكل التفاعل بين الدول سواء كان ذلك في حالة السلم أو الحرب إذ إن الدول في سعي دائم لبناء قوتها وينظر مورغانتو للقوة من ثلاث زوايا:

1ـ القوة كسبب أي أنها الدافع لسلوك معين.

2ـالقوة كهدف أي أنها نتاج سلوك الدولة .

3ـ القوة كوسيلة أي أنها أداة لبلوغ الغايات المرجوة

المصلحة القومية:يفكر الساسة ويعملون في حدود المصلحة التي تعرف كقوة والأدلة التاريخية تدل على صحة هذه الفرضية ،ويفترض مفهوم المصلحة نوعا من الانضباط الفكري كما يدخل نوعا من النسق العقلاني في مادة السياسة التي يمكن فهمها على أسس نظرية كما تؤمن نوعا من الاستمرار في السياسة الخارجية ،ذلك ما يجعل السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة ،بريطانيا وروسيا تظهر كحلقة متصلة عقلانية ومفهومة .[1]

إذن فإن المصلحة القومية تضمن استمرار السياسة الخارجية للدول رغم تبدل القادة.

هذا وقد اعتبر مورغانتو أن القوة هي الظاهرة الوحيدة والأكثر قبولا من الناحية المنطقية في تفسير وتحليل العلاقات الدولية فعلى الدوام كانت العلاقات بين الدول محكومة بثنائية مركبة هي القوة والمصلحة بمعنى أن العلاقات بين الدول مبنية على أساس ما للدولة من مظاهر القوة تعينها على تحقيق أهدافها ومصالحها العليا بذلك يكون مورغانتو ربط بين القوة والمصلحة واعتبر كليهما غاية ووسيلة في الوقت نفسه فمن مصلحة الدولة زيادة قوتها كما أن قوة الدولة هي الأداة الوحيدة لتحقيق مصالحها وضمان حمايتها ،وهكذا فالدول وهي تسعى إلى تحقيق مصالحها فإنها لا يمكن أن تسقط من حساباتها اعتبارات القوة الكامنة[2]

[1] **جندلي عبد الناصر**،نفس المرجع ،ص116 -120.

[2] **محمد فهمي ،النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** ،دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين،2010،ص 16-17

لديها بمعنى إذا كان لكل دولة مصالح فإن هذه المصالح لا يمكن إنجازها أو ضمان حمايتها إلا عن طريق القوة فالقوة إذن هي السبيل الوحيد لتحقيق مصالح الدولة وفي الوقت ذاته كلما تمكنت الدولة من تحقيق مصالحها كلما أسهم ذلك في زيادة قوتها.

وبالمعنى نفسه عبر "مارتن ويبت" بقوله أن التاريخ المعاصر تسيطر عليه فكرة القوة حيث أخذت تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية ،كما أكد "جورج شوارزبيرغ" إلى اعتبار أن القوة أنها المتغير الأصيل في العلاقات الدولية ،وأن الدول ينبغي لها أن تتصرف وهي تسعى إلى أهدافها بتوظيف القوة المادية التي تمتلكها ،إلا أن توظيف القوة لا يكون في جميع الأحوال وإنما توظف من خلال التهديد بها والتلويح باستخدامها بدلا من اللجوء إلى استخدامها فعلا [1]

2- الواقعية الجديدة:

تعتبر الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية الكلاسيكية،إذ ترى أن الدولة هي الوحدة الأساسية لتحليل السياسة أو الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية لكن مع الاعتراف بوجود فواعل أخرى ذلك بالنظر إلى الانتقادات التي وجهت لها،وبظهور فواعل جديدة في النظام الدولي فأصبح من الضروري وضع إطار نظري لدراسة هذه الفواعل ومدى تأثيرها ،ومن بين هذه الفواعل نذكر الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية حكومية أو غير حكومية.

وتفترض الواقعية الجديدة أن أفعال السياسة الخارجية موجهة لتحقيق هدف وهو صيانة وتعزيز أمن الدولة وينظر إلى الأمن على أنه في الأساس الأمن العسكري ومؤدى ذلك ان الهم الأكبر للسياسة الخارجية هو حماية التكامل الإقليمي للدولة ضد أي انتهاك من قبل الآخرين. [2]

---

[1] **محمد فهمي ،المرجع السابق** ،ص 16-17

[2] **جلين بالمر ،كليفتون مورغان،ترجمة عبد السلام علي نوير، النظرية في السياسة الخارجية**،،جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع،السعودية،2011،ص19.

ذلك ما يفسر لارتباط الإيجابي بين التغير في الإنفاق على الدفاع في دولة ما ،والتغير في الإنفاق على الدفاع في الدولة المنافسة بالمثل وينسحب ذلك في إطار السياسة الواقعية لإثبات أن الحروب ستكون أكثر تكرارا ولكن اقل خطورة في نظام متعدد الأقطاب مقارنة بالنظام ثنائي القطب.[1]

وتنقسم الواقعية إلى3 اتجاهات هي:

الواقعية الهجومية:تأكد على أن فوضوية النظام الدولي مرتبط بتعدد الأقطاب الدولية أو الردع النووي ،ومع غياب الأمن فإن الدول تعمل على تحقيقه باعتبارها فاعل عقلاني مما يدفعها إلى الدخول في نزاعات مع الدول الأخرى وتبني سلوك عدائي تفرضه طبيعة النظام الدولي، كما تؤكد على أهمية العوامل الدولية في تحديد سلوك الدولة بعيدا عن تأثير العوامل الأخرى خاصة ما تعلق بالجانب الشخصي.

الواقعية الدفاعية:تفترض أن النظام الدولي أقل فوضوية ذلك لأن الأمن متوفر غالبا ويمكن للدول استيعاب أو تعلم ذلك عن طريق التجربة.

والملاحظ ان كلا من الواقعية الهجومية والدفاعية تؤكدان على تأثير النظام الدولي كعامل وحيد المحدد لسلوك الدول وسياساتها الخارجية.

الواقعية النيوكلاسيكية :تؤكد على أهمية المتغيرات الدولية (النسقية) التي تشكل متغيرات مستقلة في السياسة الخارجية بالإضافة إلى متغيرات أخرى تسمى المتغيرات الوسيطة والتي ذات طابع داخلي ومنها إدراكات صانع القرار التي تقوم بغربلة الضغوطات الدولية أو بتعبير آخر يعتبر إدراك صانع القرار كواسطة بين الضغوط الدولية وصانع القرار.[2]

---

[1] **جلين بالمر ،كليفتون مورغان،ترجمة عبد السلام علي نوير**، المرجع السابق،ص17-18.

[22] Gideon rose, Neo classical realism and theories of foreign policy ,Cambridge university press ,word politics n51,1998,p 149,157.

الفصل الأول: السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

الفصل الأول:السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

من خلال الفصل سنحاول العودة إلى السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة، تحت رئاسة كل من الرئيسين بريجنيف و غورباتشوف إلى جانب التعرض إلى أسباب ونتائج انهيار الإتحاد ،ثم سنتطرق إلى السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي.

المبحث الأول: السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي

مر الإتحاد السوفييتي بالعديد من المراحل منذ إنشاءه في 22 ديسمبر 1922 بموجب معاهدة بين جمهورية الإتحاد الشيوعي الروسي ،أوكرانيا وبيلاروسيا ،ذلك بعد انهيار الإمبراطورية الروسية بعد الثورة البلشفية سنة 1917 التي أدت إلى تكريس نظام شيوعي برئاسة لينين الذي امتد حكمه من 1917الى غاية 1924 التي تميزت فترة حكمه بمحاولة بناء الدولة الشيوعية بعداء الغرب وذلك بسبب اعتباره إن الإتحاد السوفييتي والعالم يواجهان عدة أخطار منها خطر مشترك الذي هو الإمبريالية الليبرالية والتي هي السبب الرئيسي لاندلاع الحرب العالمية الأولى (1914.1918) ثورة شيوعية عالمية.[1]

المطلب الأول: السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي

تأثرت السياسة الخارجية و العسكرية بالفلسفة السياسية للحزب الشيوعي وكتابات "لينين"التي ترى أن سبب الصراعات الواقعة في العالم سببها الصراع الطبقي الذي ينعكس على علاقات.[2]

---

[1]Tshinyembe Mwayila,La politique étrangère des grandes puissance, l'Harmattan, France, 2010, p146.

[2]**نزار إسماعيل الحيالي، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر**،مجلة دراسات دولية،عدد56،2005،ص 15

الدول ،حيث اعتمد الحزب الشيوعي على هذا الاتجاه بناءا على تجاربه في الحربين العالميين الهدف الأساسي الذي يسعى إليه الإتحاد هو ردع الولايات المتحدة عبر إقناعها بان الحرب القادمة ستكون شاملة وستستنزف قوتها ولن تقف عند مستوياتها المحدودة وإنما ستتواصل إلى مرحلة القصف النووي الإستراتيجي وهذا يعني وصول الهجمات إلى الأراضي الأمريكية.أما عن أهداف الإتحاد فهي تحقيق أمن الإتحاد الذي يمتد إلى حدودها ويشمل الدول الأعضاء في حلف وارسو والحلفاء والأصدقاء في إفريقيا ،آسيا وأمريكا اللاتينية. [1]

ـ **السياسة الخارجية السوفييتية اثناء الحرب الباردة:**تميزت الحرب الباردة بوضع من عدم الاستقرار والشك وسوء التفاهم بين الإتحاد السوفييتي والولايات الأمريكية.

أ- فترة حكم بريجنيف(1964ـ1984):

قام في السنة الموالية لتوليه القيادة في أكتوبر 1964 بالتركيز على تدعيم قوة الإتحاد داخليا والبحث عن طرق لتحسين أداء الاقتصاد السوفييتي الضعيف.

أما خارجيا فأعتمد في علاقته مع الصين على سياسة مبنية على جعل الصين معزولة على باقي العالم الشيوعي وتدعيم وجوده العسكري على الحدود الصينية وبذلك أصبح التعامل مع الصين من أولويات السياسة الخارجية السوفييتية ،ودعوته الدول الشيوعية إلى ضرورة الوحدة للتصدي للغرب.

أما عن علاقته مع الغرب وبالخصوص مع الولايات المتحدة عرفت نوعا من الانفراج بعد أزمة الصواريخ الكوبية لسنة 1962 التي أظهرت عجز القوة العسكرية التقليدية السوفييتية ،لذلك فكانت من بين أولويات "بريجنيف" كانت تطوير القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية خاصة منها القدرات العسكرية البحرية.[2]

[1] **نزار إسماعيل الحيالي**،مرجع سابق،ص15.

[2] Thomas,w,Wolf,Soviet foreign and defense policy under brezhhev Kosygin regime,1969,P10-11.

والملاحظ أن هذه المجهودات أدت إلى توازن القوى بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي خاصة بتحولها من قوة عسكرية إقليمية إلى قوة عسكرية دولية،حيث التأكيد على قوة الإتحاد السوفييتي في مواجهة الغرب وذلك بالتوقيع على معاهدتي سولت 1و2 سنتي 1962و1979 وارتفاع تمثيله على المستوى الدبلوماسي إلى 144 دولة سنة 1970 وهو ضعف ما كان عليه في الستينات بالإضافة إلى انضمامه إلى 400 منظمة دولية، والتوقيع على أكثر من 7000 معاهدة واتفاقية دولية .[1]

حرص "بريجنيف" على عدم الضغط على أوروبا حيث قام بتكريس علاقات تقارب سياسي واقتصادي خاصة مع دول أوروبا الشرقية ذلك بغرض الحد من امتداد الناتو إليها.

ب . فترة حكم غورباتشوف(1985.1991):

في ظل التغيرات الجذرية التي تعيشها أوروبا الشرقية خاصة الأحداث السياسية والتحولات الاقتصادية ذلك بسبب الضغوطات التي مارستها الأنظمة الشمولية على مختلف المؤسسات والهياكل مما أدى إلى ارتفاع مطالب شعوب هذه الدول بالحرية والديمقراطية وضرورة حماية حقوق الإنسان .

قام غورباتشوف بتغيير جذري في السياسة الخارجية السوفييتية ذلك بتخليه عن المرجعية الماركسية اللينينية والتي كانت تقوم على الصراع بين الليبرالية والشيوعية ، أما السياسة الجديدة فمبنية على التعاون بدلا من الصراع وفي إطار هذه السياسة قام غورباتشوف بالعديد من التنازلات من اجل حل النزاعات والمفاوضات المتعلقة بالتسلح،حيث قام الإتحاد السوفييتي بالتخلي عن صواريخه المتوسطة والقصيرة المدى في أوروبا و كذا الاتفاقية التي وقعت مع الرئيس الأمريكي ريغان والمتعلقة بالصواريخ المتوسطة المدى ،وسحب القوات السوفييتية من أفغانستان سنة 1989،بهذا فإن السياسة التصالحية التي أعتمدها غورباتشوف أدت إلى وضع حد للحرب الباردة.[2]

[1]Stephen White, the management of post communist society, Cambridge university press. UK, 2000, P2.

[2]Foreign policy of the Russian federation ,cidab international yearbook repport,p223.

ـ بريسترويكا (سياسة الانفتاح وإعادة البناء): كان الهدف من هذه الإصلاحات إعادة هيكلة النظام السوفييتي الذي كان يعاني من العديد من المشاكل خاصة البيروقراطية التي شكلت بالإضافة إلى تكريس الشفافية والانفتاح على الغرب عائقا في تحقيق الإصلاحات ، ولتحقيق كل هذه الأهداف على الإتحاد زيادة انخراطه في المنظمات الدولية بالإضافة إلى التخفيض من الميزانية العسكرية.

تميزت مرحلة حكم الرئيس غورباتشوف بإجراء المفاوضات بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والمتعلقة بالسلاح النووي والتقارب مع دول أوروبا الغربية ،كما قام غورباتشوف بوضع حد للعلاقات لالتزامات الإتحاد في مختلف أرجاء العالم .

حيث تم سحب القوات السوفييتية من أفغانستان والضغط على حكومة الفيتنام للخروج من كمبوديا ،بالإضافة إلى توقيف المساعدات الاقتصادية لكوبا وإجلاء قواتها من الجزيرة وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل والتنديد بالغزو العراقي للكويت والتي اعتبرت أولى الخطوات لتكريس النظام الليبرالي.[1]

المطلب الثاني:أسباب انهيار الإتحاد السوفييتي:

هنالك العديد من الأسباب التي عجلت انهيار الإتحاد السوفييتي فبحلول الثمانينات تراجع التأثير الإيديولوجي بالإضافة إلى ضعف الحزب الشيوعي في حد ذاته خاصة بعد وفاة "بريجنيف" بعدما كان بمثابة القائد والموجه للنظام السياسي في الإتحاد السوفييتي ، حيث عرف الإتحاد السوفييتي قدرا كبيرا من التطور في عهد بريجنيف حيث قام بإنشاء العديد من المشاريع التي جعلت الإتحاد يتحول من دولة زراعية إلى دولة صناعية تنافس الولايات المتحدة حتى في الفضاء الخارجي.[2]

---

[1] Stephen White, op.cit p 05

[2] **Tshiyembi Mwayila**, op.cit. p172.

وبعد وصول غورباشوفإلى رئاسة الحزب سنة 1985 قام بالعديد من الإصلاحات كمحاولة منه لإعادة بناء الحزب والنظام السياسي للإتحاد السوفييتي ، إلا أن محاولاته لم بشرعية النظام داخل الإتحاد السوفييتي تنجح إذ أن الإتحاد بدأ بالتراجع بالنظر إلى الأزمات التي عاشها خاصة المتعلقة منها،ويعود انهيار الإتحاد إلى الحسابات الخاطئة لغورباتشوف خصوصا ما تعلق بالإصلاحات التي قام بها التي كانت ترقيعية بدلا من محاولة استبدال النظام الشيوعي بالإضافة إلى ظهور القوة الناعمة التي استخدمت من طرف النظام الليبرالي ونجاح النموذج الاقتصادي الليبرالي، مقابل ارتفاع ميزانية الدفاع على حساب المجالات الأخرى كالجانب الاقتصادي والاجتماعي.[1]

1 . الأسباب الاقتصادية:

تزامن وصول غورباتشوف إلى الحكم مع الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الإتحاد الذي كان بحاجة إلى إصلاحات عميقة ،حيث كانت نسبة النمو فيه سنة 1970 إلى أقل من 3 بالمائة وتدهور الاقتصاد في سنة 1985 حتى وصلت نسبة النمو إلى 1,6 بالمائة.

وإنهيار معدلات النمو تزامن مع انخفاض إنتاج الفحم والحديد وكذا تراجع إنتاج البترول في منتصف الثمانينات بالإضافة الى ضعف الإنتاج الزراعي ،هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى ضعف الاقتصاد السوفييتي خاصة ما تعلق بانخفاض إنتاجية العمال بسبب الغياب الجماعي للعمال الناتج أساسا عن الإدمان على الكحول ونظرا لخطورة هذه الظاهرة تم التطرق إليها في مؤتمر الحزب الشيوعي سنة 1985.

أضف إلى ذلك قلة رؤوس الأموال وانخفاض معدلات الاستثمار ما أثر سلبا على الإتحاد وبالإضافة إلى ضعف الشركات إذ وبسقوط الإتحاد السوفييتي وصل حجم التضخم إلى ما يقارب 100 بالمائة.[2]

---

[1] **Tshiyembi Mwayila** ,op.cit,p173.

[2] ThimothyJ,Colton,delemma of reform in the Soviet Union,council on foreign policy,USA,p35,47.

من جهة أخرى نذكر أيضا عدم مناعة الاقتصاد السوفييتي تجاه الأزمات الخارجية خاصة ما تعلق بانخفاض أسعار النفط ،كما أن الانخفاض الديمغرافي الذي عرفه الإتحاد السوفييتي حيث عرف انخفاض ب50 بالمائة بين سنوات 1960 و1980 مما أثر على حجم اليد العاملة ، وارتفاع معدلات الوفاة ،حيث كان معدل الوفيات في سنة 1960 عند الرجال 67وانخفاض في سنة 1980 ليصل إلى 62 سنة ،أما بالنسبة للنساء فكان معدل الحياة 76وانخفض إلى 73 سنة ذلك يعود إلى الإدمان على الكحول انخفاض مستوى العناية الصحية.[1]

2 . إنتشار الأزمات في أوروبا الشرقية:

بدأت عملية انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية ،إبتداءا من بولونيا ،تحت ضغط النقابات العمالية بقيادة ليش فاليسا المعادي للشيوعية مرورا بتوحيد ألمانيا وإلغاء دولة ألمانيا الديمقراطية في من ديسمبر 1990 وسقوط النظام الشيوعي في المجر بعد انتخابات جرت في مارس 1990 ،وكذلك الأمر بالنسبة في بلغاريا إثر انتخابات ديمقراطية في مارس1990 وكان انهيار الشيوعية في رومانيا دمويا أكثر من غيره ،حيث اعدم الرئيس تشاوتشيسكو وعائلته من قبل المنتفضين عليه في كانون في 22 ديسمبر1989 ، ووصل التغيير إلى ألبانيا وتشيكوسلوفاكيا عام 1990 وقد انفصلت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين مستقلتين في ماي 1993 ،كما وصل التغيير إلى الإتحاد اليوغسلافي الشيوعي المتمرد على موسكو وأعلنت كرواتيا انفصالها عن الإتحاد في 25 مارس1991 تبعتها سلوفينيا ومقدونيا ثم البوسنة والهرسك حيث وقعت فيها أحداث دموية ومجازر ارتكبت خاصة بحق المسلمين.[2]

---

[1]Timothy J,Coton, op.cit,p49,51.

2**زيدان ناصر ،<u>دور روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين</u>**،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2،لبنان،2013،ص155.

رافق هذه الإحداث تطورات داخل جمهوريات الإتحاد السوفييتي ،حيث أعلنت جمهوريات البلطيق الثلاث استقلالها عن الإتحاد وأصدر برلمان لتوانيا إعلان الاستقلال في 11 فيفري1990 ،تبعته كل من استونيا ولاتفيا اللتين أعلنتا استقلالهما في 19 ماي 1990 كل هذه الأحداث جعلت العديد من المسؤولين المتشددين في موسكو القيام بانقلاب عسكري على الرئيس ميخائيل غورباتشوف في 19أوت 1991 ،وأصدرت بيانا يفيد انه غير قادر على متابعة نشاطاته بسبب مشاكل صحية وكان الهدف من هذا الانقلاب هو إعادة التحكم في الوضع في الإتحاد السوفييتي وتثبيت النظام الشيوعي بالقوة [1]

المطلب الثالث: نتائج انهيار الإتحاد السوفييتي.

بالتوقيع على إعلان منسك في 8 ديسمبر 1991 زال الإتحاد السوفييتي كحقيقة جيوبوليتيكية وكفاعل دولي حسب القانون الدولي حيث تم الإنفاق بين "ستانيسلاف شوشكيفيتش" رئيس بيلاروسيا و"ليونيد كراينشوك " رئيس أوكرانيا و"بوريس يلتسين " رئيس روسيا الذين أعلنوا عن النهاية الرسمية للإتحاد السوفييتي ومن بين نتائج انهياره نذكر:

1 . **من الناحية الجيوبوليتيكية** : مع نهاية نظام القطبين ظهرت الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة معتمدة في ذلك على القوة الاقتصادية والعسكرية، حيث أن فكرة القطب الواحد تم اعتمادها بناءا على فكرة انتصار الغرب في الحرب الباردة وهزيمة الشرق ،إلا أن أسباب انهيار الإتحاد السوفييتي هي نتيجة أسباب داخلية محضة.

إلا أن هيمنة الولايات المتحدة لم تدم طويلا ذلك بظهور أقطاب دولية جديدة وذلك بالنظر إلى الناتج الوطني الخام ففي سنة 2007 تجاوز الدخل الوطني لإتحاد السوفييتي الولايات المتحدة [150 بالمائة والصين ب 600 بالمائة والهند ب400 بالمائة مما أدى إلى ارتفاع[2]

[1] **زيدان ناصر** ،المرجع السابق،ص156

[2] EvguiniPrimakov ,traduction ;Anne Vorobiov et Hubert vedrine ,Le monde sans laRussie ,Edi economica,France2009,P4

مساهمتها في الدخل العالمي مقارنة بالولايات المتحدة ونظرا للتطور الذي تعرفه مختلف المراكز الدولية فإن العالم حاليا يتميز بأنه عالم متعدد الأقطاب فرضته العولمة. [1]

كما تأثر الوضع الجيوبوليتيكي لروسيا نتيجة لتفتت الإتحاد السوفييتي تغيرت حدود روسيا وتقلص مجال نفوذها الجيوبوليتيكي على نحو شديد ،إذ كانت دول البلطيق تخضع للسيطرة الروسية منذ بداية القرن 18 بالإضافة إلى فقدانها مينائي ريغا وتالين ما جعل وصول روسيا إلى بحر البلطيق محدودا رغم محاولات روسيا السيطرة على جمهورية بيلاروسيا المستقلة حديثا كما إن انهيار حلف وارسو جعل دول أوروبا الوسطى التي تدور في فلكها الإتحاد السوفييتي ولاسيما بولونيا تنجذب أكثر فأكثر إلى حلف الناتو والإتحاد الأوروبي . بالإضافة إلى فقدانها أوكرانيا ومتابعه من خسارة اقتصادية زراعية وصناعية وحرمانها[2]

2- على المستوى الدولي:من ابرز التغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة هو الانتقال من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية الحليفة له،الشيء الذي اثر على ميزان القوى العالمي ومتابعه من تغيير في نمط سلوك الدول خاصة منها الكبرى إذ أن سقوط الشيوعية مما أدى إلى انتشار الليبرالية وتحول العديد من الدول من نظام اشتراكي ماركسي إلى النظام الديمقراطي القائم على اقتصاد السوق،[3]

غياب روسيا عن الساحة الدولية فتح المجال أمام السيطرة الأمريكية في ظل انسياق الغرب وحتى روسيا خاصة في السنوات الأولى من سقوط الإتحاد السوفييتي ،كما تميز سلوك الصين لمنهج براغماتي حذر مما سهل على الولايات المتحدة فرض مواقفها وسياستها حيث تصبحت الدول تتصاع وتمتثل لمطالبها وشجع التعامل بازدواجية خاصة مع الدول الضعيفة،

---

[1] Evguini Primakov ,op.cit ,P4

[2] **زبنغيو بريجينسكي** ،**رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية ومايترتب عليها جيوإستراتيجيا**،ط2،مركز الدراسات الإستراتيجية،1999،ص82-83.

[3] **العطري ميلود** ،**السياسة الخارجية الامريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة ،جامعة باتنة،2008،ص17

المبحث الثاني: السياسة الخارجية لفدرالية روسيا :

مع انهيار الإتحاد السوفييتي دخلت أوروبا حقبة جديدة نتج عنها اختيار ألمانيا الشرقية الديمقراطية التي تضمن خلق ظروف اجتماعية وسياسة أفضل ،مما فتح المجال أمام دول أوروبا الشرقية خصوصا للتحول نحو الليبرالية ،إذ ساهم سقوط الإتحاد السوفييتي ظهور 15 دولة جديدة بعد سياسة الانغلاق التي دامت 60 سنة،وكذا ظهور فدرالية روسيا الاتحادية وذلك حسب الدستور الروسي لسنة 1993 الذي حدد النظام السياسي الروسي الجديد الذي هو نظام ديمقراطي جمهوري ،عاصمتها موسكو، وتتكون من 79 وحدة موزعة كالتالي:21 جمهورية،6مقاطعات،49 إقليم ،واثنتان من المدن الفدرالية (موسكو،سان بيتر سبورغ)،وإقليم ذو حكم ذاتي(الإقليم اليهودي) وعشر مناطق أخرى ذات حكم ذاتي.

المطلب الأول: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية:

تميزت السياسة الروسية الجديدة بالتخلي عن تأثير الإديولوجيا حيث أكده وزير خارجية روسيا الاتحادية "كوزيريف" (1996.1998)على نهاية المواجهة الإيديولوجية والتأكيد على بناء علاقات تعاون مع الغرب بقوله"روسيا الجديدة ليس لها اي توجه إيديولوجي على الأقل في الوقت الحاضر فالروس تركوا وراءهم الإيديولوجية اللينينية والماركسية[1]"حيث توصلت روسيا إلى خلق سياسة خارجية معتدلة مبنية على التركيز على المصالح الوطنية والبراغماتية بدلا من إتباع نهج إيديولوجي. ويظهر هذا من خلال ظهور العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية في 28 جوان سنة2000 التي تميزت بالبراغماتية،هذا من خلال الإعلان الذي أدلى به وزير الخارجية"إيغورإيفانوف"من خلال قوله أن روسيا تملك إمكانيات محدودة في مجال السياسة الخارجية وأضاف أنه سيحاول بالإمكانيات التي تملكها روسيا لضمان المكانة التي تستحقها[2]

---

mith [1]Bobo lo, Russian foreign policy in the post-soviet era ;reality,illission and making, Palgrave Macmillan ,Uk,2002,P40 .

[2]David Teurtrie, op.cit, p51-52,

روسيا في العالم ،والبراغماتية ستكون من المبادئ التي ستقوم عليها سياستها الخارجية وستبقى روسيا فاعل أساسي لضمان الاستقرار في العلاقات الدولية[1]

كانت الأولويات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية هي أول ما تؤثر بنهاية الحرب الباردة إذ هيمنت عليها أولويات جديدة فرضتها العولمة والانفتاح ،ورغم إبقاءها على الأولويات التقليدية كالقضايا الأمنية النابعة من حرص روسيا الاتحادية الحفاظ على القومية الروسية وإنما ما حدث هو محاولة إعادة ترتيبها لكي تبدو أكثر ملائمة مع الوضع الجديد لروسيا الاتحادية وإعادة تقييم علاقاتها مع الخارج التي كانت حسب الدستور السوفييتي تقوم على الاستفادة من التناقضات الإمبريالية ومن أهم الأولويات التي وضعتها روسيا الاتحادية لضمان إستمراريتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والحفاظ على إقليمها الموروث عن الإتحاد السوفييتي نجد.

1ـ <u>أولوية القضايا الأمنية</u>: في ظل فترة بوريس يلتسين كانت قضايا الأمن تسيطر على أولويات السياسة الخارجية الروسية ذلك نظرا للتحولات الجيوبوليتيكية التي عرفتها روسيا وكذا استجابة للمخاوف الأمنية والتهديدات المتوقعة والقضايا الأمنية محصورة فيما يلي:

شكلت قضايا نزع الأسلحة والتقليل من انتشار أسلحة الدمار الشامل ،بالإضافة إلى القضايا الإقليمية بما في ذلك إدارة مختلف الأزمات التي قد تحصل في مجموعة الدول المستقلة، حيث أن بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وظهور 15 دولة جديدة شكات قضية نزع السلاح كأولوية لخلق مجال من الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إذ ان قضية نزع السلاح لم تعد مقتصرة على روسيا والولايات المتحدة فقط وإنما ترتبط بنزع السلاح النووي من جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابقة كأوكرانيا وكازاخستان ما يشكل أكبر مخاوف موسكو من انتشار للسلاح النووي .[2]

[1]1David Teurtrie, op.cit, p52,

[2]Bobo Lo,op.cit,P127

ومن بين جهود روسيا للحد من انتشار الأسلحة توقيعها على معاهدة ستارت 2 في جانفي1993 ونتج عنها نزع الأسلحة النووية لكل من أوكرانيا ،بيلاروسيا وكزاخستان بحلول فيفري 1994 ، بالإضافة إلى هذا فإنها تحرص على الاحتفاظ بترسانتها النووية بغرض التفاوض مع الغرب والولايات المتحدة بصفة خاصة للحصول على المزايا بالنسبة إلى وضعها الجديد على الساحة الدولية ،فإن أي تنازل عليه يؤثر في توازن القوة السياسية الروسية ضمان حصول روسيا على وضع خاص عند صياغة أمن أوروبا لمرحلة بعد الحرب الباردة فهي تطالب بدور يليق بمكانتها كقوة عظمى سابقا ودولة كبرى حاليا قادرة على الدفاع عن مصالحها ، ويتوافق هذا الطلب مع الرأي العام الروسي الذي يؤمن بأن روسيا تتمتع بنفوذ ذلك بالنظر إلى مساحتها الشاسعة وثرواتها الطبيعية لذلك فهي تطالب بحقوق خاصة على كامل مساحتها الجيوسياسية الموروثة عن الإتحاد السوفييتي ، بالإضافة إلى الإشارة للوضع روسيا الخاص باعتبارها دولة كبرى تنتمي في آن واحد إلى أوروبا إذ تمثل الجزء الشرقي لهذه القارة والى آسيا شرقا إذ تمتد بمساحة شاسعة في عمق القارة الآسيوية لتصل إلى حدود اليابان وبفضل موقعها فإن روسيا توصف بأنها دولة اوروآسيوية[1]

2 . **تنمية روسيا داخليا**:إن حالة التخلف الاقتصادي وقدم البنى التحتية بالإضافة إلى تركيز الجهود على بناء القوات المسلحة التي تعتبر مقياس للتقدم في نظر السلطات الروسية والاهتمام بتقديم المساعدات الخارجية جعل الروس يشعرون بأن الحكومة الروسية تساهم في تطوير دول الجوار أكثر مما تساهم في تطوير روسيا من الداخل وذلك يدفع الشعب الروسي إلى مطالبة السلطات المركزية بالتعامل مع دول الجوار كدول أجنبية ،فروسيا يجب أن توجه مواردها نحو الداخل وتطوير الدولة من اجل تقوية اقتصادها الشيء الذي يمكنها من أن تصبح دولة من الدول الكبرى ،وذلك يتم عن طريق تطوير وللتقدم يجب إصلاح السياسات القائمة واستبدالها بأخرى تخدم تقدم روسيا الاتحادية[2].

---

[1]Bobo lo, op.cit. p128.

[2]**مهدي مصطفى** ،**الأهداف الروسية الأمنية والخارجية**على موقع:www.alukah.netتم زيارته في 2015/01/31 على الساعة12:26

كما بينت العقيدة السياسة الخارجية التي أعلن عنها الرئيس بوريس يلتسين في 23 أفريل سنة 1993 مختلف الأهداف والأولويات التي تسعى روسيا الاتحادية إلى تحقيقها في فترة ما بعد الحرب الباردة

1 . استعمال الوسائل السياسية لضمان أمن روسيا في جميع الميادين التي تشمل السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية العمل على تعزيز الاستقرار في العالم والجوار الإقليمي لروسيا.

2 . حماية حقوق وكرامة الشعب الروسي وضمان رفاهه وضما ن الظروف المواتية من أجل تكريس الديمقراطية عن طريق تشجيع المجتمع المدني.

3 . تهيئة الإمكانيات المالية والتكنولوجية من اجل خلق اقتصاد السوق وتطوير المنافسة وكذا تقوية الصناعة الروسية وحماية مصالحها في الأسواق العالمية والمشاركة في حل المشاكل الاجتماعية الداخلية التي تعاني منها روسيا.

4 . العمل على تكوين علاقات جديدة مبنية على المساواة ،المنفعة المتبادلة مع كل من مجموعة الدول المستقلة ودول الجوار الأخرى والحفاظ على المصالح الإستراتيجية لروسيا من خلال الشراكة وبناء الأحلاف.

5 . الحفاظ على مكانة روسيا كقوى كبرى في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب بالإضافة إلى ذلك فإن روسيا ترفض المعايير المزدوجة في التعامل مع الدول حيث أن روسيا تعتمد على سياسة خارجية مبنية على احترام القانون الدولي خاصة مع انضمامها للأمم المتحدة بما في ذلك من احترام للحدود والوحدة الترابية للدول ،غير انه يمكن تغيير الحدود ذلك عن طريق احترام ما نص عليه القانون الدولي سواء عن طريق استعمال الوسائل السلمية آو عن طريق الاتفاق.[1]

[1]Andrei Melville,Tatiana Shakleina,Russian Foreign policy in transition ;concepts and realities ,CEU PRESS,Hungary,2005 ,p32

كما أن روسيا الاتحادية لا تعتبر أية دولة كعدو محتمل أو كصديق بدلا من ذلك فهي تسعى إلى بناء علاقات ثنائية مع ضمان المصالح المتبادلة بينها والترويج لحل النزاعات والأزمات بالطرق السلمية .[1]

المطلب الثاني:وسائل السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

1. الحث على اللجوء إلى الأمم المتحدة: تؤكد روسيا على الدور الذي الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية وتدعيم التعاون الدولي في القرن الواحد والعشرين ،إذ أن روسيا تضمن الجهود التي تبذلها المنظمة لهذا الغرض كما تجدد تأكيدها على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وفي خطاب للرئيس بوريس يلتسين في هيئة الأمم المتحدة ألقاه بمناسبة مرور 50 سنة على إنشاء الهيئة عبر فيه عن الدور الأساسي الذي تلعبه الهيئة لتكريس السلم والأمن الدوليين ، هذا ما أكده أيضا الرئيس فلاديمير بوتين على أنه ينبغي على النظام الدولي في القرن 21 أن يعتمد على السلمي للمشاكل الدولية وعلى أهمية القانون الدولي ،كما أكد على ضرورة بقاء الأمم المتحدة الوسيلة التي تنظم العلاقات الدولية ،وروسيا الاتحادية ضد كل المحاولات التي تهدفإلى التقليل من دورها ودور مجلس الأمن الدولي من مجال الشؤون الدولية ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قدم الرئيس بوتين مجموعة من التوصيات منها:

1 . تنفيذ واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

2 . ضرورة حماية موقع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمم بالإضافة إلى العمل على تفعيل كفاءة مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين[2]

[1]Andrei Melville,Tatiana Shakleina, op.cit P 33.

[2]The decree by the president of the Russian federation(NO 605of 7May 2012) sur le site : www.Kremlin.ru 15/03 /2015 , 11 :53.

وتظهر أهمية اللجوء إلى الأمم المتحدة عند روسيا الاتحادية من خلال التصريح الذي أدلى به وزير الدفاع الروسي الأسبق إيغور إيفا نوف عند زيارته لكل من فرنسا وألمانيا التي كانت بغرض تشكيل جبهة معارضة للحرب على العراق أين أكد فيها استعداد بلاده مساندة كل من فرنسا وألمانيا لتجنب الحرب على العراق ،عبر تعزيز التفتيش على الأسلحة [1]

إذا عرضت هذه الخطة على مجلس الأمن الدولي ،كما أكد على انه يجب الاستماع إلى رأي مفتشي الأمم المتحدة حين انعقاد المجلس،وبعد ذلك يمكن لروسيا التوجه نحو العراق للتفتيش عن الأسلحة المحظورة كما يمكن ان تعرض روسيا تقديم طائرات استطلاع ، بهذا فإن مشاركة روسيا في العمليات ت في العراق مرتبط بتفويض من الأمم المتحدة.

ويظهر ذلك أيضا من خلال مشاركة روسيا الاتحادية في معظم عمليات حفظ السلام التي قامت بها حيث شاركت بما يقارب 1464 جندي و36 شرطي و22 مراقب في القوات الأممية في يوغوسلافيا ذلك من مارس 1992 إلى ديسمبر 1994.يمكن القول أيضا أن روسيا استغلت عضويتها الدائمة في مجلس الأمن عن مصالحها وأهدافها كبديل عن تراجع مكانتها الدولية وكوسيلة لوقف سلوكيات الولايات المتحدة[2]

2. **التوسط في حل الأزمات الدولية** :عملت روسيا على تكريس هذا المبدأ من خلال :

. منع نشوب صراعات في مختلف مناطق العالم والوقوف ضد أي عدوان من أي دولة على أخرى حتى لو كانت من حلفاء روسيا الاتحادية .

. العمل على تهدئة الصراعات القائمة ومحاولة حلها بالوسائل السلمية ،وذلك من خلال العمل على استقرار العلاقات الدولية والتركيز على تكريس مبادئ العدالة والاحترام والتعاون المشترك ، وضرورة التعامل مع مختلف النزاعات بطرق سياسية ودبلوماسية.[3]

---

[1] **الأمارة لمى مضر** ،**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** ،مركز الدراسات العربية،،لبنان 2009 ، ص155-166.

[3] **الموقع الرسمي للرئاسة الروسية**، المرجع السابق.

. المحافظة على الوضع الإقليمي القائم والحيلولة دون الإخلال به

.. تأييد المبادرات الساعية إلى الحد من انتشار سلاح الدمار الشامل

وهذا ما أكده وزير الخارجية يفجيني بريماكوف حيث أعلن أن روسيا الاتحادية تطالب دول العالم الامتناع من إنتاج أسلحة الدمار الشامل بالعمل من أجل إقامة منطقة خالية من هذه الأسلحة.

أكد فلاديمير بوتين على أن مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تتطلب معالجة جدية أن النزاعات المسلحة المحتملة الإقليمية والمحلية التي تشكل تهديدا واضحا على الأمن والسلم الدوليين .[1]

3. **بيع الأسلحة والقيام بالتدريبات**: حيث تعتبر صناعة الأسلحة من النشاطات المربحة لروسيا الاتحادية كما كان الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي سابقا ،فتعتبر بذلك أساس علاقاتها مع الدول خاصة منها دول الجنوب لما في ذلك جلب للواردات وخلق فرص العمل حيث أعلن بوتين أن صادرات الأسلحة هو مصدر الدخل الرئيسي لصناعة الأسلحة الروسية ،كما ثمن تعاون روسيا مع عدد من الدول في ميدان التقنيات العسكرية والذي بلغت عائداته 3,68 مليار دولار سنة 2000 وبذلك فإن روسيا تحتل المرتبة الرابعة في مجال تصدير الأسلحة، ويعود سبب النمو المتزايد للعلاقات العسكرية بين روسيا وهذه الدول إلى رغبة روسيا الاتحادية استعادة مكانتها الدولية في سوق السلاح والرفع من حصته.[2]

[1] **الموقع الرسمي للرئاسة الروسية**،المرجع السابق[1]

[2] **الأمارة لمى مضر** ،المرجع السابق،ص56

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية

دراسة عملية صناعة السياسة الخارجية الروسية تقتضي تحليل مختلف العوامل التي تؤثري هذه العملية خاصة ما تعلق بالإمكانيات المتاحة سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية وكذا المقدرات العسكرية والاقتصادية التي لها دور في تحديد اتجاه سياسة أية دولة،بالإضافة إلى دراسة تأثير الفواعل الرسمية والغير الرسمية المتمثلة في دور رئيس الدولة ،بالإضافة إلى دور النخب السياسة وكذا دور الجماعات الضاغطة.كفاعل غير رسمي. بدون إغفال دور العامل السيكولوجي لصانع القرار في روسيا الاتحادية بالإضافة إلى علاقات صانع القرار بمختلف الجماعات الضاغطة وكذا دور وزراء الخارجية المتعاقبين على إدارة هذه الوزارة السيادية في روسيا.

المطلب الأول :تأثير البيئة الداخلية:

تحتوي البيئة الداخلية لروسيا الاتحادية على العديد من المتغيرات التي تاثر في عملية صنع صناعة السياسة الخارجية خاصة ما تعلق بالمقدرات الطبيعية العسكرية والاقتصادية بالإضافة الى دراسة دور مختلف مؤسسات صنع السياسة الخارجية .

1ـ المحدد الجغرافي:تحظى روسيا الاتحادية بخصوصية جغرافية ذلك بسبب شساعة إقليمها رغم انهيار الإتحاد السوفييتي سنة 1991 التي أعادها إلى حدودها التي كانت سنة 1958 رغم ذلك فتعتبر روسيا الاتحادية من اكبر الدول من حيث المساحة ب

400 075 17 كلم مربع .[1]ورثت روسيا 60900 كلم من الحدود 20000 كلم من الحدود البرية و40000 من الحدود البحرية ، ويحدها من الغرب أوكرانيا بيلاروسيا ،جورجيا ،أذربيجان وكزاخستان وعلى طول الحدود القارية الجنوبية يحدها كل من الصين منغوليا[2]

[1]Natalia Guilluy.L'enigme Russe,économie et société,Sulikashvili septention ,Presse universitaire, France,2012,p57.

[2]Jean Radvanyi,La nouvelle Russie, Armand colin,4Edi, France,2007,P15.

،كوريا الشمالية تسيطر على العديد من المنافذ البحرية كبحر الشمال وبحر البلطيق من الشمال الشرقي والبحر الأسود وبحر أزوف جنوبا والمحيط الأطلسي من الشرق،كما تمتلك روسيا العديد من الحزم الساعية التي تصل إلى 12 حزمة ساعية وبهذا الشأن صرح الرئيس السابق ديمتري مدفيدف أنه يعتزم خفض هذا العدد من اجل تسهيل المبادلات و الاتصال بين مختلف أرجاء روسيا **(الملحق رقم 1)**

عرفت روسيا العديد من النزاعات في ما يتعلق بتحديد الحدود خاصة منها مطالب روسيا بجزر الكوريل جنوب روسيا التي احتلتها سنة 1645رغم أنها لم تكن يوما جزء من الأراضي الروسية،ذلك ما أدى إلى توتر دائم في العلاقات الروسية اليابانية ،بالإضافة الى هذا المشاكل الحدودية مع الصين ،حيث تم رسم الحدود بموجب اتفاق وقع سنة 1991 وتم تعديله سنة 1992الذي استعادت فيه الصين بموجبه ما يقارب 600 كلم مربع ،والخلاف الأساسي بين الصين وروسيا كان حول جزيرة دمانسكي التي كانت سبب النزاع المسلح سنة 1969.[1]

تحتل روسيا المرتبة الثامنة عالميا من حيث تعداد السكان بعد كل من الصين ،الهند ،الولايات المتحدة ،إندونيسيا البرازيل وباكستان والملاحظ أن روسيا تعاني من عدم التوزيع المتساوي للسكان حيث يتمركزون في العاصمة موسكو ب333 نسمة في الكلم المربع وتقل في الأقاليم الجنوبية إلى 100 نسمة في الكلم المربع ،إذ يتركز السكان في الجزء الأوروبي حيث يشكل 79,33 من السكان أي 25,3 من المساحة الكلية لروسيا الاتحادية .

إذ أن هذا الخلل الديمغرافي خاصة في الشرق حيث تشهد مناطق الحدود الصينية اضطرابا ديمغرافيا فعلى الجانب الروسي من إقليم شرق سيبيريا يعيش 8 مليون نسمة مقابل 130 مليون في الجانب الصيني يعانون البطالة والفقر الذين حتما سيتجهون إلى الأراضي الروسية الغنية بالموارد والقليلة السكان .[2]

[1]Jean Radvanyi, op.cit, P15.

[2]**عاطف معتمد عبد الحميد**، المرجع السابق، ص24

كما تشير الإحصائيات إلى أن الروس يشكلون أغلبية السكان ب80 بالمائة ،إذ يشكل الروس الأغلبية في العديد من الأقاليم ،إلا أن روسيا تعاني من عدة مشاكل ديمغرافية خاصة ما تعلق بتوزيع السكان بالإضافة إلى انخفاض عدد السكان بسبب انهيار الإتحاد السوفييتي ، وإذا افترضنا إمكانية تعرضها إلى مختلف الكوارث الأمراض خاصة ما تعلق بالإدمان على الكحول الفيضانات إلى غير ذلك ،كما نلاحظ انخفاض السكان الروس من ذوي الأصول السلافية بنسبة تصل إلى 7 بالمائة مقابل ارتفاع في نسبة السكان من الأصول القوقازية بنسبة تصل إلى 13 بالمائة.[1]

2ـ محدد القوة العسكرية:

امتلاك روسيا للسلاح النووي يكسبها مكانة دولية إلا أنها تعتبر ضعيفة في مجال القوة العسكرية التقليدية رغم أنها ورثت العديد من الإمكانيات التي طورها الإتحاد السوفييتي،ذلك بعد إخفاق الإتحاد السوفييتي في أفغانستان في الثمانينات وحرب الشيشان التي أظهر محدودية القوة الروسية.

حيث كانت أول حرب خاضتها روسيا الاتحادية بين 1994و1996التي كانت تهدف إلى منع جمهورية الشيشان من الانفصال عن الإتحاد التي انتهت بفشل روسيا وظهر ذلك من خلال سيطرة القوات الشيشانية على العاصمة غروزني وتوقيع اتفاقية السلام والاستقلال .
أما الحرب الشيشانية الثانية كانت سنة 1999 حققت روسيا الاتحادية انتصارا عسكريا مقابل خسارة ما قدر ب 000 12 عسكري وخسائر بشرية بين 000 100 و000 300 بالإضافة إلى ارتكاب العديد من جرائم الحرب ،كما أظهرت الحرب الروسية الجورجية سنة 2008 ضعف الجيش الروسي رغم الانتصار السهل ضد جورجيا الذي يعتبر جيشها ضعيفا وهذا كله راجع إلى تقليص القوة العسكرية الذي تم في سنوات التسعينيات الناتج عن تقليص[2]

[1] **عاطف معتمد عبد الحميد**، المرجع السابق، ص 24-25

[2] Chantal Guilet et Thimothy Mariani,rapport d'information, par la commission des affaires étrangère sur la politique Française et Européenne vis-à-vis de la Russie, France 2014, P15.

الميزانية العسكرية،إلا أن وصول فلاديمير بوتين وتبنيه سياسة خارجية نشيطة مما جعله يقوم بالعديد من الإصلاحات خاصة ضرورة تطوير القطاع العسكري ورفع الميزانية إبتداءا من ستة 2008.[1]

وتملك روسيا حاليا 11 ألف رأس نووي من النوعين التكتيكي والإستراتيجي مقابل 8500 رأس للولايات المتحدة ، وفي مقارنة بين القوتين نلاحظ اختلال التوازن لصالح الولايات المتحدة ويشمل ذلك بصفة خاصة القدرات الجوية والبحرية ، مثلا : تستطيع المدمرات الأمريكية في الوقت الراهن حمل عدد كبير من صواريخ كروز لاتملك روسيا سوى عشرين غواصة نووية قادرة على حمل مثل هذه الصواريخ.[2]

تعتبر الإصلاحات العسكرية التي تمت بداية من 2008 ركزت على الرفع من الميزانية العسكرية بالإضافة إلى التوجه نحو احترافية القوات ،رغم تصنيف روسيا من بين أكبر القوات العسكرية في العالم إلا أن حضور قواتها على المستوى الدولي يبقى محدودا ،حيث شاركت في مكافحة القرصنة في خليج عدن والمشاركة في العمليات الأوروبية في التشاد بين 2008 و2009 والمشاركة في بعض المناورات العسكرية مع الصين سنة 2005 وبيلاروسيا سنة 2009 ومناورات مع فرنسا ،المملكة المتحدة والولايات المتحدة في إطار المناورات السنوية لمكافحة الإرهاب. [3] أما عن انتشار قواتها في الخارج تقتصر على جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابقة بالإضافة إلى قاعدتها البحرية في طرطوس سوريا

---

[1]Chantal Guilet et Thimothy Mariani, op.cit ,p15.

[2]**عبد الجليل زيد المرهون** ،**الإنفاق العسكري العالمي**:www.Eljazeera.net تمت آخر زيارة في 2015/04/24 على الساعة 11:40

[3]Chantal Guilet et Thimothy Mariani, ibid., P15

ـ المركب الصناعي العسكري:

بلغ الإنفاق العالمي على التسلح نحو تريليون دولار سنويا وهي أرقام قريبة من حجم الإنفاق أثناء الحرب الباردة والفرق الوحيد أنه يتصدر مستوردي السلاح الدول النامية ،،حيث تعتبر الصين ،الهند والسعودية أكبر الدول المستوردة للسلاح في العالم.

وتحتل روسيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تصدير الأسلحة في العالم ،حيث تساهم ب 20 بالمائة من صادرات السلاح على مستوى العالم ،كان التاريخ الاستعماري لروسيا لا يتعدى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز مع ذلك تصل مبيعات الأسلحة الروسية إلى أقاليم جيوسياسية هامة ، آسيا بنسبة 62 بالمائة،العالم العربي ب15 بالمائة ،إفريقيا ب9 بالمائة وأمريكا اللاتينية بنسبة 2 بالمائة

بذلك فهي المصدر الأول للأسلحة في إفريقيا والثانية في آسيا وأمريكا اللاتينية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب منها:

1انخفاض أسعار السلاح الروسي

2 . التوتر الحاصل بين الدول النامية خاصة منها العربية مع الولايات المتحدة

إلا أن روسيا تسعى إلى توسيع دائرة تسويقها للسلاح ذلك من خلال المشاركة في المعارض مثلا: معرض بروكسل الذي نظم سنة 2008 والمخصص للأسلحة المضادة للإرهاب ،معرض موسكو 2008، معرض أبو ظبي 2009، وذلك من اجل استعادة مكانة الإتحاد السوفييتي كقطب دولي في تصدير الأسلحة .

تصدر روسيا أنماط عديدة من الأسلحة خاصة في ميدان الأسلحة الجوية خاصة طائرة "سوخوي" التي تصدرها إلى نحو 80 دولة وتعود على روسيا بعوائد تتراوح قيمتها بين 7 و9مليار دولار ،وتستمد روسيا مكانتها في سوق السلاح من تخصصها في توريد آليات الدفاع و الهجوم الجوي فقد كشفت مصادر روسية أن 56 بالمائة مما تصدره روسيا من السلاح إلى دول العالم يتمثل في المعدات الجوية .[1]

[1] **عاطف معتمد عبد الحميد**، المرجع السابق، ص70-71

3ـ الموارد الطبيعية: تعتبر روسيا من بين القوى الطاقوية في العالم حيث تصنف في المرتبة الثانية بعد السعودية بإنتاج يقدر ب 526 طن ما يمثل 12,8 من الإنتاج العالمي مقابل 13,3 من إنتاج السعودية ،واحتياطي من البترول يقدر ب5 بالمائة من الاحتياطي العالمي مقابل 48 بالمائة من الاحتياطي العالمي المتواجد في الشرق الأوسط ،حيث بلغ احتياطي النفط الروسي سنة2009 حوالي 79 مليار برميل ،حيث عرف إنتاجها من النفط إنخفاظا كبيرا بسبب انعدامها للوسائل التكنولوجية وقلة الاستثمارات الموظفة في القطاع إلا أن قطاع النفط شهد تطورا في بداية سنة 2000 إذ ارتفع إنتاجها إلى 9 مليون برميل وتحتوي روسيا على العديد من حقول البترول والغاز ومن أهم الحقول:

. حقول داغستان التي تقع في حزام من رواسب الغاز والنفط والفحم عرضه حوالي 30 ميل وطوله 200 ميل،وتحيط رواسبه التي يبلغ سمكها حوالي 1200 قدم ببحر قزوين.

. حقول منطقة آمبا التي تقع هي الأخرى على طول الشاطئ الشمالي لبحر قزوين وتمتد بين مصبي نهر آمبا وأورال وقد بدأ استغلالها سنة 1913.[1]

ـالغاز:فيما يتعلق بالغاز فإن الولايات المتحدة وروسيا هما المنتجان الأوائل لهذه المادة، إلا أن الولايات المتحدة تتصدر القائمة بسبب استغلالها للغاز الصخري منذ سنة 2009 حيث بلغ إنتاج الولايات المتحدة للغاز سنة 2012 20.4 بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي مقابل 17,6 لروسيا الاتحادية أي 600 مليار متر مكعب ،فيما يخص احتياطي الغاز ففي نهاية 2012 كان هناك تعادل بين روسيا وإيران كل منهما 18 بالمائة مقابل 13 بالمائة لقطر و9 بالمائة لتركمانستان

ـ موارد أخرى:

تنتج أيضا روسيا الفحم ،حيث بلغ إنتاجها 186 طن سنة 2012 وبلك تحتل المرتبة السادسة عالميا ب4,4 بالمائة من نسبة الإنتاج العالمي ويبلغ احتياطها 18 بالمائة من الاحتياط العالمي ،كما تعتبر أيضا روسيا من بين المنتجين المهمين للطاقة النووية حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة وفرنسا وتحتل المرتبة الرابعة في إنتاج الطاقة الكهربائية والمرتبة الرابعة في إنتاج اليورانيوم.[2]

---

[1] **عاطف معتمد عبد الحميد** ،نفس المرجع ص71.

[2] Chantal Guillet et Thimothy Mariani, op.cit, P17.

4-الإقتصاد الروسي:

منذ بداية سنة 2000 عرفت فدرالية روسيا الاتحادية تطورا ملحوظا في اقتصادها ،حيث توجهت إلى استغلال وتصدير مواردها الباطنية ،إذ تحتوي روسيا الاتحادية على احتياطي هام من الغاز الطبيعي كما تصنف من بين العشر الأوائل من حيث احتياطي البترول،وفي ظل المنافسة العالمية في مجال تصدير الموارد الأولية استغلت روسيا المنافسة بين الدول المستوردة خاصة مع ظهور العديد من القوى الاقتصادية في آسيا ،لذلك فإن روسيا ستستفيد من الوضع لتحقيق مصالح جيوبوليتيكية جديدة.

وفي ظل الصعوبات التي تواجه روسيا الاتحادية على المستوى الداخلي والخارجي وخصوصا فشلها في وضع سياسة طاقوية فعالة بالإضافة إلى أن روسيا ورثت عن الإتحاد السوفييتي شبكة تصدير موجهة نحو أوروبا ،وشبكة في الجهة الشرقية تتواجد على مستوى أقاليم دول الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفييتي التي تحولت إلى دول مستهلكة للغاز الروسي وكذا منطقة عبور ،سيطرة الدولة على قطاع الطاقة في مواجهة المجموعات الأوليغارشية التي ظهرت سنوات التسعينات وتم ذلك عن طريق العديد من الشركات العمومية مثل غازبروم وترنستنفط للغاز والبترول والشبكة الوطنية للسكك الحديدية مما سمح للدولة احتكار استغلال الموارد الطاقوية والتخلص نهائيا من تأثير الأوليغارشية كما مكنها من أن تكتسب مكانة على المستوى الدولي في مواجهة المجمعات البترولية العالمية الكبرى.ولمنع الشركات الخاصة استغلال الطاقة في روسيا خلق الكريملن شركة طاقة للتحكم في جميع مصادر الطاقة واستغلالها حيث تمثل شركة غاز بروم أكثرها نفوذا وقوة مما جعل الدولة تسعى إلى امتلاك 51 بالمائة من رأسمال الشركة للتقليل من نفوذها حيث كانت في عهد بوريس يلتسين وصفت بالدولة داخل دولة[1]

[11]David Teurtrie ,la géopolitique de la Russie intégration régional ,enjeux énergétiques influence culturelle ,Edi l'Harmattan .France 2010, P146.

حيث تعتبر غازبروم أول ممول للغاز الطبيعي في العالم وتحتكر 20 بالمائة من إنتاج الغاز الطبيعي في العالم ومن أهم نشاطاتها استغلال ،إنتاج ونقل تحويل وتوزيع الغاز الطبيعي ، كما تمثل الشركة 8 بالمائة من الدخل القومي لروسيا الاتحادية و20 بالمائة من ميزانية الدولة،واحتياطها من الغاز يضمن 50 بالمائة من إنتاج الكهرباء في روسيا الاتحادية.[1]

المطلب الثاني:الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية:

منذ انهيار الإتحاد السوفييتي تميزت عملية صنع السياسة الخارجية في روسيا بسيطرة الرئيس بالنظر إلى الصلاحيات الممنوحة له من طرف الدستور الروسي لسنة 1993، بذلك إن رئيس الدولة هو أهم الفواعل المؤثرة وقمة هرم صنع واتخاذ القرارات السياسية الخارجية.

بالنسبة لصلاحيات وزارة الخارجية وبصدور المرسوم الرئاسي في 8 نوفمبر 2011 الذي نص على تكليف الوزارة بدور التنسيق من أجل توحيد اتجاهات السياسة الخارجية الروسية ذلك بالنظر إلى ظهور العديد من الفواعل ورغبتهم في لعب ادوار مهمة في السياسة الخارجية ،ذلك من خلال المشاركة في أشغال اللجان البرلمانية المتخصصة من أجل مرافقة النواب لتوحيد مواقفهم بغرض الدفاع عن المصالح الروسية في الاجتماعات البرلمانية للدول المستقلة ،ومجلس أوروبا بالإضافة إلى اجتماعات حلف الناتو و مختلف المنتديات الدولية الأخرى إما بالنسبة إلى الأحزاب فإن دورها يقتصر على ضرورة تكوين وتطوير علاقات طيبة مع دول الجوار والشركاء الأجانب[2]

[1]David Teurtrie, op.cit, P146.

[2]Elena Morenkova Peverier,Les principes fondamentaux de la pensé stratégique de la Russie, institut de la recherche stratégique de l'école militaire sur le site : www.défense.gouv.fr 30 /04/2015 à 14 :13 .

1. دور الأحزاب السياسية في روسيا:هناك العديد من الأحزاب السياسية في روسيا منها الحزب الشيوعي الروسي، الحزب الديمقراطي الليبرالي،والتي لها دور محدود في التأثير في السياسة الخارجية الروسية إلا أن حزب الوحدة (روسيا الموحدة) وهو حزب الرئيس فلاديمير بوتين له تأثير كبير في السياسة الخارجية الروسية حيث يملك الأغلبية في مجلس الدوما

،حيث حصل على 222 مقعد في الانتخابات التشريعية الروسية ووفي انتخابات سنة 2007 حصل على 70 بالمائة من أصوات الناخبين أي 315 مقعد من أصل 450 مقعد الأمر الذي وفر له الأغلبية الدستورية التي تمكنه من تحديد سياسة روسيا وفق رؤيته.[1]

2. النخب السياسية:

في ما يتعلق بالنخب السياسية في روسيا الاتحادية أهميتها تكمن في كونها المصدر الأساسي لشغل المناصب العليا في الدولة وتشكيل البيروقراطية الروسية ،وقد تنازعت هذه النخب حيال دور روسيا الخارجي والمتمثلة في :

الإصلاحيون الراديكاليون:يساند التيار التحول إلى الغرب وتبني الخيار الليبرالي سياسيا واقتصاديا وللوصول إلى ذلك يتم عن طريق التحول الجذري وتبني القيم الغربية وإرجاع روسيا إلى مكانتها الحضارية المسيحية ومن أهم أنصاره "أناتولي تشوبايس" مدير ديوان الرئاسة السابق.

القوميون ،المحافظون والشيوعيون:يركزون على وحدة روسيا واستقلالية قراراتها وعلى أهمية الاعتماد على الذات والقدرات والموارد الداخلية وعلى ضرورة مواصلة تطوير القدرات العسكرية ،والاهتمام بمسائل الأمن القومي ومناهضة الليبرالية ومن أهم قادة هذا التيار نجد "فلاديمير جيرونوفيسكي"زعيم ومؤسس الحزب الديمقراطي واللبرالي و"ألكسندر وتسكي"نائب رئيس الجمهورية في عهد غورباتشوف و"غنادي زيوغانوف"رئيس الحزب الشيوعي الروسي.[2]

---

[1] **الأمارة مصر لمى** المرجع السابق،186

[2] **حروري سهام** ،**السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة** ،مذكرة لنل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة باتنة،2005/2004 ص56،57

بالإضافة إلى اتجاه الوسط الذي يحاول إيجاد التوازن بين الاتجاهين السابقين حيث يدعو إلى ضرورة التحول الديمقراطي والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق بالاعتماد على الموارد الداخلية .[1]

3. جماعات الضغط :يمثل اللوبي الفاعل الغير الرسمي المهم الذي يتشكل أساسا من المجمع العسكري ، الذي يتميز بالاستمرارية الملحوظة في ممارسة التأثير حتى بعد انهيارا لإتحاد السوفييتي ،المركب الصناعي العسكري وما يتضمن من مصانع ومراكز البحث الممثلة لإرث الإتحاد السوفييتي ، يصعب تقييم دور المجمع الصناعي العسكري بالنظر إلى عدم الاعتراف بنشاط جماعات الضغط في روسيا ،إذ يمكن ملاحظة دورها من خلال بعض القضايا التي لاقت اهتماما من طرف وسائل الإعلام مثلاك محاولات وزير الدفاع الروسي "أناتولي ساردیوكوف" لإصلاح القطاع العسكري وتعزيز ومراقبة صفقات السلاح من طرف الدولة.[2]

[1] **حروري سهام**، المرجع السابق،ص57

[2] Elena Morenkova Pevrier, op.cit p24.

المطلب الثالث:تأثير البيئة النفسية في السياسة الخارجية الروسية

من الصعب تفسير السياسة الخارجية بدون دراسة دور القائد السياسي من حيث استغلاله للفرص ومهاراته في مجال السياسة الخارجية بالإضافة إلى درجة الاهتمام ومشاركته في صنع السياسة الخارجية ،إذ أن القائد السياسي الذي له اهتمام بالقضايا الدولية سيكون له دور ومشاركة أكبر في المشاكل المتعلقة بالسياسة الخارجية عكس القائد الذي ليس له اهتمام بالسياسة الخارجية ،رغم أن ظهور الأزمات الدولية يزيد من مشاركة القائد الذي لا يهتم بالسياسة الخارجية ،كما إن المهارات والتجارب التي يتميع بها القائد السياسي لا تكفي لضمان مشاركته في السياسة الخارجية بالإضافة إلى ذلك فإن ليس لكل القادة السياسيين لهم[1]

نفس الطموح السياسي، بعض القادة لا يهدفون إلى إحداث تأثير كبير على خلاف آخرين

وذلك راجع إلى شخصية كل قائد التي من خلالها يمكن توقع تصرفاته وردود أفعاله وتؤثر شخصية القائد على كيفية تعامله مع مستشاريه .

دراسة شخصية القادة السياسيين يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي أي شخصية تمثل القائد الناجح ؟يمكن القول إن القائد الجيد مسألة تتعلق بالظروف المحيطة بالقائد السياسي إلا أنها ليست قاعدة باعتبار انه لا يمكن توقع الظروف التي يمكن أن تواجه القائد السياسي في فترة حكم بالإضافة غالى ذلك فإن بعض القادة السياسيين يسعون إلى التأثير في محيطهم أكثر من غيرهم لتحقيق طموحاتهم.[2]

[11]Marijik Breuning,Foreign policy analysis comparative introduction,Edigal grave macmillan. Us,2007 p,31-33.

[2]Marijik Breuning, op .cit .p33.

تلعب العوامل النفسية في صناعة السياسة الخارجية في روسية دورا أساسيا ويظهر ذلك من خلال الصلاحيات الممنوحة من طرف الدستور لهؤلاء الرؤساء إلى جانب الطبيعة القيادية للرؤساء الروسيين، وبالعودة إلى الإتحاد السوفييتي التي يطغى عليه الطابع الشمولي التي ظهرت منذ عهد القيصر فقد تأثر القادة الروسيين بالإيديولوجية التي كانت الموجه الأساسي لهم والتي يرون من خلالها أن العلاقات مبنية على أساس صراعي بالنظر إلى تكون المجتمع الدولي من طبقات اجتماعية مختلفة[1] ،زال هذا التفكير بانهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1991 وعوضته أفكار ديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة خاصة في عهد الرئيس بوريس يلتسن الذي سعى إلى التقرب من الغرب عن طرق تبني النظام الغربي في مجال الاقتصادي والسياسي ،ذلك بتأكيده في زيارته الأولى إلى الولايات المتحدة في جانفي 1992 حيث أكد أن روسيا ستهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا وبحقوق الإنسان والحرية والشرعية

إلى جانب هذا عرف سنواته الأولى شعبية كبير بين الشعب الروسي إلا سرعان ما تلاشت بالنظر إلى فشل إصلاحاته الاقتصادية التي أدت بروسيا إلى الأزمة وحالته الصحية المتدهورة إلى انخفاض تأثيره في الحياة السياسية خاصة في السنوات الأخيرة من عهدته الرئاسية الثانية (1996-1999)،

يرى الروسيون أن روسيا لا يمكن أن تكون إلا إمبراطورية كبرى وأن مصالحها الحيوية مع جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق لذا وجب الإبقاء على هذه الهيمنة الروسي في هذه االمناطق بالإضافة إلى أن الثقافة الروسية والتي وهي عنصر مهم في تكوين القادة الروسيين،بأنهم دولة كبرى.[2]

[1] **جنسن لويد**، المرجع السابق،ص88

[2] **نورهان الشيخ**، المرجع السابق،ص15-16

فلاديمير بوتين لم يعمل في الساحة الإيديولوجية إلا أن انتمائه إلى المخابرات الروسية أثر كثيرا على شخصيته فهو في الأساس رجل عسكري إلا أنه يتميز بقدرته على ضبط النفس والتصرف بشكل عقلاني فيما يتعلق بالحفاظ على المصالح الروسية والاعتماد على الوسائل المناورات الدبلوماسية الطرق العسكرية في حال فشل الدبلوماسية ،وبالنظر إلى شخصيته القوية استطاع تهيئة الأوضاع الداخلية من خلال السيطرة على الساحة السياسية عن طريق حزب روسيا الموحدة إلى جانب السيطرة على مختلف مؤسسات الدولة من وسائل إعلام وشركات نفطية كغازبروم مما سهل عليه القيام بمختلف الإصلاحات في الجاني الاقتصادي والعسكري.

حيث استمد سياسته من الدور التاريخي الذي لعبه الروس في حماية المناطق المجاورة كحماية أوروبا من النازية إلى جانب التأثير الديني على القادة الروس من خلال الدور الديني لروسيا فهي تقود العالم الأورثودوكسي.[1]

بالنظر إلى السيطرة التي تعيشها روسيا اليوم فيمكن القول أنه عودة إلى الفترة السوفييتية التي يبقى فيها الرئيس إلى سنوات عديدة في الحكم أي نحو ربع قرن، رغم هذه السيطرة إلا أن روسيا تمكنت من استعادة مكانتها على الساحة الدولية،

[1] **معتمد عاطف عبد الحميد**،المرجع السابق،ص 120

كان الإتحاد السوفييتي فاعلا أساسيا على الساحة الدولية أثناء الحرب الباردة التي تميزت بالصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي والتي انتهت بانهيار الإتحاد السوفييتي بالنظر إلى المشاكل الاقتصادية بسبب الانجراف وراء السباق نحو التسلح،مما أدى إلى ظهور بالانفصال من العديد من الجمهوريات ما أدى إلى التعجيل من انهياره.

انهيار الإتحاد السوفييتي سمح بظهور روسيا الاتحادية كوريث شرعي لكل إمكانيات العسكرية والطبيعية بالإضافة إلى مختلف المشاكل التي كان يعاني منها الإتحاد ،بالتالي أدى إلى تغير في السياسة الخارجية الروسية والتي تميزت بالتخلي عن جميع مبادئ الإتحاد والعمل على التقرب من الغرب .

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في صناعة السياسة الخارجية في روسيا خاصة ما تعلق بالقدرات الاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى المحددات الداخلية الأخرى وجماعات المصالح والأحزاب السياسية.

الفصل الثاني: تطور السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيسين يلتسين وبوتين

الفصل الثاني:تطور السياسة الخارجية الروسية خلال فترتي حكم الرئيسين يلتسين وبوتين

من خلال هذا الفصل سنتعرض إلى دراسة التحولات في السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي سنة 1991 الذي خلف مشاكل سياسية واقتصادية أثرت على وضعية روسيا الاتحادية باعتبارها الوريث الشرعي للإتحاد ،روسيا مرت بمرحلتين أساسيتين بعد الحرب الباردة الأولى امتدت من سنة 1991 إلى سنة 1999 والتي تزامنت مع فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين أين عرفت روسيا تدهورا خاصة في المجال الاقتصادي ما انعكس سلبا على سياستها الخارجية وبالتالي مكانها الدولية بالإضافة إلى تأثير شخصيته خاصة بسبب كبر سنه ومرضه ، من ثم جاء الرئيس "فلاديمير بوتين" الذي امتدت فترة حكمه من 1999 باعتباره الوزير الأول لروسيا ثم تولى الرئاسة لثلاث فترات رئاسية امتدت من 2000 إلى يومنا الحالي تخللها فترة تولى فيها رئاسة الوزراء من سنة 2008 إلى 2012 والذي شهدت فترة حكمه نهضة سياسية واقتصادية ،وشهدت إعادة لبناء الدولة واسترجاع هيبتها خاصة بالنظر إلى مميزاته الشخصية المرتبطة خاصة بالذكاء والفطنة وأعتبر من عامة الروس أنه المنقذ لروسيا .

المبحث الأول :السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين (1991-1999)

سنحاول من خلال المبحث دراسة السياسة الخارجية الروسية في ظل نظام حكم الرئيس بوريس يلتسين الذي حكم روسيا لفترتين رئاسيتين عرفت فيه روسيا الاتحادية تغير كبير في السياسة الخارجية الروسية خاصة بنهاية الإيديولوجية الشيوعية التي كانت توجه السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي بالإضافة إلى الانهيار الكلي للاقتصاد الروسي إلى جانب الاضطرابات السياسية لذا فواجه بوريس يلتسين العديد من التحديات لإعادة بناء الدولة وذلك من خلال الإصلاحات خاصة في المجال الاقتصادي ولتقييم شخصيته يكون بالنظر إلى مدى نجاحه في مواجهة هذه التحديات.

المطلب الأول:الرئيس بوريس يلتسين:

ولد بوريس يلتسين في الفاتح من فيفري 1931 ،في قرية بوتكا (Butka) في إقليم سفردلوفسك (Sverdlovsk) لعائلة فلاحية، قضى طفولة صعبة في مخيم بسبب اتهام والده بالقيام بأعمال ضد الشيوعية، تخرج من معهد التقنيات المتعددة بأورال تخرج بشهادة في الإنشاءات ،استطاع بوريس يلستين الالتحاق بالحزب الشيوعي سنة 1961،وفي عام 1976أصبح السكرتير الأول للجنة المركزية في سفردلوفسك الإقليمية ،في عام 1971 أصبح عضو اللجنة المركزية .[1]

كان بوريس يلتسين شخصية غير معروفة في الحزب الشيوعي إلى أن استدعاه "غورباتشوف"سنة 1985 إلى العاصمة موسكو أين أصبح تحت حمايته السياسية ،ونظرا للطاقة التي يتمتع بها خلافا عن المسيرين السوفييت ،مما جعل غورباتشوف يقوم بمكافئته بمنحه منصب رئيس الحزب الشيوعي،إلا أن هذه الصداقة لم تدم طويلا بسبب إصرار بوريس يلتسين على القيام بإصلاحات سريعة [2]،وبسبب خلاف مع رئيس الوزراء "نيكولاي ريجكوف"ووزير الخارجية "إدوارد شفاردنادزه" تم إبعاده عن عضوية المكتب السياسي للحزب الشيوعي سنة 1988 وفي نفس السنة تم إجراء الانتخابات التشريعية الأولى من نوعها التي عرفت تنافسا حقيقيا بين مختلف المرشحين من مختلف الاتجاهات السياسية وقد تم وضع المجلس ليكون مجلسا تأسيسيا لوضع دستور جديد للبلاد ،حيث حقق المرشحين الإصلاحيين نتيجة مبهرة في هذه الانتخابات مقابل تراجع الشيوعيين أو"المحافظين" وكان[3]"

---

[1]**أبو حجر آمنة**،**الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم**،دار أسامة للنشر والتوزيع،الاردن،2008، ص357

[2]Levine Steve , le labyrinthes de Poutine :La face obscure de la Russie, Edi ZDL ,France,2011,P4 .

[3]**البيطار فراس** ،**الموسوعة السياسية والعسكرية** ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2013،ص1196.

بوريس يلتسين حاول أن يتناسى وينسي الروس ماضيه كزعيم شيوعي ناشط وذلك عن طريق تدعيم الإصلاح حيث كان في طليعة المرشحين المناصرين للإصلاحات التي وصفت ب"الإصلاحية الديمقراطية "بهذا عرفت شعبيته بالارتفاع خاصة باعتباره مؤيدا لسياسة الشفافية والإصلاحات التي دعا إليها "غورباتشوف" ثم كخصم له بعد تصريحاته ضد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي هذا ما أدى إلى تحقيقه نسبة75% من أصوات الناخبين في موسكو في مواجهة منافسه "ليف زياكوف"المحافظ الشيوعي المتشدد [1].

1ـ وصول بوريس يلتسين إلى الحكم:

في الانتخابات التي جرت في 12 من ماي 1991 لاختيار رئيس لروسيا ،إثر استفتاء جرى على ذلك وضمن قوانين الإتحاد السوفييتي حصل بوريس يلتسين على 57,35% من الأصوات متقدما على ستة منافسين ومن هذا الموقع استطاع أن يفشل الانقلاب الذي قاده العديد من رفاق "غورباتشوف" في 18 اوت 1991 أين تم تشكيل لجنة من أجل إعلان حالة الطوارئ في البلاد ،وقامت اللجنة عدم قدرة "غورباتشوف" مزاولة مهامه بشكل طبيعي بسبب مشاكله الصحية بالإضافة إلى تعيين "غينادي لاناييف" Guennadi Lanaev في منصبه ،بعد هذا الانقلاب أعلن " بوريس يلتسين" عن عدم شرعيته وتبعه بعد ذلك العديد من الاحتجاجات في كل من موسكو ولينينغراد، وبعودة غورباتشوف إلى موسكو والذي كان في حالة صحية متدهورة مما فتح المجال أمام " يلتسين "للوصول إلى السلطة وفي خطوة تاريخية قام بإيقاف نشاطات الحزب الشيوعي الذي قام بدعم الانقلاب . [2]

2ـ الحالة الصحية لبوريس يلتسين:يعاني يلتسين من ضعف في صمامات القلب منذ أن كان في التاسع عشرة من عمره،إلا أن حالته الصحية تدهورت بشكل واضح في السنوات الأخيرة من حكمه وذلك راجع إلى عدة عوامل من أهمها تعاطيه كميات كبيرة من الخمر [3]

---

[1] **البيطار فراس**،المرجع السابق،ص1196.

[2] **Takehara Yamada Yamiko**, Japon et Russie L'histoire d'un conflit de frontière aux iles Kouriles ,Edil'Harmattan, France,2010 ,p146.

[3] **نورهان الشيخ**،المرجع السابق،ص35

،مما انعكس على أدائه لمهامه فلوحظ تغيبه لفترات طويلة،وكذا اعتذاره عن الاستقبالات الرسمية ،حيث أصيب في سنة 1995 بأزمتين قلبيتين ،كما أصيب بأزمة قلبية خلال الفترة التي تخللت دورتي الانتخابات سنة 1996،وأصبح من إجراء عملية جراحية أمرا ملحا وضروريا وقد تم إجراء هذه العملية بنجاح في 5 نوفمبر 1996،واستعاد بوريس يلتسين نشاطه وأصبح في صحة جيدة.[1]

هذا ما أدى إلى إنفراد المحيطين به بالحكم خاصة الجماعات الأوليغارشية التي عرف تأثيرها تصاعدا مستمرا نظرا إلى صحته المتدهورة ، هذا ما أدى إلى بحثه عن خليفة له سنة 1999.إلا أن الوضع لم يكن هكذا في بداية حكمه أين كان شخصية حيوية تتمتع بالاستقلالية والقدرة على تحمل المسؤولية وكذا تميز بالصراحة والوضوح حيث قال عنه "ريتشارد نيكسون":... إني دوما ما وصفت غورباتشوف بالسياسي البارع لكن يلتسين أحسن،،،" ،كما قال عنه الرئيس التشيكي"فاكلاف هيافل":"،،، لم يزل غورباتشوف أسير الشيوعية بينما حرر يلتسين نفسه منها.."[2]

<u>المطلب الثاني</u> :توجهات السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوريس يلتسين:

ظهرت في مرحلة حكم "بوريس يلتسين" ثلاث اتجاهات للسياسة الخارجية الروسية تتمثل في:

1 ـ أفضلية "الشراكة الإستراتيجية الناضجة" مع الولايات المتحدة والتي كانت بالنسبة إلى بعض أنصارها شرطا مبدئيا للسيادة العالمية المشتركة.[3]

---

[1] **نورهان الشيخ**،المرجع السابق،ص35.

[2] **أمجد جهاد عبد الله**،**<u>التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية</u>** ،دار المنهل اللبناني،لبنان ،2011،ص110

[3] **بريجنسكي زبغنيو**،المرجع السابق،ص94.

2 ـالتشديد على العالم الخارجي القريب بوصفه محط اهتمام مركزي مع التأكيد على أهمية التكامل الاقتصادي الذي ستقوده روسيا ، وذلك لاستعادة فعلية لإجراء من إجراءات السيطرة الإمبراطورية وبالتالي خلق قوة تكون أكثر قدرة على التوازن مع أمريكا وأوروبا .[1]

3 . البحث عن تحالف مضاد يضم نوعا من الائتلاف الأوراسي المضاد للولايات المتحدة الأمريكية للتقليل من التفوق الأمريكي في منطقة أوراسيا.

والملاحظ أن القيادة الجديدة في روسيا بما في ذلك الرئيس "بوريس يلستين" ووزير خارجيته في السنوات الأولى من حكمه اعتمد على الطرح الأول الذي يسمى "التيار الأطلسي"الذي كان يدعو إلى ضرورة خلق علاقات تقارب وتعاون مع الغرب التحول إلى اقتصاد السوق وكذا الاندماج في مختلف المنظمات الدولية مما سيؤدي إلى محافظة روسيا على مكانتها الدولية ومن جهة أخرى يعتبرون أن روسيا تنتني إلى الغرب بالنظر إلى التاريخ الحضاري والثقافي المشترك .[2]

حيث أعلن يلتسين في خطاب في 19 أكتوبر1990:" ...لا تطمح روسيا بان تصبح مركزا لأي نوع من الإمبراطوريات الجديدة... و روسيا تفهم أكثر من الآخرين ضرر هذا الدور، لأنها قد لعبت هذا الدور لزمن طويل قبلا..."[3]

هذا الطرح لم يدم طويلا ذلك بالنظر إلى الانتقادات التي وجهت إلى " بوريس يلستين"بشأن التقارب المفرط إلى الغرب.

[1] **بريجنسكي زبغنيو**،المرجع السابق،ص94.

[2] Varol Toyce, The Russian foreign Energy, Edi Egalite ,Macedonia,2013,P 34-35.

[3] Varol Toyce, ibid ,p 35.

بعد فشل الإصلاحات التي قام بها "غورباتشوف" والتي أدت إلى انهيار الإتحاد السوفييتي مما أدى إلى دخول روسيا مرحلة مجهولة المعالم،مما جعل "بوريس يلتسين"يشغل موقع إستراتيجي مما يمكنه من ممارسة التأثير في السياسة الخارجية الروسية ،في حين يواجه العديد من التحديات خاصة ما تعلق بتحديد هوية روسية جديدة وكذا تكريس التوجهات الجديدة التي من شأنها تحقيق الأمن القومي،ومع زوال الحزب الشيوعي فيتعين عليه بناء منظومة مؤسساتية جديدة والتي ستقوم بتوجيه السياسة الخارجية ولتحقيق هذه الأهداف يجب العمل على تطوير الاقتصاد بالقيام بتغييرات جذرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي ومحاولة الحصول على المساعدات الخارجية ،والتحدي الأكبر يكمن في إقامة علاقات تعاون وثقة مع الجمهوريات السابقة وضرورة إقامة علاقات مع الغرب .[1]

لذا يتعين على "بوريس يلتسين"إتباع سياسات تضمن لروسيا مكانتها على الساحة الدولية ،والمحافظة على مصالحها التقليدية من التهديدات التي قد تتعرض لها خاصة ما تعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل وكذا الصراعات الإثنية والدينية والإرهاب ،والحكم على شخصية "بوريس يلتسين " من خلال نجاحه في مواجهة كل هذه التحديات .

[1]Donaldson, H,Robert, Boris Yeltsin Foreign policy legacy ,Tulsa journal of comparative and international law ,vol7,issue2, 1999 ,p288.

1ـ الإصلاحات الاقتصادية:

خلال المرحلة الأولى من الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق تميزت بالفوضى وكذا فشل الإصلاحات التي قادها بوريس"يلتسين"،حيث فقدت روسيا في هذه المرحلة حوالي 30 بالمائة من إنتاجها مما أدى إلى التضخم الذي وصل سنة 1992 إلى أكثر من2000 بالمائة وانخفض إلى 800 بالمائة سنة 1993 مما أدى إلى انخفاض كبير في قيمة الروبل ، إضافة إلى هذا العجز في الميزانية الذي كان بين 20 و 30 بالمائة وكانت الطريقة الوحيدة التي رآها بوريس يلتسين إلى تحسين وضعية الاقتصاد هي استعمال طريقة "العلاج بالصدمة" لاستبدال التخطيط المركزي الذي ساد في فترة الإتحاد السوفييتي باقتصاد السوق حسب المعايير الغربية.[1]

بدأت عملية التحول إلى اقتصاد السوق سنة 1992 باستعمال العلاج بالصدمة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في روسيا بإشراف من الوزير الأول "إيغور غايدر"Yegor Gaider حيث بنيت هذه السياسة على محاور أساسية تتمثل في تحرير الأسعار ،التفتح على الأسواق العالمية وفتح المجال أمام الخواص.

إلا أن هذه الإصلاحات لم تأتي بأي نتيجة على العكس إذ أدت إلى خلق الفوضى في روسيا ،بالنظر إلى ما عرفته هذه الفترة من ارتفاع كبير في الأسعار ب160 بالمائة سنة 1991 حتى 2500 بالمائة سنة 1992 ثم انخفضت سنة 1993 إلى 840 بالمائة و215 سنة 1994، كمل عرف الدخل القومي انخفاضا حيث وصل إلى 34.6 بالمائة.

ذلك يعود إلى التوجه السريع نحو اقتصاد السوق ذلك بالنظر إلى الحالة التي كان عليها الاقتصاد في فترة الإتحاد السوفييتي فإن إصلاحات يلتسين ساهمت في قيادة البلاد إلى الكارثة ،وبتنحيه عن الحكم أصبح الاقتصاد الروسي أكثر تدهورا حيث أن القدرة الإنتاجية لروسيا انخفضت بين 1991 و1995 إلى النصف بالإضافة إلى [2]

---

[1]Couper ,H,William, op.cit ,p4.

[2]Pierre Hubert,La situation économique de la Russie ,mémoire d'intelligence économique ,Ecole de finance, France,2013,P 7-11.

الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي يعاني منها الشعب الروسي من انتشار للفقر مقابل اكتساب الثروة من قبل أقلية من الروس، بالإضافة إلى انتشار الفساد.[1]

2ـ الإصلاحات العسكرية:

بعد انهيار الإتحاد السوفييتي في ديسمبر 1991،أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي حيث كانت من أولويات القيادة السياسية والعسكرية على ضرورة بناء علاقات مع مجموعة الدول المستقلة ذلك من أجل الحفاظ على تأثيرها في المنطقة، في إطار الكومنولث تم التوقيع على اتفاقية الأمن الجماعي في ماي 1992 ،التي تكرس التعاون العسكري بين الطرفين إلا انه لم يتم اعتمادها مما أدى إلى قيام مختلف دول الإتحاد السوفييتي السابقة بوضع سياساتها الأمنية وإنشاء قواتها العسكرية بعيدا عن روسيا.

بالمقابل قامت روسيا بتكوين قواتها العسكرية وأنشأت وزارة الدفاع سنة 1992 ،التي استعملها "بوريس يلستين " للقضاء النهائي على بقايا النظام الشيوعي المنهار سنة 1993، بالإضافة إلى إدخالها في حرب ضد الشيشان (1994- 1996) .[2]

لقد شملت العقيدة العسكرية لفترة التسعينات على خمس مبادئ أساسية تضم القضايا ذات الأولوية في الفكر العسكري الروسي:

أ ـ احتواء العدوان:فقد ركزت القوات المسلحة الروسية على بناء قوات تكفي للتصدي للتهديد المحتمل بهدف توليد إدراك لدى العدو المحتمل أن خسائره سوف تكون أكبر من المكاسب التي سيتحصل عليها [3].

---

[1]Pierre Hubert, op.cit, p 11.

[2]De Haas Marcel, op.cit. p7.

[3]**محمد أسامة محمود عبد العزيز،السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين**،مجلة السياسة الدولية،عدد142 ،2000 ص247 .

ب ـ الإعداد لمواجهة الحروب المحلية والإقليمية:وذلك بعد ان كان الإعداد يتم لمواجهة كونية واسعة النطاق ،ضد المعسكر الغربي ،حيث بدأ الإعداد للدخول في عمليات قتالية ذات طبيعة محلية وإقليمية ،ولاسيما أن العديد من هذه الحروب اندلعت فعلا .

ج ـ الاهتمام بالتطور في التكنولوجي العسكرية:حيث زاد الاهتمام بالهجوم الجوي وأنظمة الدعم والأسلحة الموجهة.

د ـ الاهتمام بقضايا الانتشار الإستراتيجي:لاسيما ما تعلق بعملية نقل القوات في حالة الحرب والسلم ،وكذا نقل المعدات والأسلحة والقوة البشرية من وسط روسيا للانضمام إلى مناط أما فيما يتعلق بالحرب النووية فإن العقيدة العسكرية الروسية في التسعينات قد اعتبرتها امتدادا للحرب التقليدية ،هذا وقد أوضحت على التحول البالغ الأهمية وهو التخلي عن التعهد الخاص بعدم البدء في استخدام الأسلحة النووية وهو المبدأ الذي أعلن عنه "بريجنيف" سنة 1982 بهذا فإن الأهداف السياسية والعسكرية للقوات المسلحة الروسية في التسعينات أصبحت كما يلي:

ـ الدفاع عن امن وسيادة روسيا وحماية حدودها.

ـ حماية النظام السياسي والدستوري للبلاد .

ـ مواجهة النزاعات القومية الانفصالية داخل البلاد.

ـ حماية الأقليات الروسية في دول الإتحاد السوفييتي السابقة .

ـ الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة رابطة الدول المستقلة,.[1]

الملاحظ أن روسيا الاتحادية أولت اهتماما كبيرا بالتهديدات الداخلية أكثر من تلك الخارجية والمتمثلة أساسا في خطر الحرب الأهلية داخل روسيا الاتحادية أو بينها وبين دول الرابطة المستقلة ولم تعطي أهمية للأخطار الخارجية.

[1] **محمود أسامة محمود عبد العزيز**، المرجع السابق ،ص248.

المطلب الثالث: نماذج عن السياسة الخارجية الروسية في في فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين.

في إطار مجهودات بوريس يلتسين لتكريس الديمقراطية في روسيا اعتمد على سياسة التقارب مع الغرب حتى أنه اقترح انضمام روسيا الى الحلف الأطلسي ،لذا نلاحظ قبول روسيا بالهيمنة الأمريكية وأظهرت بدون أي تحفظ مساندتها لكل قراراتها ،لذلك قامت الولايات المتحدة بدعم بوريس يلتسين ماديا وسياسيا ،غير أن ذلك لم يمنع وجود بعض الخلافات خاصة ما تعلق بمسألة النفوذ الروسي في جوارها القريب ،وعلى وجه الخصوص ملف يوغوسلافيا ،إذ أن توتر العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وصل إلى حد التهديد باستعمال القوة ،إلا أن روسيا حاولت تجنب العمل العسكري في المنطقة حتى ولو لجأت إلى استعمال الفيتو ضد القرارات الأمريكية.[1]

ـ اعتبر "يلتسين" أن من أولويات السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي ربط علاقات تقارب مع الجمهوريات السوفييتية السابقة هذا ما أكده وزير الخارجية الروسي Andrei Kozyrevبقوله أن المحاور الأساسية في السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية ،**المحور الأول** هو الجوار القريب ،**المحور الثاني** يتمثل في الدول الأوروبية أما **المحور الثالث** هو باقي دول العالم ،بهذا إن المحور الأول يشكل أهمية كبير بالنسبة لروسيا ذلك بالنظر إلى العديد من الاعتبارات لذا ستبقى الأقاليم السوفييتية السابقة تشكل محور لنفوذها هذا فإنها تسعى إلى الحصول على اعتراف من المجتمع الدولي مصالحها الاستثنائية في هذه الأقاليم بالإضافة إلى الاعتراف الدور الذي ستلعبه في ضمان الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة.[2]

[1]Zarifian Julien,les relation entre les Etas Unies et la russie depuis la chute de l'URSS,annuaire française de relation international vol11,France ,2012,p483.

[2]Bonvilain Denis, Russie face à sa défense, institut d'études politique de Lyon,France,2006,P28.

1ـ المحور الأول:لذا عملت روسيا على بناء علاقات مع الأقاليم والجمهوريات التي كانت جزءا من الإتحاد السوفييتي لذلك قامت في 8 ديسمبر 1991 إنشاء رابطة الدول المستقلة CEI التي اعتبرت كإطار من اجل التعاون مع الجمهوريات السوفييتية السابقة ،كما أكد بوريس يلتسين على أهمية جوارها القريب ،وتحولت الرابطة بحلول سنة 1992 إلى محور اهتمام الدبلوماسية الروسية بالنظر الى تطور علاقاتها في جميع الميادين سواء كانت اقتصادية،أو عسكرية مما يسمح لها بالحفاظ على مصالحها وأمنها القومي وذلك عن طريق تعزيز تواجدها العسكري في المنطقة .[1]

2ـ المحور الثاني:

ـ الدول الأوروبية: تركزت علاقات روسيا الاتحادية مع الدول الأوروبية بعد الحرب الباردة على عدة محاور أساسية منها قضايا الأمن والأسلحة النووية بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية والاستثمارات.

حظي الجانب الاقتصادي بأهمية كبيرة بالنظر إلى مختلف الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها منها الاتفاق الروسي الألماني حول تقديم مساعدات مالية من اجل دعم عملية الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها روسيا إلى جانب اتفاقات متعلقة بتسوية مشكلة الألمان الروسيين بالإضافة إلى مناقشة وجود القوات الروسية في ألمانيا حيث تم سحبها في سبتمبر 1994 .[2]

3ـ المحور الثالث: أـ تميزت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا وخصوصا منذ انهيار الإتحاد السوفييتي الذي كان بمثابة نقطة تحول في تاريخ العالم مما أدى إلى تغير جذري في موازين القوى العالمية، ،حيث أصبحت علاقة غير متكافئة بين الطرفين لأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتمتع بقدر كبير من التأثير في روسيا وهذا بدا واضحا[3]

---

[1]Bonvillain Denis, op.cit P 27.

[2]**نورهان الشيخ** ،المرجع السابق،ص 84 -85.

أمجد جهاد عبد الله، المرجع السابق، ص126

في وثيقة التعاون التي وقعت بين البلدين في "كامب ديفيد" في فيفري 1992 ،وكذلك في ميثاق الشراكة والصداقة الذي تم توقيعه في جوان 1992 وقد تعددت الآراء حول مفهوم هذه الشراكة هذه الشراكة بدأت تأتي بثمارها ففي إطارها تم في أفريل 1993 عقد أول قمة بين "كلينتون" و"يلتسين" في فانكوفر الكندية،حيث أكد "كلينتون" على رغبة الولايات المتحدة في دفع عملية التحول إلى اقتصاد السوق في روسيا ودفع حركة الديمقراطية ولتحقيق هذا الهدف أعلن "كلينتون " عن منح الولايات المتحدة مساعدات بقيمة 1,600 مليون دولار ،في شكل استثمارات ومساعدات تقنية خاصة ما تعلق بعملية نزع الأسلحة النووية في روسيا وهذا إلى جانب المساعدات الغذائية والأدوية .[1]

من المهم القول أن التطور في العلاقات الروسية الأمريكية لم يكن على النحو الذي يجعل الولايات المتحدة تؤثر في عملية صنع القرار في روسيا تأثيرا مطلقا ،لأنه مازالت روسيا تبدي درجة يعتد بها من الاستقلالية في صنع قرارها وذلك في مواجهة الضغوط الأمريكية وخصوصا إذا تعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية المباشرة لروسيا أو ما تعلق بأمنها القومي فهناك خلاف واضح بين الولايات المتحدة وروسيا حول سياسة روسيا الخاصة بتصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية وخاصة النووية منها ،والتي لها مبررات من وجهة النظر الروسية باعتبارها انعكاس لوضع روسيا كقوة كبرى وإحدى الدول الكبرى المصدرة للأسلحة في العالم.

والملاحظ في العلاقات الأمريكية الروسية في فترة حكم " يلتسين"تميزت بتراجع القضايا المتعلقة بالصراع الإيديولوجي والصراع على مناطق النفوذ ،واتجهت روسيا إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية على أن هذا الوضع لا ينطلق من التكافؤ بين الطرفين ولكن من منطق قبول التفوق الأمريكي وذلك بالنظر إلى حاجة روسيا إلى التكنولوجيا الغربية والبحث عن مصادر التمويل والاستثمارات الاقتصادية الأمر الذي حتم عليها الحد من المنافسة مع الولايات المتحدة خاصة في مناطق النفوذ الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط.[2]

[1] **أمجد جهاد عبد الله**، المرجع السابق، ص126

[2] **أمجد جهاد عبد الله**، نفس المرجع، ص129.

ب ـ أما بالنسبة للصين فقد شهدت التسعينات تحسنا ملموسا في علاقات روسيا مع جمهورية الصين الشعبية ،خلال شهر أفريل 1996 قام الرئيس "بوريس يلتسين" بزيارة إلى الصين الشعبية أين تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الثنائية ،وعرفت سنة 1997 منعطفا مهما في العلاقات الثنائية عند زيارة الرئيس الصيني "زيانج زيمين"بزيارة إلى موسكو التي أسفرت عن إصدار إعلان مشترك يفتح المجال أمام إقامة شراكة إستراتيجية بين البلدين ،كما تم التوقيع على إنفاق خماسي ،يشرك طازاخستان ،طاجيكستان و قيرغستان تضمن خفض حجم القوات المسلحة على الحدود الفاصلة بين الدول الخمسة.

بالنسبة للعلاقات بين روسيا واليابان اهتمت روسيا الاتحادية بإقامة تعاون مثمر مع اليابان خاصة في المجال الاقتصادي ،إلا أن فشل روسيا في تسوية النزاع حول جزر الكوريل التي ضمها الإتحاد السوفييتي الى إقليمها بعد الحرب العالمية الثانية كان دائما ما شكل عائقا لإقامة علاقات دبلوماسية مع اليابان المشروطة بتوقيع اتفاقية سلام ،فقد تكررت مواقف روسيا بعدم رغبتها في إعادة الجزر إلى اليابان لما تشكله بالنسبة لروسيا من مصلحة حيوية لذا فأي انسحاب للجيش الروسي من هذه المنطقة سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. [1]

ج ـ شهدت مرحلة التسعينات تحولات كبيرة في ميدان العلاقات الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ومن أهم هذه التحولات غزو العراق للكويت التي تبعها الحصار الاقتصادي على العراق وفرض مناطق الحظر الجوي ،وصدور ما يقارب 53 قرار من مجلس الآمن بالنسبة لموقف روسيا من الغزو فكان متباينا نظرا للضعف الذي تعيشه روسيا خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وتحولها الى النظام الليبرالي ونظرا لتولي التيار الليبرالي للسلطة الذي كان يسعى إلى التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية .[2]

---

[1] **نبيه الاصفهاني**،المرجع السابق،ص174-175.

2 **كتن جورج شكري**،**العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**،مركز الإمارت للدراسات الإستراتيجية،الإمارات العربية المتحدة، 2001،ص91 .

هذا لا يعني الانسحاب التام لروسيا من المنطقة العربية فسعت لإظهار ان دورها الدولي لا يزال مؤثرا وما يساعدها على بناء علاقات جديدة هو أن تشغل موقفا مستقلا خاصا بها مع أن المصالح المختلفة بينها وبين الولايات المتحدة إلا أنهما يشتركان بالرغبة في تامين السلام في المنطقة ورفض انتشار أسلحة الدمار الشامل ،وتختلفان حول وجود القوات الأجنبية وبخاصة الأمريكية في الخليج العربي.[1]

ـ أما عن علاقات روسيا مع إسرائيل فقد تحسنت بعد أن فتح الإتحاد السوفييتي باب الهجرة لليهود في منتصف 1989 ليصل عددهم إلى 450 ألف سنة 1993 ،وقد جاءت الموجة الضخمة من المهاجرين اليهود نتيجة التغيير الحاصل في السياسات الروسية الخارجية والداخلية ، واستغل اليهود الحريات الجديدة في روسيا في عهد الرئيس يلتسين ليشكلوا لوبي يهودي الذي له دور مهم في النشاط المالي والإعلامي ،وتقود هذه المؤسسات اليهودية في روسيا "الكونغرس اليهودي لعموم روسيا" الذي يضم رجال أعمال ،علماء ومثقفين وتسعى إسرائيل من خلال هذا اللوبي إلى التأثير في المواقف الروسية أو على الأقل لتحييدها خاصة في القضايا التي تمس بمصالحها خاصة القصية الفلسطينية.[2]

[1] **كتن جورج شكري**، المرجع السابق ،ص-92 .

[2] **كتن جورج شكري**، نفس المرجع،ص94-95.

المبحث الثاني: فترة الرئيس "فلاديمير بوتين"

بعد العهدتين المتتاليتين للرئيس"يلتسين" التي كانت كارثية على روسيا الاتحادية خاصة بالنظر إلى الفشل الذريع لإصلاحاته الاقتصادية التي أدخلت البلاد في الفوضى والفساد مأُر سلبا على مكانة روسيا على المستوى الدولي بعد ذلك تولى "فلاديمير بوتين " منصب رئيس الوزراء بداية من صيف 1999 الذي مهد الطرق له لأن يكون الرجل الأول في الكريملين لثلاث عهدات رئاسية وفترة تولى فيها منصب رئيس الوزراء التي من خلالها حاول إعادة روسيا إلى مكانتها الدولية باعتبارها قوة كبرى .

المطلب الأول:وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم

1ـ نشأة "فلاديمير بوتين":ولد في 7 تشرين الأول 1952 في إقليم لينينغراد تخرج من كلية الحقوق بجامعة لينينغراد سنة 1975 ،التحق بالمخابرات السوفييتية KGB انتقل إلى ألمانيا الشرقية كعميل من سنة 1985 إلى 1990 بعد انهيار الإتحاد السوفييتي رجع إلى لينينغراد وعمل نائبا لرئيس البلدية منذ 1994[1]إلى غاية1997 حيث تم استدعاء فلاديمير بوتين إلى موسكو حيث عين في منصب نائب شؤون الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية مما جعله يكتسب شهرة في الكريملين ،مما جعله ينتقل إلى العمل في ديوان رئيس الدولة في منصب إدارة الرقابة لدى رئيس الدولة الاتحادية ، في ماي 1998 تم ترقيته إلى منصب النائب الأول لمدير رئيس الدولة ليصبح مسؤولا عن الاتصال في مناطق روسيا وأقاليمها والإشراف على أجهزتها الإدارية والتنفيذية ،بعد ذلك عين سكرتيرا لمجلس الآمن القومي مع احتفاظه بمنصبه في دائرة الأمن الفدرالي إلى جانب مشاركته في تشكيل حكومة "سرغي تسيباتشين"الذي حل مكان "بريماكوف" في ماي 1999 .[2]

---

[1]**الموقع الشخصي الرسمي للرئيس بوتين** ،http://eng.putin.kremlin.ru **تمت آخر زيارة للموقع في 2015/04/24.**

[2]**مضر الامارة لمى** ،نفس المرجع ،ص 166.

وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم بدأ بعد الحالة الصحية التي عانى منها بوريس يلتسين الشيء مما أبعده عن الرئاسة للعديد من الأشهر أين كان فريقه يدير شؤون الدولة ،في عام 1999 ظهرت ضرورة للبحث عن خليفة ليلتسين وبعد مشاورات طويلة مع المخابرات الروسية FSB تم اقتراح العديد من الأسماء لتولي هذا المنصب من بينهم "فلاديمير بوتين" الذي كان على رأس FSB الذي أثبت قدرته على اتخاذ القرارات مما جعل "بوريس يلتسين "يختاره ليكون وزيرا أولا في جوان 1999 كما انه لم يخفي رغبته في أن يتولى منصب رئاسة روسيا الاتحادية .

نظرا إلى الطريقة التي وصل "فلاديمير بوتين" إلى الحكم أثار العديد من التساؤلات عن كيفية توليه منصب الرئاسة حيث يمكن القول أن فلاديمير بوتين ظهر من العدم" حيث ظهرت العديد من السيناريوهات بخصوص هذا الموضوع ،أولها أن اختيار .فلاديمير بوتين لخلافة يلستين بالنظر إلى اعتباره ضعيف الشخصية مما يمكن للمحيطين به التحكم فيه خاصة الجماعات الأوليغاركية لضمان استمرارية نظام يلتسين الذي يضمن تأثيرهم في المجال الاقتصادي والسياسي إلا أن هذا الافتراض نفاه يلتسين في مذكراته،أما الافتراض الثاني مرتبط بإستراتيجية مخطط لها مسبقا من طرف الاستخبارات الروسية من أجل وضع حد لمسار الديمقراطية في روسيا.[1]

2ـ المميزات الشخصية:يتمتع فلاديمير بوتين بشعبية كبيرة في أوساط الشعب الروسي وذلك يعود إلى خصائصه الشخصية خاصة باعتباره شخصية تتمتع بالشباب ،الجدية ،لتفاني والذكاء بالإضافة إلى كونه رياضي ،وعزمه على بناء دولة قوية يسودها النظام بعد سنوات من التدهور والفوضى. [2]

[1]Régis Genté,Poutine et le Caucase, Edi Libelle France,2014 ,P52.

[2]**عاطف معتمد عبد الحميد**: المرجع السابق، ص76

المطلب الثاني:السياسة الخارجية في عهد الرئيس بوتين

1ـ الإصلاحات على المستوى السياسي:

استغل فلاديمير بوتين فترة حكمه لإضعاف مواقع ومراكز القوة المالية والإعلامية المناهضة له وكذا ضمان الأغلبية في البرلمان وذلك من خلال فوز حزبه "روسيا الموحدة "في كل من الانتخابات التشريعية لسنوات 2003 و2007 ما يعكس مساندة الشعب الروسي لمجهوداته لإقامة دولة قوية يكون لها وزن دولي يتناسب مع ما تتمتع به روسيا من إمكانيات .

من بين الخطوات الأساسية التي قام بها هو السيطرة على وسائل الإعلام حيث كان التحكم في القناة التلفزيونية NTV التي يمتلكها Vladimir Goussinski الذي كان له تأثير في صناعة القرار في التسعينات والذي ساند المرشحين "إفغني بريماكوف" Evgueni Primakov" و "لوريوجكوف"Louijkov Louri في انتخابات سنة 2000 .[1]

تعتبر الأكثر تأثيرا في روسيا فهي تساهم بشكل كبير في صناعة الرؤساء لذا كان من المهم السيطرة عليها حيث أكد Boris Nemtsov سنة 2005 أن أول ما اهتم به بوتين منذ توليه الرئاسة هو السيطرة على مصادر المعلومات من خلال عرض العقيدة الوطنية لأمن المعلومات في اجتماع لمجلس الأمن القومي ، هذا الى جانب تنصيب العديد من الشخصيات المقربة منه في مختلف المناصب العليا في الدولة ، حيث أكد مركز دراسات النخبة في باريس في تحليل حول عمليات التنصيب أشارت في دراسة أجرتها إلى أن 78 بالمائة من أصل 1016 من المسؤولين الروس ينتمون إلى FSB.[2]

[1]Rakhmakova Tania, Au cœur du pouvoir Russe :enquête sue l’empire Poutine,Edi La dicouvetre ,France, 2012,p166.

[2]Rakhmakova Tania. ibid,p199 .

كما حرص الرئيس فلاديمير بوتين قبل خروجه من الكريملين بعد انتهاء عهدتيه الانتخابيتين على تدعيم موقعه وضمان استمرار تأثيره في القرار السياسي في البلاد من خلال توليه منصب رئيس الوزراء في روسيا بعد انتخاب"ديمتري ميدفيدف"من أجل استكمال مسار الإصلاحات وهذا ما أكده "مدفيدف"قبل أيام من إعلانه الترشح للرئاسة بقوله أنه قد طلب من "فلاديمير بوتين" أن يتولى منصب الوزير الأول وذلك من اجل استمرار عمل الفريق الذي تم تشكيله من طرف الرئيس "بوتين"[1]

من جهة أخرى تميزت السياسة الخارجية في عهد الرئيس بوتين بالتعقيد بالنظر إلى ضرورة التعاون مع الغرب والدول الأخرى خاصة دول آسيا الباسيفيك ،من أجل تحسين الظروف التي تمكنها من الدفاع عن قيمها ومصالحها وضرورة تكوين علاقات مستقرة مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ،إلا ان دفاع بوتين عن مصالح روسيا أدى إلى ظهور العديد من الاختلافات مع الغرب خاصة الولايات المتحدة التي تعتقد بأن روسيا ليس لها استعداد للتعاون معها،لذا تقوم بالضغط على روسيا من خلال ملف حقوق الإنسان وذلك من خلال تقييد الحريات من خلال سيطرة الدولة على مختلف وسائل الإعلام إلى جانب العديد من الاغتيالات التي ذهب ضحيتها العديد من الناشطين السياسيين بالإضافة إلى اتهام بوتين باستعمال القوة في منطقة أوراسيا وأوروبا والشرق الأوسط، والملاحظ أن السياسة الخارجية في عهد بوتين تعتمد على التعاون والإصرار على الدفاع عن المصالح الروسية في ظل نظام عالمي يتسم بعدم الاستقرار.[2]

[1]Rakhmakova Tania, op.cit, p122-222.

[2]Tsygankov Endrei,Russian foreign policy in the globale context, university press of estonia,Estonia 2014,p85-86.

2ـ **الإصلاحات الاقتصادية**:كانت روسيا قبل وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم تعاني من أزمة اقتصادية منذ انهيار الإتحاد السوفييتي ،ونظرا إلى فشل إصلاحات بوريس يلتسين الاقتصادية أين عرفت تحسنا في سنة 1997 أين تمكنت روسيا من السيطرة على التضخم كما رفعت من قيمة عملتها واستطاعت وقف تدهور إنتاجها ،إلا أن هذه الحالة لم تدم طويلا بالنظر إلى تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية خاصة بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1998 التي أدت إلى عجز الدولة عن دفع الرواتب كما زاد عجزها على تحصيل الضرائب مما انعكس سلبا على إيرادات الدولة خاصة في ظل تراجع أسعار النفط بالإضافة إلى تفشي الفساد.[1]

وبوصول الرئيس بوتين إلى الحكم في مارس 2000 وضع خطة اقتصادية محكمة تهدف إلى رفع الدخل القومي وهو هدف طموح بالنظر إلى الأزمة التي مرت بها روسيا بين 1990 إلى 1998 جراء مرحلة الانتقال من الشيوعية إلى الليبرالية بالإضافة إلى تأثير صندوق النقد الدولي .

بالنظر إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الموارد الأولية في الأسواق العالمية الى ارتفاع احتياطات روسيا من العملة الصعبة والذهب سنة 2008الى 600 مليار دولار وبلغ رصيد الاستقرار الذي كانت توجه إليه عوائد تصدير النفط في عام 2008 إلى 4 تريليون روبل بالإضافة إلى الفائض في الميزانية الاتحادية التي يجري وضعها على أساس أسعار النفط في الأسواق العالمية .ذلك ما أدى إلى إيجاد إمكانيات للدفع بتنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة السكان في روسيا حيث أدى إلى زيادة المداخل الفعلية للسكان بأكثر من مرة ونصف بالإضافة إلى انخفاض مستوى البطالة ،كما ان الزيادة المستمرة للنفقات الاجتماعية من ميزانية التضامن أثرت إيجابيا في خروج روسيا من الأزمة الديمغرافية ،علما بأنه تحققت مكاسب في الميدان إذ ازدادت نسبة المواليد مقابل انخفاض في نسبة الوفيات. [2]

---

[1]، **قابيل مي ،نماذج مختلفة لأزمة السيولة** ،مجلة السياسة الدولية ،عدد142،200،ص135.

[2]Moreau Xavier, La Nouvelle grande Russie : De l'effondrement de l'URSS au retour de Vladimire Poutine,EdiMarketine S.A France 2002,p 140-152-153.

هذا وقد أكد فلاديمير بوتين أن من الواجب عدم تنفيذ تدابير مكافحة الأزمة على حساب النهج المتبع والرامي إلى زيادة الرخاء في روسيا ،مما سيؤدي إلى حفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي في روسيا .بهذا فإن فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين حدث انعطاف نحو الاقتصاد ذو التوجه الاجتماعي .[1]

أـ الحد من تأثير الجماعات الأوليغاركية: لا تعتبر الجماعات الأوليغاركية مجرد رجال أعمال ذووا نفوذ نظرا للثروات التي اكتسبوها عن طريق استغلال علاقاتهم الشخصية مع أصحاب السلطة وعائلاتهم ، وهذه الجماعات لا يقتصر نفوذها في المجال الاقتصادي وإنما يتعدى إلى المجال السياسي من خلال تعيين موالين لهم في المناصب العليا في الدولة بهذا يمارسون نفوذهم في السلطة التشريعية والقضائية ، وكان من الصعب على الرئيس بوتين القيام بالتغيير الجذري في دور هذه الجماعات دون المساس بالاستقرار الاقتصادي والسياسي في روسيا.[2]

فألزمتها السلطة على التسديد النزيه للضرائب ورفع أجور العمال بالإضافة إلى ضرورة توفيرها للمرافق الاجتماعية في المناطق التابعة لها والتي تتواجد على مستواها منشآتهم الاقتصادية ،وأن تستثمر ما يكفي من الأموال لزيادة احتياطي الثروات الطبيعية في روسيا والشيء الأهم هو الكف عن التدخل في السياسة عن طريق خلق لوبيات تخدم مصالحها في مختلف دوائر السلطة.إلا أن هذه الإجراءات لم تأتي بأية نتيجة نظرا إلى تواصل طغيان هذه الجماعات وتسللها المستمر إلى جميع الدوائر الحكومية ،رغم التأييد الذي لاقته هذه الإجراءات الذي ظهر خلال نتائج انتخابات مجلس الدوما لسنة 2003 لمساندته لحزب السلطة (حزب روسيا الموحدة) .[3]

---

[1]Moreau Xavier, op.cit, p 153.

[2]Evguini Primakov op.cit, P83.

[3]**يفجيني بريماكوف**، المرجع السابق،ص118-119-120 .

ب ـ مكافحة الفساد: بالنظر إلى التفشي الكبير للفساد في روسيا تم بداية من 2008 وضع مجموعة من التشريعات التي من شأنها مكافحة الفساد ،حيث تم وضع قانون يلزم المسؤولين الروس التصريح بممتلكاتهم ورواتبهم حيث دخل القانون حيز التنفيذ بداية من سنة 2013،كما عرفت سنة 2012 فتح العديد من قضايا الفساد التي مست مؤسسات الدولة مؤسسة الجيش مما أدى إلى استقالة وزير الدفاع أناتولي ساريوكوفAnatol iserdyokov والذي اعتبر شاهد في القضية،بالإضافة إلى وزراء آخرين الشيء الذي أعتبر سابقة إذ أنه لم بحدث وأن تم استجواب وزراء سابقين في قضايا فساد .

مكافحة الفساد لم تقتصر على المسؤولين الفدراليين وإنما امتدت إلى المسئولين المحليين حيث ذكر موقع لجنة التحقيق في روسيا SKR عن 42 قضية فساد تورط فيها مسؤولين محليين بذلك عرفت سنة 2012 نشاط مكثف للقضاء على الفساد هذا ما أكدته منظمة الشفافية الدولية ، والملاحظ أن مكافحة الفساد أصبح مطلبا شعبيا لذا أستند عليه فلاديمير بوتين في حملته الانتخابية سنة 2011.[1]

أما في مجال الطاقة ونظرا للقوة والنفوذ الذي تتمتع بها شركة غازبروم Gazprom ،حيث عبر فلاديمير بوتين في خطاب له أمام الشعب الروسي عن قوة هذه الشركة التي لها تأثير اقتصادي وسياسي في العديد من دول العالم ، بالإضافة إلى هذا أكد على أهمية الإمكانيات الطاقوية التي تتمتع بها روسيا والتي من خلالها ستتمكن مستقبلا من استعادة نفوذها ومكانتها على الساحة الدولية كما أكد على العشرين سنة القادمة ستكون دول أوروبا وآسيا أكثر حاجة إلى الموارد الطاقوية الشيء الذي يمثل فرصة لروسيا لابد من استغلالها ما يعني أن الدبلوماسية الروسية مرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لشركة غازبروم ذلك يعود [2]

---

[2] IvaNov Maxim,Safran ovIvan,Aktchourina Alexandra,Le président, grande enquêteur de morale publique, Courier International, N1179, France, 2013, p33.

[2]Fiorina Jean François ,Gazprom,la Russie et l'Europe ,comprendre les enjeux stratégiques,N22,France ,2012,p2 .

إلى اعتمادها على العائدات البترولية، لذلك تسعى روسيا إلى المحافظة على تزويد أوروبا وآسيا بالغاز والبترول. حيث تزودها ب40 بالمائة من احتياجاتها من الغاز و30 بالمائة من احتياجاتها من البترول من أجل الحفاظ على هذه الأسواق بأن روسيا تسعى إلى السيطرة على مصادر هذه الموارد وذلك من خلال حماية مصالحها الطاقوية في مناطق آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز من الشركات البترولية العالمية خاصة منها الغربية .

ونظرا لأهمية هذه الشركة قام الرئيس بوتين بتنصيب شخصيتين موثوق بها علىٍ رأس الشركة وهما" ألكسي ميلر"Alexeï Miller و" ديمتري مدفيدف"Dimitri Medvedev اللذين عملا معه في سانت بيترسبورغ في التسعينات،ومن خلال هذا الإجراء فإن بوتين يسعى الى السيطرة على هذه الشركة واستعمالها كوسيلة لإعادة المكانة الاقتصادية والسياسية لروسيا على الساحة الدولية. [1]

3ـ **الإصلاحات العسكرية**:بالنظر إلى التطورات التي عرفتها الساحة الدولية ظهرت ضرورة لتغيير العقيدة السياسية والعسكرية الروسية لتلائم هذه التطورات والملاحظ أنها مرت بثلاث مراحل رئيسية:

1 ـ مرحلة الانتشال أو "عقيدة استعادة الدولة":ظهرت في الفترة الأولى من حكم فلاديمير بوتين وامتدت حتى نهاية عهدته الرئاسية الأولى(2000ـ 2004) حيث تركزت على استعادة الدولة القومية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي ،والملاحظ أن أن في هذه الفترة كانت العقيدة العسكرية الروسية كانت ذات اتجاه دفاعي أكثر منه هجومي.

2 ـ مرحلة بناء الدولة القومية العابرة للقارات "عقيدة فرض الاحترام":كان الاتجاه في هذه المرحلة نحو بناء جيش احترافي قوي بالإضافة إلى تطوير القدرات الدفاعية.[2]

---

[1]Fiorina Jean François، op.cit، p6.

2**بلخوخ كنزة** ،**البعد العسكري في العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،2011-2012 ،ص78

والهجومية التي ستكون قادرة على التصدي لمختلف التهديدات الخارجية ،تميزت العقيدة العسكرية في هذه المرحلة بالمواجهة والهجوم واستفزاز الغرب خاصة الولايات المتحدة من أجل إثبات القوة والمكانة التي اكتسبتها روسيا وإظهار عدم قبول أي تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية لروسيا .

3 ـ مرحلة تأكيد المكانة العالمية "عقيدة التوازن الإستراتيجي": جاءت هذه العقيدة كرد فعل على إعلان الولايات المتحدة لإستراتيجية الأمن القومي التي استبعدت فيها روسيا من قائمة حلفاءها ضد الإرهاب مما جعل سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي "نيكولاي باتروشيف" أن يعلن عن العقيدة العسكرية الجديدة في 19 نوفمبر 2009[1] بعد ذلك تم وضع عقيدة جديدة لتواكب التطورات الجديدة سنة 2012 التي حددت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي كتهديد للأمن القومي الروسي خاصة مع وصولهما إلى الحدود الروسية بالإضافة إلى الثورات الملونة التي عرفها جوارها الإقليمي (جورجيا 2003، أوكرانيا 2004) التي اعتبرت أيضا تهديد على الأمن القومي الروسي .[2]

تعتبر هزيمة روسيا في حرب الشيشان الأولى بمثابة جرس إنذار لضرورة إصلاح الجيش ،وقد تركزت عمليات الإصلاح على محاور أساسية أهمها تخفيض عدد الجيش من 3 مليون إلى 1.5 أو 2 مليون جندي.والسعي إلى إقامة جيش حديث يعتمد على ثنائية التجنيد والاحتراف وإعادة ترتيب قيادته وتكوينه الهرمي والنهوض بمستوى الخدمات الطبية والاجتماعية التي وصلت إلى مستويات متدنية في فترة حكم يلتسين بسبب انهيار الاقتصادي الذي شهدته روسيا خاصة إثر الأزمة الاقتصادية لسنة 1998،إلا أن قيام الجيش الروسي بغزو الشيشان من جديد نهاية سنة 1999 قد أظهر ان تحسنا كبيرا قد أدخل على الجيش ،وقد بدأت خطوات الإصلاح تؤتي ثمارها منذ تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" رئاسة روسيا سنة 2000 وكذا الجهود التي قام بها وزير الدفاع السابق" سيرغي إيفانوف" ورفع المخصصات المالية التي صارت توجه لتطوير الجيش وإصلاحه وإقامة جيش احترافي[3]

[1] **بلخوخ كنزة** ،المرجع السابق،ص 79.

[3] **عاطف معتمد عبد الحميد**، المرجع السابق، ص58.

من أجل إدخال إصلاحات في الجيش الروسي تم وضع خطة لتمويل هذه الإصلاحات العسكرية حيث ضم البرنامج تخصيص 650 مليار دولار بين 2011 و2020 من أجل تطوير التجهيزات العسكرية ،وفي إطار تطوير الأسلحة تم صرف حوالي 60 بالمائة من ميزانية الدفاع لسنة 2013 لشراء أسلحة متطورة حيث تحتاج روسيا الى تجديد 70 بالمائة من أسلحتها إلى غاية 2020، كما خصص البرنامج مبلغ 100 مليار دولار لتطوير المركب الصناعي العسكري فالكريملين يتبع سياسة صنًاعية اجتماعية إذ أن الصناعة العسكرية الروسية توفر 2 مليون منصب عمل ما يشكل 5 بالمائة من سكان روسيا.[1]

السنوات / الدول	1992	2002	2007	2012	1992و 2012	2002 و 2012	2007و 2012
الولايات المتحدة	489 مليار دولار	446 مليار دولار	604 مليار دولار	669 مليار دولار	%36.7	%49,9	%10,9
الصين	25 مليار دولار	53 مليار دولار	97 مليار دولار	158 مليار دولار	%522,15	%198,3	%62,6
روسيا	72 مليار دولار	40 مليار دولار	62 مليار دولار	91 مليار دولار	%25,5	%126,1	%46,6

المصدر: الإنفاق العسكري العالمي:إحصائيات المركز الدولي للبحوث ستوكهولم

يبين الجدول تطور الإنفاق العسكري في كل من الولايات المتحدة والصين وروسيا خلال الفترة الممتدة بين سنة (1992-2012)، من خلال الجدول نلاحظ أن الميزانية العسكرية الروسية تعتبر ثالث أكبر الميزانيات بعد كل من الولايات المتحدة والصين.

والملاحظ أن الميزانية عرفت انخفاضا في سنة 2002 حيث كانت 40 مليار دولار مقابل ارتفاع في سنة 2012 لتصل إلى 91%.

من خلال الجدول يمكن الاستنتاج أن الميزانية الروسية منخفضة مقارنة كل من الصين والولايات المتحدة وذلك بعدة أضعاف.

[1]Grats Jonas ,La reforme militaire russe progresses et difficultés ,politique de sécurité ,N125,Suisse ,2014,p3-4.

المطلب الثالث: نماذج عن العلاقات الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين:

تميزت العلاقات الخارجية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين بالبراغماتية من خلال سعيه إلى الحفاظ على المسالح الروسية في العديد من مناطق العالم فعمل على التقارب مع الدول النامية خاصة دول البريكس وذلك بهدف خلق عالم متعدد الأقطاب كما تميزت في فترة حكمه التوتر في العلاقات مع كل من أوروبا والولايات المتحدة خاصة مع ضم جزيرة الفرم.

أ- العلاقات الروسية الأوروبية: يعتمد الكريملين في علاقاته مع الإتحاد الأوروبي على استغلال نقاط ضعف هذا الأخير من اجل ممارسة تأثيره ونفوذه للمحافظة على مصالحها في أوروبا خاصة من خلال استعمال سلاح الطاقة.

استغل بوتين فرصة انقسام الدول الأوروبية حول روسيا لبناء علاقات ثنائية مع الدول الأوروبية الكبرى خاصة منها ألمانيا ،فرنسا وإيطاليا التي لا تفرض شروطا للتعاون خاصة ما تعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان في روسيا ، فرنسا بالنظر إلى اتجاهها الديغولي تعتقد أن الشراكة مع روسيا يشكل فرصة من اجل التقليل من النفوذ الأمريكي في أوروبا.

بذلك تعتبر روسيا الطرف القوي في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي بالنظر إلى الإمكانيات التي تملكها خاصة منها الطاقوية والمالية حيث استطاعت روسيا إسقاط إلزامية تأشيرة الدخول إلى كالينينغراد (Kaliningrad) وحرية تنقل الروس إليها ، بالإضافة إلى هذا استطاعت روسيا فرض موقفها في قمة هلسنكي التي تمت في 24 نوفمبر 2006 بخصوص تعديل الميثاق الأوروبي للطاقة أين طالبت روسيا تعديل الميثاق من اجل ضمان تمويل أوروبا بالغاز الروسي والحد من احتكار شركة غازبروم قابله رفض روسيا لهذا المطلب.[1]

[1]Bernard Victor, Fort Loura,Gangloft Manuel, Moreau Romain,Russie quelle stratégie de puissace ,vu sur le site www.bdc.sacge.fr-10/04/2015 ,14 :22.

من جهة أخرى تسعى الدول الأوروبية منها ألمانيا وفرنسا إلى تدعيم العلاقات مع روسيا في المجال السياسي والاقتصادي فألمانيا بحكم موقعها الذي يتوسط أوروبا فإنها تريد أن تجعل روسيا عمقا إستراتيجيا لأوروبا من الناحية الشرقية ، تعتبر روسيا الشريك التجاري الثالث للإتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة والصين خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2005 حيث حققت المبادلات التجارية بين الطرفين 7 مليار يورو بالإضافة إلى أن ثلثي واردات الطاقة الأوروبية توفرها روسيا أي أن روسيا هو المزود الأول الإتحاد الأوروبي بالبترول بنسبة 19,8 بالمائة وب41 بالمائة من الغاز حيث تعتمد ألمانيا 44,9% ،النمسا73.4% ،فنلندا وسلوفاكيا ب100% على النفط الروسي [1]

ب ـ الجوار القريب: عرفت مناطق الجوار الروسي اضطرابات عديدة خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين بالعديد من التوترات خاصة الثورات الملونة التي اعتبرتها خطرا على أمنها القومي والتي أدت إلى توتر العلاقات مع الولايات المتحدة من خلال اتهامها من طرف روسيا ببث التوترات في المنطقة

تفاقمت الخلافات بين روسيا وجورجيا في مطلع 2005 حين زادت القيادة الجورجية و ضغوطها على موسكو حول قضية وجود القواعد العسكرية الروسية على أراضيها التي كانت في 10 مارس 2005 صادق البرلمان الجورجي على قرار بحظر القواعد الروسية وتحديد موعد 15 ماي 2005 لسحب هذه القوات ،إلا أن هذا القرار كان غير مقبول لدى موسكو بالنظر إلى عدم إمكانية سحب قواتها العسكرية في هذه المدة القصيرة بالإضافة إلى ضرورة بناء قواعد جديدة في المناطق الجنوبية لروسيا ،لذا أصرت على إعطاء اجل يمتد ضم 153 دبابة و241ناقلة مدرعة و240 منظومة مدفعية ونحو 8000 جندي.[2]

[1] **بن خليف عبد الوهاب ،العلاقات الأوروبية الروسية البعد الإستراتيجي المتبادل**،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ،ع11،الجزائر،2014،ص 485.

[2] **نوفمكن فيتالي،العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة ،إنعكاساتها على الامن العالمي**،سلسلة محاضرات ،الإمارات العربية المتحدة،2006 ،24-25.

في 10 مارس 2005 صادق البرلمان الجورجي على قرار بحظر القواعد الروسية وتحديد موعد 15 ماي 2005 لسحب هذه القوات ،إلا أن هذا القرار كان غير مقبول لدى موسكو بالنظر إلى عدم إمكانية سحب قواتها العسكرية في هذه المدة القصيرة بالإضافة إلى ضرورة بناء قواعد جديدة في المناطق الجنوبية لروسيا ،لذا أصرت على إعطاء اجل يمتد من سبعة إلى خمسة سنوات مقابل تعويض ب500 مليون دولار

تعتبر روسيا المورد الرئيسي للغاز والكهرباء لجورجيا بالإضافة إلى هذا امتلاك 75 بالمائة من أسهم في شركة "تيلاسي" الشركة التي توزع الطاقة في تبيليسي كما أن روسيا تملك اثنتين من وحدات توليد الطاقة بمحطة تبيليسي للطاقة الكهربائية و50 بالمائة من الأسهم التي تصدر الطاقة الكهربائية إلى تركيا ،بالإضافة إلى هذا فإن روسيا مدينة لجورجيا بأكثر من 160 مليون دولار قيمة إمدادات الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية (كان يتم إمدادها بسعر يقل عن الأسعار العالمية)[1]

ج ـ العلاقات الروسية الأمريكية: جاء فلاديمير بوتين بتوجهات جديدة تسعى الى إحياء الدور الروسي في النظام الدولي إذ يمكن القول أن هذه التوجهات تعني تغييرا جذريا في السياسة الخارجية الروسية نحو المواجهة والتحدي للإرادة الأمريكية في العديد من القضايا، ذلك بالنظر إلى رؤية الرئيس بوتين أن الولايات المتحدة على أنها مصدر للخطر على المصالح الروسية بالإضافة إلى الإدراك ضرورة القيام بدور أكثر فعالية في مواجهة السياسة الأمريكية من خلال العمل على استعادة روسيا مناطق النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الإتحاد السوفييتي وتصحيح الخلل في التوازن مع الولايات المتحدة إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب [2].

[1] **نوفمكن فيتالي**،المرجع السابق،ص26.

[2] **باسم راشد**،**المصالح المتقاربة:دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**،وحدة الدراسات2013،ص96.

حيث تميزت العلاقات الروسية الأمريكية بعد احداث11 سبتمبر 2001 قام الرئيس فلاديمير بوتين بمساندة الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب خاصة منذ سنة 2007 ، إلا ان محاولات الولايات المتحدة لتحقيق مشروع تحويل العالم إلى مجتمع دولي ديمقراطي ليبرالي إلا أن روسيا اعتبرت المشروع تهديد لمناطق نفوذها ، من جهة أخرى سمحت أحداث 11 سبتمبر بتجنب روسيا للانتقادات لحربها في الشيشان التي اعتبرت كخطوة أولى نحو إتباع سياسة خارجية مستقلة، مبنية أساسا على استغلال إمكانياتها النفطية وإنشاء محور موسكو، ،طهران، كراكاس وآسيا الوسطى التي تبلغ مجموع احتياطاتها ربع الاحتياطات العالمية للبترول ،وحوالي نصف احتياطي الغاز في العالم لخلق التوازن مع الولايات المتحدة .[1]

توترت العلاقات بالولايات المتحدة وذلك بسبب المشروع الأمريكي لإنشاء درع صاروخي في بولونيا وجمهورية الشيك من أجل التصدي للهجمات المحتملة من إيران بالإضافة إلى قرار حلف شمال الأطلسي التوسع شرقا ليضم كلا من أوكرانيا وجورجيا في قمته التي انعقدت في أفريل 2008 مما اعتبرته روسيا خطرا على أمنها القومي.[2]

د ـ العلاقات الروسية الصينية :تميزت العلاقات الروسية الصينية في المجال الاقتصادي في عهد بوتين بتطور كبير في المجال الاقتصادي حيث أن حجم المبادلات كان 5.7مليار دولار وتضاعف ليصل إلى 15,7مليار دولار بالإضافة إلى إمكانية ارتفاع نسبة المبادلات والاستثمار في قطاع الطاقة النووية ،الفضاء والمواد النفطية إلا أن التعاون مع الصين يعتريه تخوف من روسيا خاصة فيما يتعلق بالتطور الكبير الذي تعرفه الصين مما سيحولها[3]

[1]Aymeric chanprade, la Russie obstacle majeur sur la route de l'Amérique monde ,sur le site : http://www.strategicsinternational.com/24_07.pdf derniere visite sur le site 02/05/2015.

[2]Yakemtchouk Romain, La diplomatie Russe de Pierre le grande à Vladimir Poutine, Edi L'Harmattan, France, 2012, P 95.

[3]Bobo Lo, un équilibre fragile, les relations Sino-russes, IFRI, n1, France, 2005, p5-6.

في المستقبل إلى قوة عالمية ذلك لم يمنع روسيا من اعتبارها شريكا إستراتيجي بالنظر إلى توافقها في العديد من القضايا الدولية خاصة ما تعلق إعادة النظر في النظام الدولي .[1]

هـ . العلاقات الروسية اليابانية:بعد انتخاب الرئيس بوتين مباشرة قام وزير الخارجية الياباني "موري" لروسيا الزيارة كانت بغرض مشاركة روسيا في قمة الثمانية G8 بالإضافة إلى تأكيد على أهمية العلاقات بين الطرفين خاصة ما تعلق باستكمال مسار السلام ،أما ما تعلق بالخلاف حول جزر الكوريل عبر الرئيس بوتين أثناء زيارته لليابان في 3 من سبتمبر 2000 "... أنه يحترم موقف اليابان تجاه جزر الكوريل لكنه لا يتوافق مع الموقف الروسي..." ،كما أن الرئيس بوتين لم يعبر عن التزامه باتفاق السلام الذي أعلن عنه " بوريس يلتسين" والذي سيتم تنفيذه قبل سنة 2000 ،خلافا عن كل من"غورباتشوف" و"يلتسين" أكد " فلاديمير بوتين" استمرار العمل بالإعلان المشترك لسنة 1956،كما أعلن الرئيس بوتين عن سيادة اليابان على الجزيرتين الواقعتين في الشمال هما Habomai و , Shikotanالشيء الذي أعطى دفعا للعلاقات الروسية اليابانية ،هذا وتم التوقيع سنة 2003 على اتفاق تعاون في العديد من المجالات منها تطوير الحوار السياسي وما تعلق باتفاق السلام والتفاهم في القضايا الدولية ،الأمن والدفاع بالإضافة إلى دعم اليابان للمشروع الروسي لنقل البترول عبر سواحل الباسيفيك إلى غاية بحر اليابان .

أما في الجانب الاقتصادي اتفق الطرفان على الاستغلال المشترك للغاز والبترول في منطقة Sakhaline حيث بدأ الاستغلال سنة 1999 وبدأ الإنتاج سنة 2005 ،والملاحظ ارتفاع اعتماد اليابان للنفط الروسي إلى 9 بالمائة سنة 2010 بالإضافة إلى توقيع اتفاق لإنشاء مصنع لتسييل الغاز الطبيعي في منطقة Vladivostokبغرض تخفيض اعتمادها على بترول الشرق الأوسط [2].

[1] Bobo Lo ;op.cit ,p6.

[2]Takehara Yamada Yamiko, op.cit,p166-175-176.

و- العلاقات الروسية العربية: تميزت العلاقات الروسية العربية بعد الغزو الأمريكي للعراق والانتشار الغربي في المنطقة العربية خاصة الولايات المتحدة ،قررت روسيا العودة الى المنطقة العربية والشرق الأوسط بالتحديد من خلال ربط علاقات مع سوريا التي تعتبر منفذا وحليفا في المنطقة خاصة بعد فقدان العراق باعتبارها دولة معادية للغرب، هذا ما فتح لها المجال أمام ربط علاقات مع السعودية ومصر خاصة من خلال عقد صفقات التسلح حيث اتسمت العلاقات العربية في فترة بوتين بالنشاط من خلال استمالة الدول العربية في القضايا ذات الاهتمام المشترك كمكافحة الإرهاب وعرض إمكانية التعاون في المجال النووي السلمي[1]

في السياق التغيرات الحاصلة في الدول العربية ما يسمى بالربيع العربي خاصة في ليبيا وسوريا التي استدعت تدخل العديد من القوى الغربية بما في ذلك من غرض إنساني معلن حيث اعتبرت روسيا من خلال الحالة الليبية ان حالات التدخل العسكري في العالم قد زادت وهذا يعني ان الميل الغربي للتدخل العسكري قد تضاعف ،لذا عارضت روسيا التدخل الغربي في سوريا لعدم تكرار السيناريو الليبي .[2]

ويمكن القول أن العلاقات الروسية العربية مبنية على أسس براغماتية ومنها المنفعة السياسية والاقتصادية للدولة والشركات الروسية إلى جانب حماية المسيحيين الأورثودوكسيين في الشرق الأوسط.

[1] **الأمارة مصر لمى** ،المرجع السابق،ص380

[2] **التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية**، تقرير سنوي التحليلي لمندى "فانداي، ص19

عرفت المرحلة الانتقالية التي خاضتها روسيا بقيادة الرئيس"بوريس يلتسين" اهتماما ببناء الدولة داخليا في ظل الأزمة الاقتصادية التي عانت منها روسيا بعد انهيار الإتحاد السوفييتي فكانت أولويات الرئيس "يلتسين" قيادة الإصلاحات في المجال الاقتصادي للدخول في اقتصاد السوق بالاعتماد على العلاج بالصدمة التي جاءت بنتائج معاكسة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1998،أما في مجال السياسة الخارجية اعتمدت على سياسة خارجية براغماتية هدفت إلى التقرب من الغرب بغرض الحصول على المساعدات الاقتصادية ،بالنظر إلى المشاكل الداخلية التي تعاني منها روسيا تراجع دورها على الساحة الدولية ،تأثير شخصية الرئيس أثرت على السياسة الخارجية الروسية ذلك من خلال أنه كان شخصية ضعيفة ومريضة عمدت إلى الانقياد والانصياع للهيمنة الأمريكية.

بوصول الرئيس بوتين إلى الحكم في ظل ظروف صعبة كانت تعيشها روسيا خاصة منها الأزمة الاقتصادية،عمل على قيادة الإصلاحات في كل المجالات وساعده في ذلك الظروف المحيطة خاصة ارتفاع أسعار النفط،مما سهل عليه مهمة الإصلاحات،أما على المستوى الخارجي كان الهدف الأساسي للرئيس بوتين إعادة مكانة وهيبة روسيا على الساحة الدولية معتمدا في ذلك الحفاظ على المصالح والنفوذ الروسي في مختلف مناطق العالم، وتم دلك في بعض الأحيان استخدام القوة العسكرية لذا عرفت السياسة الخارجية في ظل حكم الرئيس بوتين بالواقعية، ذلك راجع بقدر كبير إلى شخصيته وتكوينه العسكري .

الفصل الثالث: رهانات السياسة الخارجية الروسية وتحديات

الفصل الثالث: رهانات السياسة الخارجية الروسية وتحديات

تميزت السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس بوتين حسب وزير الخارجية الروسي "سارغاي لافروف" بأنها سياسة براغماتية تسعى إلى تطوير روسيا داخليا وموجهة نحو تعاون وحوار مع جميع دول العالم ، حيث حاول الرئيس بوتين إعادة مكانة روسيا على الساحة الدولية ومحاولة البحث عن إعادة نفوذها وتأثيرها وهذا يظهر من خلال العديد من الوثائق خاصة بالعقائد العسكرية ووثائق السياسة الخارجية والأمن القومي المتعاقبة منذ سنة 2000 التي تظهر رغبة روسيا الاعتراف بها كدولة كبرى الإضافة إلى استعادة موقعها الذي خسرته بعد انهيار الإتحاد السوفييتي . ولتحقيق هذه الأهداف سعت روسيا إلى المتدخل والمشاركة بشكل مكثف في القضايا

المبحث الأول: التحديات على المستوى الإقليمي.

تواجه روسيا العديد من التحديات على المستوى الإقليمي خاصة بالنظر إلى الموارد الطبيعية التي تتمتع بها فهي مناطق غنية بالنفط لذا تسعى الدول الكبرى إلى ممارسة نفوذها في المنطقة منها الولايات المتحدة منذ تواجدها في أفغانستان حيث قامت بتعزيز نفوذها بمساندة دول المنطقة للتخلص من النفوذ الروسي،إلا أن روسيا تعتبر مناطق جوارها الإقليمي مناطق مصالح روسية استثنائية ولا تقبل التنازل عنها .

المطلب الأول:رابطة الدول المستقلة:

سيطرة فكرة الجوار القريب على السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي ،من خلال إصرار روسيا على المصالح والنفوذ الاستثنائية التي تمثلها جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابقة التي من خلالها يمكنها الاحتفاظ بموقعها كدولة كبرى في انتظار إعادة بناء الدولة خاصة في ظل المشاكل الداخلية .[1]

[1] **زهير بوعمامة، سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الامن في أوروبا بعد الحرب الباردة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر، الجزائر،2007-2008،ص222.

بهدف الاحتفاظ بنفوذها في المنطقة كثفت روسيا من تواجدها العسكري كاحتفاظها بالعديد من القواعد العسكرية كمنطقة كالينغراد الإستراتيجية واعتبارها منطقة عسكرية خاصة مع تكثيف التواجد العسكري بها مما يشكل هاجس لدول المنطقة بعودة الإمبراطورية الروسية بالإضافة إلى خيار روسيا استعمال القوة العسكرية في القضية الشيشانية جدد التخوف من روسيا وعدم تخليها عن استعمال القوة تجاه دول المنطقة.[1]

ولحماية مصالحها تم إنشاء رابطة الدول المستقلة في 8 من ديسمبر 1991 التي اعتبرت من طرف روسيا بمثابة بديل عن الإتحاد السوفييتي حيث ضمت 11 جمهورية من الجمهوريات السابقة للإتحاد ، حيث أن الرابطة مبنية على مبدأ المساواة في السيادة بين مختلف الشركاء والدول الأعضاء وتم إنشاءها لتحقيق التعاون السياسي ،الاقتصادي والعسكري.[2] **(الملحق رقم 2)**

تعتبر روسيا مناطق جوارها القريب مجال حيوي للمصالح الروسية ،لذا عمدت روسيا على الإبقاء على تواجدها العسكري في المنطقة بالمحافظة على قاعدتها العسكرية بيكونورBaikonour في كزاخستان وقاعدتها في كيرغستان وتركمانستان وعلى طول الحدود مع الصين وأفغانستان وإيران.[3]

---

[1] **زهير بوعمامة** ،المرجع السابق،ص222

[2] Yakemtchouk Romain,la politique étrangère de la russie ,Edi L'Harmattan France،2008 p57.

[3] Peyrouse Sébastien, La Russie et l'Asie centrale, politique international ,n115,France 2007,p378.

بوصول الرئيس "بوتين" إلى الحكم شهدت علاقات روسيا مع دول رابطة الدول المستقلة حيث قام بالعديد من الزيارات لكل من طاجاكستان ،أوزباكستان وتركمانستان ،كما أعلن عن التقارب السياسي بين روسيا ودول آسيا الوسطى ،واعتبارها من أولويات السياسة الخارجية الروسية مما خلق علاقات تقارب مع دول رابطة الدول المستقلة CEI ما يشكل نجاحا دبلوماسيا للرئيس بوتين خاصة بعد التوتر الذي ساد العلاقات من قبل .

1ـ النفوذ الأمريكي في المنطقة :

رغم المحاولات المتكررة الروسية لبسط نفوذها في المنطقة ،سعت العديد من الدول إلى الخروج من إطار النفوذ الروسي للتقرب من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ،فنجد كل من تركمانستان ،كزاخستان وكيرغستان التي ترغب في إتباع سياسة مستقلة بعيدة عن التأثير الروسي على الصعيد السياسي والعسكري واستغلال إمكانياتها والطموح إلى أن تصبح فواعل مستقلة يمكنها التفاوض باستقلالية خاصة حول القضايا الاقتصادية .

بذلك أصبحت العلاقات خاصة مع تركمانستان مجرد علاقات جارية خاصة مع تجارية خاصة بعد إعلانها في الأمم المتحدة على أنها دولة محايدة وأنها ضد أي تدخل أجنبي في سياستها الداخلية المتعلقة بالمسائل السياسية والاقتصادية.[1]

[1]Damiani Isabella, Géopolitique de l’Asie centrale, Entre Europe et Chine, Le cœur de l’Eurasie, presse universitaire de France, France ,2013 ,p133.

بالنسبة إلى جورجيا التي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا باعتبارها منطقة عازلة بينها وبين أوروبا ،القوقاز والشرق الأوسط إلا أنها انحازت إلى الغرب من خلال "الثورة الوردية" سنة 2003 ،رغم أنها دولة ذات أغلبية أورثودوكسية مثل روسيا مما أدى إلى توتر العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة بسبب رغبة جورجيا الانضمام إلى المنظمات الغربية، وبالتالي خروجها من الرابطة في أكتوبر 2008 بعد الحرب القصيرة التي شنتها روسيا ضدها ،وما[1]

نتج عنها من استقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا . بالإضافة إلى النفوذ الأمريكي في أوزباكستان باعتبارها تتمتع بنوع من الاستقلالية والمناورة السيادة في اتخاذ قراراتها بالمقارنة مع الدول الأخرى وذلك بسبب اكتفائها الذاتي خاصة في مجال الطاقة بالإضافة إلى انعدام حدود مباشرة مع روسيا ،لأذلك رأت أوزباكستان أن من مصلحتها التحالف مع الغرب لضمان مصالحها وفي سنة 2001 وبالنظر إلى تصاعد النفوذ الروسي الصيني في المنطقة وافقت على السماح بوصول القوات الأمريكية إلى قاعتها العسكرية (كارشي.خان أباد) لدعم الغزو الأمريكي على أفغانستان، ذلك من أجل تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة للحصول على مساعدات اقتصادية.[2]

هذا وقد تم إنشاء منظمة GUAM سنة 1997 والتي ضمت جورجيا ،أوكرانيا،أوزباكستان ومولدافيا ثم انضمت إليها أوزباكستان وأصبحت تسمى GUAAM ،تحظى هذه المنظمة بدعم من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من تأثير رابطة الدول المستقلة وبالتالي النفوذ الروسي بالإضافة إلى سعيها إلى تدعيم التعاون السياسي ،الاقتصادي والإستراتيجي كما تسعى كل من جورجيا وأوكرانيا ومولدافيا إلى التخلص من التبعية للنفط الروسي وذلك عن طريق محاولة إنشاء مشروع Nabucco لتحويل النفط من بحر قزوين إلى البحر المتوسط والبلطيق بغرض التقرب من الإتحاد الأوروبي.[3]

المخادعي عبد القادر رزيق،القواعد العسكرية الامريكية الروسية ومخاطرها على الامن الدولي ،دارالفجر للنشر والتوزيع،مصر ،2013،ص119[1]

المخادعي عبد القادر رزيقالمرجع السابق،ص119-120.[2]

NazatMichel ,Larussie et ses marge nouvelle empire ,Edi illipses, France ,2007,p130.[3]

ـ اعترف الرئيس بوتين بعدم فاعلية منظمة CEI* وعدم قدرة هذا الهيكل الجماعي على تأطير التطورات الواقعة في المنطقة هذا لم يمنع "فلاديمير بوتين"من من إعادة بعث اتفاقية الأمن الجماعيTSC وتحويلها سنة 2002 إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي OTSC التي ضمت كل من روسيا ،كازاخستان،طاجيكستان ،أرمينيا وبيلاروسيا .[1]

والتي تأسست لتحقيق التعاون بين أعضاءها لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية خاصة ما تعلق الإرهاب ،التطرف الديني والحركات الانفصالية وكذا الجريمة المنظمة وتنسيق العمل العسكري والسياسي المتبادل بين الدول الأعضاء حيث تمتد مسؤولية المنظمة إلى مناطق القوقاز مرورا بآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية ،أكد الرئيس بوتين أن المنظمة يمكن أن تكون عاملا أساسيا في النظام الأمني الدولي ومستعدة للعمل مع حلف الناتو ومنظمة شنغهاي مشيرا أن العالم يعرف تغيرات جذرية في الوضع الجيوسياسي بصفة متسارعة لذا يجب تعزيز المعاهدة الخاصة بالأمن الجماعي و ملائمتها مع التهديدات الجديدة.

[1]Pyrou Sébastien, op.cit. p382.

CEI :**رابطة الدول المستقلة.**

حيث تم التوقيع في أكتوبر في العاصمة الطاجيكية على بروتوكول يتضمن آلية لتقديم المساعدات العسكرية والتقنية للدول الأعضاء في حال ظهور تهديد بالعدوان عليها ،أوفي حال وجود تهديد فعلي بالإضافة إلى القيام بالعديد من المناورات المشتركة.

هذا وقد تمت المصادقة على اتفاقية تشكيل قوات الرد السريع اجتماعها في موسكو في 14جوان 2009 وأشار " ديمتري مدفيدف" آنذاك أنه قد تم اتخاذ قرارات مهمة تهدف إلى تطوير آلية الأمن الجماعي وتعزيز قدرة المنظمة .[1]

من جهة أخرى تحاول روسيا خلق نوع من التكامل الاقتصادي بين دول الرابطة بعدما كان حجم التبادلات بين مختلف الأعضاء عرف انخفاضا ملحوظا بالنظر إلى اتجاه روسيا الى خلق علاقات اقتصادية مع دول خارج المنظمة،إلا أن الأوضاع تغيرت بداية من سنة 2005 حيث ارتفع حجم المبادلات التجارية بين روسيا ودول الرابطة إلى 40 بالمائة.

[1] **بوشربة علي ،منظمة معاهدة الأمن الجماعي ،الحفاظ على امن المنطقة**،الجيش ،عدد570 ،الجزائر ،2011،ص56 .

المطلب الثاني:العلاقات مع الصين:

نظرا لموقع روسيا الذي يتوسط الصين وأوروبا تواجه روسيا العديد من التحديات الدولية والإقليمية ،أما بما تعلق بالتحديات التي تواجه العلاقات الروسية الصينية متمثلة أساسا في الهجرة العابرة للحدود ،النزاعات الإقليمية بالإضافة الى رهانات أخرى متعلقة بالنظام الدولي ومسألة الأمن في منطقة آسيا الوسطى ،بالإضافة الى لقضايا المتعلقة بالطاقة والنقل ،والتي لها طابع دولي مما يعني تدخل أكثر من طرف القوى الغربية ،لذا قامت روسيا بالتوصل إلى ربط العلاقات والتقارب مع الصين.[1]

تميزت سنوات التسعينات وبداية سنوات الألفين بتطور ملحوظ في العلاقات الروسية الصينية والتي اعتبرت على أنها "شراكة إستراتيجية"حيث تم التوقيع سنة 1997 و2001 على اتفاقية التعاون والصداقة وحسن الجوار ،هذا بعد التوصل إلى حل التوترات الحدودية بين البلدين ،حيث يبلغ طول الحدود 4200 كلم في الجهة الشرقية و50 كلم في الجهة الغربية ،حيث تم ترسيم الحدود بين البلدين بناء على اتفاقية التي تم توقيعها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وتلتها العديد من الاتفاقيات منها الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في 16 ماي 1991 متعلقة بالجزء الشرقي من الحدود ،بالإضافة إلى اتفاقية ثانية تمت في 3 سبتمبر 1994 متعلقة بالجزء الغربي ،كما التوقيع على اتفاقية إضافية سنة 2004 والتي تم من خلالها تقسيم جزر Bolshoy Ussuryisky وTarabarov وبالتالي وضع حد نهائي لمشكل الحدود الروسية الصينية،الى جانب هذه الاتفاقيات تم اعتماد الإعلان الرسمي في 29 أفريل 1999 الذي تم بموجبه تقسيم مجموعة الجزر الواقعة في أنهار أرغون وأوسوري حيث استفادت روسيا من 1163 جزيرة مقابل 1281 استفادت منها الصين .[2]

[1]E, Wishnich, Russia,China and the United State in central Asia,stratigic studies institute,US,2009,p44.

[2]Sébastien Armand ,la Chine et ses frontières, Edi Armand colin,France,2011,p173.

منذ سنوات التسعينات شغلت مسألة التواجد الصيني في أقصى شرق روسيا وفي سيبيريا السلطات الروسية ،خاصة بالنظر إلى فشل روسيا في تشجيع المواطنين الروس الاستقرار في هذه المناطق مما فتح المجال أمام التواجد المكثف لليد العاملة الصينية خاصة في مدن Vladivostok و Khabarovsk بالإضافة إلى مدن أخرى والمساهمة في بناء بناها التحتية .[1]

وما زاد من تخوف السلطات الروسية هو انخفاض النمو الديمغرافي في هذه المناطق فعلى الجانب الروسي من إقليم شرق سيبيريا يعيش ثمانية ملايين نسمة في مساحة تزيد عن ستة ملايين كلم مربع في حين يعيش على الجانب الصيني 130 مليون نسمة يعانون البطالة والفقر في مساحة لا تصل إلى مليوني كلم مربع لذلك فإن الصينيين يهاجرون بطريقة غير شرعية الى أرض غنية بالموارد والثروات القليلة السكان على الجانب الروسي (شعب بلا أرض في مقابل أرض بلا شعب) وهو ما يخلق قلقل عند القوميين الروس الذين يتخوفون من "الاحتلال الصيني الصامت"' ، [2]حيث تدل الإحصاءات إلى وجود أكثر من 500 000 صيني بين سنوات 1992و 2007 بالإضافة إلى العدد الغير المعروف من المهاجرين الصينيين الغير شرعيين الذين يتوزعون في الجزء الأوروبي لروسيا وكذا أقصى الشرق بالإضافة إلى الدول الكبرى في سيبيريا ،حيث قال "فلاديمير بوتين" بهذا الخصوص[3]سنة 2006 بقوله أن التناقص السكاني في هذه المناطق يعتبر خطرا يتهدد روسيا .

رغم هذه المشاكل المرتبطة بالعلاقات الروسية الصينية لجأ الطرفين إلى التقارب الإستراتيجي خاصة بالنظر الى تقارب المواقف في العديد من القضايا الدولية خاصة فيما تعلق بحماية الوحدة الترابية لذا نجد الطرفين ضد الحركات الانفصالية سواء تعلق الأمر[4]

[1]Sébastien Armand, op.cit, p173.

[2]**عاطف عبد المعتمد** المرجع السابق، ص 127-128.

[3]Sebastian Armand, ibid, p17.

[4] E, Wishnich, op.cit, p4.

بالشيشان أو تايوان ،وحرصا على وحدة التراب الصيني من الحركة الانفصالية لأقليات الإيغور في إقليم Xinjiang فإن الصين قمت بمساندة روسيا أثناء أزمة القوقاز .إلى جانب فشل روسيا في إقناع الولايات المتحدة إلى تقاسم النفوذ والهيمنة في العالم وعدم رغبة روسيا الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي لذا اختارت روسيا التوجه نحو الشرق لإنشاء نوع من التحالف المضاد للغرب وبالتالي الخروج من الهيمنة الأمريكية فرأت في الصين شريكا إستراتيجيا تتشارك معه في نفس الرؤى والمواقف.[1]

لتعزيز التعاون بين الطرفين تم إنشاء منظمة التعاون لشنغهاي OCS سنة 2001 بعدما كانت تسمى "شنغهاي5" والتي تضم كل من كازاخستان ،طاجيكستان وكيرغستان وهي دول آسيا الوسطى ،والتي أنشئت أساسا لحماية الحدود وحل النزاعات المتعلقة بها وتخفيض عدد القوات العسكرية على الحدود المشتركة لهذه البلدان والحصول على الدعم من هذه الدول لمكافحة الإرهاب ،التطرف الديني و الجماعات الانفصالية ،وانضمام روسيا إلى هذه المنظمة جاء لتقاسم النفوذ مع الصين في منطقة آسيا الوسطى بالإضافة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى خصوصا مع تواجدها في أفغانستان . روسيا لا تخفي قلقها حيال استخدام المنظمة من طرف الصين كآلية للسيطرة وبسط نفوذها في المنطقة لذا سعت إلى الحد منه عن طريق إنشاء منظمات إقليمية اقتصادية،سياسية وعسكرية تضم الجمهوريات الإتحاد السوفييتي السابقة كإنشائها الهيئة الاقتصادية الأوراسية Eurasec في أكتوبر 2000 و إنشاء منظمة ميثاق الأمن الجماعي في أكتوبر 2002 [2].

فكان الهدف الرئيسي للتقارب بين الصين وروسيا في الجانب الاقتصادي هو زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة في المجال العسكري فالصين تمثل أكبر سوق محتملة لاستيعاب مبيعات روسيا من الأسلحة والموارد النووية ،كما أنها أكبر سوق يمكن التعامل معها من خلال المقايضة ،فقد قامت روسيا ببناء مصانع لتخصيب اليورانيوم في الصين إلى جانب مشاركتها في العديد من المشاريع النووية الأخرى بالإضافة إلى جلب الاستثمارات [3]

[1]E, Wishnich, op.cit, p44.

[2]Sébastien Armand, op.cit, p225-229.

[3]**الشيخ نورهان** المرجع السابق،ص94

الصينية، والاستفادة من خبرة الصين في مجال الإصلاحات الاقتصادية كما أن التقارب مع الصين رسالة إلى الغرب بأن روسيا بوسعها التوسع شرقا وأنها لا تتمسك بالتعاون مع الغرب.[1]

[1] **الشيخ نورهان** المرجع السابق،ص94

المطلب الثالث:الأزمة الأوكرانية.

بعد انهيار الإتحاد السوفييتي قام "بوريس يلتسين" في 4 ديسمبر 1991 بالاعتراف باستقلال أوكرانيا ،مباشرة تم ربط علاقات دبلوماسية بين البلدين في 14 فيفري 1992 حيث تم التوقيع على اتفاق بتطوير علاقات التعاون والشراكة وتم التوقيع في 15 جانفي 1993 على اتفاقية قنصلية ،عرفت العلاقات بين الطرفين توترا بسبب مطالبة القوميين الروسيين استغلال جزيرة القرم وعدم التوصل إلى اتفاق بخصوص الأسطول البحري المتواجد في الجزيرة.نظرا إلى تواجد أوكرانيا في ظل الإتحاد السوفييتي لمدة طويلة لم تطرح أي مطالب من طرف المواطنين الروسيين بالانفصال عن أوكرانيا ولا من طرف السلطات الروسية ذلك خاصة بعد توقيع اتفاقية بين الرئيس" يلتسين" والرئيس الأوكراني "كرافتشوك" في 19 نوفمبر 1990 القاضية باحترام الوحدة الترابية لكلا الطرفين في إطار الحدود التي كانت أثناء الإتحاد السوفييتي ،إلا أن الوضعية غير واضحة بالنسبة ل 1,63 مليون روسي متواجد على جزيرة القرم .(**الملحق رقم3)**

أخذت العلاقات بين البلدين منحى صراعي وذلك أثناء المفاوضات حول الأسطول المتواجد في البحر الأسود على مستوى قاعدة Sébastopol ،حيث تم في 9 جويلية 1993 اعتماد مرسوم يعلن أن Sébastopol مدينة روسية وجزيرة القرم مقاطعة روسية ،مما أدى إلى اعتراض أوكرانيا حيث تم عرض القضية أمام مجلس الأمن المجتمع في 20 جويلية 1993 الذي أكد ضرورة احترام اتفاقية 19 نوفمبر 1990 التي تلزم الطرفين باحترام الوحدة الترابية للبلدين.[1]

منذ الثورة البرتقالية في خريف 2004 والتي سمحت بوصول المعارض السياسي Viktor Louchenko إلى الحكم عرفت أوكرانيا مرحلة انتقالية وتغيرات في المجال السياسي والاقتصادي ،عن طريق الإصلاحات الدستورية التي من شأنها الفصل بين العمل السياسي والاقتصاد والنظر في سياسة الخوصصة التي اتبعها Leonid Koutchma .[2]

[1]Yakemtchouk Romain, op.cit, p88-89.

[2]ShukhanLoulia ,Ukraine les principaux enjeux de la vie politique depuis la révolution orange,ceri,n134,France,2007,p4.

والتي سمحت بظهور جماعات أوليغارشية قريبة من الرئيس ولها تأثير كبير في أوكرانيا،إلا ان إرث النظام الديكتاتوري السابق leonid Kooutchma مازال يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد .[1]

هذا وقد تغيرت العلاقات بين روسيا وأوكرانيا منذ وصول Viktor Louchenko إلى الحكم سنة 2004 الذي قام بحملة للقيام بقطيعة في العلاقات مع موسكو وذلك من خلال رغبتها في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في إطار توسعها نحو الشرق الشيء الذي اعتبرته روسيا خطرا على أمنها القومي ،لمواجهة هذا الموقف استغلت روسيا مواردها الطاقوية حيث تعتمد أوكرانيا على 80 بالمائة من الغاز الروسي ،هذا وتعتمد روسيا على الأراضي الأوكرانية لنقل الغاز إلى أوروبا،

في هذا الإطار عرفت العلاقات الروسية الأوكرانية توترات بسب دفع أوكرانيا لمستحقات الغاز الروسي حيث قامت روسيا بخفض الإمدادات إلى أوكرانيا ،لهذا تم التوقيع على إتفاق في سنة 2000 بين الطرفين تضمن نقل الغاز عبر الأراضي الأوكرانية نحو أوروبا مقابل استفادة أوكرانيا من الغاز الروسي ، وبوصول Loutchenkou عمد إلى مراجعة بنود الاتفاقية الموقعة في 2004 ومن بين التعديلات الرفع من الضرائب على أنابيب الغاز المارة عبر الأراضي الأوكرانية ما أدى بشركة غاز بروم إلى خفض إمداداتها إلى أوكرانيا بداية من 1 جانفي 2006 القرار الذي اعتبرته كييف إجراء سياسي تهدف به روسيا إلى الضغط على الرئيس الجديد.[2]

[1]Shukhan Loulia, op.cit, p4.

[2]Jafalian Annie,la Russie puissance énergétique de l’arme politique aux loguiqes demarché, Edi bruylant ,Belgique,2010 .p51.

هذا إلى جانب استغلال وسائل أخرى للحفاظ على تأثيرها في أوكرانيا،حيث استغلت استعمال 60بالمئة من الأوكرانيين للغة الروسية خاصة في الشرق ،كما عمدت إلى توزيع جواز السفر الروسي خاصة على سكان جزيرة القرم حيث يحمل أكثر من 000 180 شخص[1]

الجواز الروسي ،و تواجد المواطنين الروسيين في أوكرانيا يضمن لها استمرار تأثيرها حيث تعتمد اللوبيات السلافية الضغط على الحكومة الأوكرانية للحصول على مصالحها ، بالإضافة إلى استغلالها لوسائل الإعلام حيث أن ثلاثة أرباع الأوكرانيين يتابعون وسائل الإعلام الروسية بالإضافة إلى سيطرة الكنيسة الأورثودوكسيية .

بوصول حكومة موالية لروسيا سنة 2010 تم التوقيع على اتفاق Karkiv متعلق بضمان تزويد روسيا لأوكرانيا بالنفط الروسي .[2]

1- بداية الأزمة الأوكرانية:

منذ انفجار الوضع في يوغوسلافيا سعت القوى الغربية الى إبعاد روسيا من مناطق نفوذها التاريخية والثقافية ،ذلك بضم الدول التي كانت أعضاء في ميثاق فرسوفيا الى الحلف الأطلسي وذهبت إلى أبعد من ذلك بإحياء التسابق نحو التسلح وذلك من خلال الدرع الصاروخي من أجل مواجهة التهديد الإيراني بالإضافة الى تدخلها في كل من جورجيا وأوكرانيا التي تعتبر مناطق نفوذ روسية.

بدأت الأزمة في أوكرانيا بعد رفض الرئيس Lanoukovitch الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي الذي يعيش أزمة مالية خانقة ،بدلا من ذلك اختار الشراكة مع روسيا [3]

[1]Ficher Santiago,La stratégie Russe dans l'éspace post soviétique ,ASBL ,Belgique ,P201.

[3]Nahma Majed ,La crise ukrainienne, AfriqueAsie, France,2015,p11.

،مما أدى إلى إيقاف مسار الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي و إستبدلاله بالتقارب مع موسكو ما أثار الشارع الأوكراني من الحكومة والرئيس وبالتالي إلى مظاهرات عمت أرجاء أوكرانيا مدعما من طرف المعارضة التي تدعم الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي ،رد الفعل العنيف [1]

من طرف الحكومة الأوكراني أجج من الاحتجاجات خاصة مع توقيع اتفاقية شراكة اقتصادية مع روسيا بقيمة 15 مليار دولار مقابل التخفيض من أسعار بيع الغاز إلى النصف مما أدى إلى مواجهات بين الموالين لروسيا والموالين للغرب مما أدى إلى نفي الرئيسViktor Lanoukouvitch بموجب قرار من البرلمان الروسي وتم بعد ذلك وضع حكومة موالية للغرب بذلك انضمت أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي بعد التوقيع على اتفاقية الانضمام إلى الإتحاد مما أدى إلى ظهور موجة جديدة من المظاهرات قادها الموالين لروسيا خاصة في شرق أوكرانيا مما أدى بكييف إلى بإرسال قوات لمكافحة الإرهاب لمواجهة الجماعات الانفصالية التي تسيطر على المنطقة

2ـ موقف الرئيس بوتين من الأزمة الأكرانية :

بعد خسارة أوكرانيا التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي ، عمد "بوتين إلى ضم جزيرة القرم بعد فشل المساعي الدبلوماسية لإقناع الغرب بالمصالح الاستثنائية لروسيا في المنطقة وقيام روسيا بهذه الخطوة يعتبر كتحديد للحدود الحمراء التي لا يمكن للغرب تخطيها فضم الجزيرة يرجع إلى أهميتها الإستراتيجية لوجود قاعدة Sébastopol التي تمثل موقعا عسكريا يمكن روسيا بلعب دور في البحر الأسود وبضم الجزيرة تخلصت روسيا من عبء دفع مستحقات استغلال القاعدة [2]

[1]Soeres Joana et autres,la crise Ukrainienne :un défi pour les relations géopolitiqueest-oust sur le site :www.revues.orgvu le :03l05l2015 à 12 :13.

[2]Richard Yann ,La crise de Crimé(Mars2014),comment en est arrivé là ? vu sur le site : http:// www.revues.orgvu le :0305l2015 à 12 :43.

تم ضمها نهائيا إلى روسيا بعد الاستفتاء الذي تم في 16 مارس 2014 وذلك بتصويت 97 بالمائة لصالح ضم الجزيرة وبذلك أصبحت كل من جزيرة القرم و قاعدة Sébastopol تابعتان لروسيا وذلك بعد تصديق مجلس الدوما والمجلس الفدرالي ثم توقيع الرئيس [1]

ظهرت شخصية الرئيس بوتين من خلال استخدامه للغة التحدي في العديد من خطاباته من خلال اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بخرق القانون الدولي في كل من العراق وليبيا وأفغانستان.

حيث أن عدم التدخل في الأزمة الأوكرانية وعدم حفاظها على نفوذها في المنطقة فهذا هو خسارة لرئيس بوتين باعتباره رئيسا قويا لتحديه للغرب عندما تعلق الأمر بحماية الأقليات الروسية والنفوذ الإستراتيجية في المنطقة قيام الرئيس بوتين بضم جزيرة القرم هو عبارة عن تصدى للنفوذ الغربي وليس افتعالا لحرب أو لإعادة بعث الإمبراطورية الروسية هذا ما عبر عنه بقوله ان الولايات المتحدة تسعى إلى تجميد النظام الدولي الذي أنشئ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ورغبتها في أن تبقى الزعيم الأوحد الذي يمكن له أن يفعل ما يشاء في حين أن الآخرين لا يسمح لهم إلا بفعل ما يتوافق مع مصالح الزعيم أضاف انه ربما يريد بعضكم أن يعيش في دول محتلة ولا كننا لا نقبل ذلك.[2]

من بين نتائج ضم جزيرة القرم قيام أوكرانيا بسحب قواتها العسكرية من الجزيرة ، بالنسبة إلى الموقف الدولي عمدت المجموعة الدولية على رأسها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على روسيا بالإضافة إلى تعليق عضويتها من مجموعة الثمانية ، و فرض عقوبات اقتصادية على الشركات الروسية القريبة من الكريملين ومنعها من دخول السوق الأوروبية مما أدى إلى انخفاض قيمة الروبل ب18 % ،لم يكن للعقوبات على أوروبا أثرا [3]

---

[1] BoulégueMatieu ,La Crimé à l'Eure Russes les conséquence géopolitiques de lacrise Ukrainiennevu sur le site : www.defnat.frvu le 30 /04/2015 a 14 :42.

[2] **أبو رشيدأسامة ،الولايات المتحدة وجدل تسليح أوكرانيا** ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2015 ص13 14.

[3] Soeres Joana et autre, op.cit.

كبيرا بالنظر إلى احتياطات الصرف في روسيا بالإضافة إلى عمل روسيا إلى إيجاد بدائل من خلال عقد اتفاقات شراكة خاصة مع دول البريكس التي رفضت العقوبات على روسيا والذي تدعم بزيارة "بوتين "إلى الصين أين تم التوقيع على اتفاقية بتزويد الصين بالغاز لمدة 30 سنة بقيمة 400 مليار دولار لتعويض خسارة الأسواق الأوروبية ،[1]

[1]Soeres Joana et autre, op.cit

المبحث الثاني: تحديات السياسية الخارجية الروسية على الصعيد الدولي.

بعد غياب روسيا عن مختلف القضايا الدولية تسعى روسيا إلى استعادة مكانتها :قوة كبرى مؤثرة فنلاحظ غياب روسيا عن أفغانستان والعراق لذلك تعتزم روسيا المشاركة أكثر فتمثل الأزمة السورية وكذا الملف النووي الإيراني بالإضافة إلى قضية توسع حلف شمال الأطلسي نحو أراضيها يشكل تحديات وكذا فرصة لروسيا لفرض مواقفها واستعادة هيبتها على الساحة الدولية.

المطلب الأول: الأزمة السورية:

تربط سوريا وروسيا علاقات دبلوماسية منذ 1944 ،كما عرف التعاون العسكري بين الطرفين تطورا ملحوظا منذ خمسينيات القرن الماضي خاصة بعد نهاية نظام السادات في مصر الذي وضع حدا للتعاون العسكري بين البلدين ،بحلول سنة 1970 أصبحت سوريا حليفا أساسيا للإتحاد السوفييتي،حيث تم التوقيع على اتفاقيات الصداقة والتعاون في 8 أكتوبر 1980 ،حيث بلغت صفقات التسلح السوري حوالي 3.67 مليار دولار وارتفعت بين سنوات 1980 إلى 1991 إلى 26 مليار دولار ،بالإضافة إلى مساهمة السوفيت في بناء العديد من المنشآت العسكرية السورية وتدريب أكثر من 9600 ضابط سوري .

بعد انهيار الإتحاد السوفييتي اعترفت سوريا بروسيا الاتحادية كوريث للإتحاد السوفييتي منذ ديسمبر 1991 ، بعدها تم التوقيع في سنة 1994 على اتفاق التعاون العسكري والتقني حيث أن القوات العسكرية السورية تعتمد بنسبة 90 بالمائة على العتاد العسكري السوفييتي سابقا .

مع تعيين الرئيس "يلتسين ""بريماكوف"على رأس الخارجية الروسية أدى إلى تعزيز العلاقات مع الشرق الأوسط خاصة مع سوريا ،التي تشكل لروسيا جسرا للوصول إلى الشرق[1]

[1]Delanoe Igor, le partenariat stratégique Rosso-Syrien :naval russe en méditerranée, fondation de la recherche stratéguique,n6,France ,2013. p 3.

الأوسط مما يمكنها من تعزيز نفوذها وتأثيرها في المنطقة ،بالنسبة لسوريا تشكل روسيا الحليف الإستراتيجي الذي تعتمد عليه لتطوير قواتها العسكرية خاصة في مجال العتاد العسكري.[1]

دخلت العلاقات الروسية السورية منحى جديد ذلك سنة 2005 ذلك بالنظر الى قرار روسيا العودة إلى سياسة النفوذ التي كان يعتمدها الإتحاد السوفييتي السابق حيث تم التوقيع على أتفاق التبادل الحر مع تركيا وتم إنشاء منطقة تبادل حر مع الدول العربية بالإضافة الى معاهدة تعاون مع إيران ، من اجل الدفع بعلاقات التعاون مع سوريا قامت روسيا بإلغاء 22 بالمائة من الديون السورية أي 9.78 مليار دولار من أصل 13.4 مليار دولار كمبادرة لإعادة إطلاق العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

كما قرر الطرفين تطوير مشاريع مشتركة في قطاعي السياحة والطاقة بما في ذلك الطاقة النووية المدنية ، وفي زيارة للرئيس الأسد إلى موسكو سنة 1999 تم التوقيع على صفقة لاقتناء المنظومة الروسية المضادة للصواريخ S-300 التي تسمح باعتراض أي هجوم في دائرة يبلغ قطرها 300 كلم مربع وفي ارتفاع 25 000 متر التي ستحمي مدينتي دمشق وحلب بالإضافة الى عقود شراء أجهزة الدفاع الجوي بقيمة 730 مليون دولار ،كما تعهدت روسيا سنة 2006 بتحديث نحو ألف دبابة من طراز T-72 وبإعادة النظر في مجال منظومة الدفاع الجوي السورية ،كما دافعت سوريا عن حقها في الحصول على أسلحة دفاعية تمنع تسلل طائرات إلى مجالها الجوي .[2]

[1]Delanoe Igor, op ,cit ,p3.

[2]**لابقيير ريشار، طلال الأطرش،ترجمة: ميشال كرم،حين تستيقظ سوريا**، دارالفرابي ، لبنان،2011 ، ص 299.

لهذا قامت روسيا بتجديد العقد لاستغلال الميناء والقيام بتحديثات عليه حيث اصبح يستطيع استقبال غواصات نووية مطلقة لآليات (SNLE) وقدمت بالمقابل للسلطات السورية أسلحة إستراتيجية بقيمة مليار دولار سنة 2007.[1]

بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية الأخرى ،حيث قامت شركة Tatneft الروسية بتوقيع أتفاق مع السلطات السورية للتنقيب واستغلال حقول الغاز في سوريا ،كما تم التوقيع على عقد بقيمة 200 مليون دولار لإنشاء مصنع معالجة الغاز وآخر بقيمة 160 مليون دولار لإنشاء شبكة لأنابيب الغاز،كما ساهمت الشركة في تمويل مشاريع إنتاج النفط منذ أفريل 2010 .

المتخصصة في بناء المنشآت Technopromexport بالإضافة إلى تواجد شركة والبنى التحتية الطاقوية ذلك منذ سنة 2012، بذلك فإن حجم الاستثمار الروسي في سوريا يقدر ب 19.4 مليار دولار سنة 2009 المتعلق أساسا ببيع الأسلحة وعقود الطاقة . [2]

1ـ <u>بداية الأزمة السورية</u> :

تم في 29 ماي 2007 انتخاب "بشار الأسد" لولاية ثانية مدتها سبعة سنوات ،وحصل على أغلبية 97.62 بالمائة من الأصوات ، بعد ولاية أولى محفوفة بالمخاطر تميزت بالغزو الأمريكي للعراق وانسحاب الجيش السوري من الأراضي اللبنانية وبتوترات مع إسرائيل ، كما تميزت الانتخابات بغياب للمعارضة الداخلية بالنظر إلى إدانة العديد من أعضاء المعارضة وصدور أحكام بالسجن عليهم ومن بينهم "ميشال كيلو"أحد رموز المعارضة الديمقراطية القومية ،فضلا عن فوز الرئيس الذي كان بمثابة رسالة إلى الذين يدعون إلى تغيير النظام على الطريقة العراقية أنه أقوى وأكثر استقرارا من أي وقت مضى.[3]

---

[1] **لابيقييرريشار،طلال الأطرش،** المرجع السابق،ص229.

[2] Delanoe Igor، op.cit ,p6.

[3] **لابيقييرريشار،طلال الأطرش،** نفس المرجع،ص266.

إلا أن هذا لم يدم طويلا بحلول سنة 2011 اجتاحت سوريا مظاهرات عارمة دعت إليها مواقع التواصل الاجتماعي التي دعت إلى رفع حالة الطوارئ والمطالبة بحماية حقوق الإنسان بالإضافة إلى المطالبة بتحرير سجناء سياسيين والتي تم فضها من طرف الأمن ،سرعان ما تحولت إلى حرب مفتوحة بين متطرفين ومقاتلين من النظام العلوي (القريب من الشيعة) الذي انفرد بالسلطة منذ سنوات حيث يمثل 10 بالمائة من السكان في سوريا. [1]

2- **موقف الرئيس بوتين من الأزمة الروسية**:وقفت العديد من الدول الغربية ضد الرئيس الأسد ودعته إلى ترك الحكم ،في مقدمتها كانت فرنسا وبريطانيا وعلى درجة أقل الولايات المتحدة الأمريكية ،زادت صورة الانقسام الدولي حول الأوضاع في سوريا نفقد قامت كل من تركيا ،المملكة العربية السعودية ،دول الخليج، مصر وليبيا ثوار بمساندة الثوار المعارضين،بينما نلاحظ مساندة إيران ،العراق بالإضافة إلى لبنان ومنها حزب الله الذي يشارك في القتال إلى جانب النظام [2]

لعب الرئيس فلاديمير بوتين دورا هاما في الأزمة السورية من خلال مساندة نظام "بشار الأسد" حيث أكد فلاديمير بوتين على أن بلاده استعملت كل الطرق الدبلوماسية لإقناع سوريا بحتمية إجراء الإصلاحات المطلوبة أو الرحيل في حال عجزها عن القيام بذلك ،كما أكد أن رحيل الأسد شأن داخلي يجب أن يقرره الشعب السوري وليس قيادة الناتو وعدد من الدول الأوروبية ،لهذا عارضت روسيا مختلف العقوبات المسلطة على سوريا حيث اعتبرتها عقوبات أحادية الجانب ولن تؤدي إلى النتائج المرجوة منها .

هذا يظهر من خلال قوله "لا أحد يمتلك الحق كي يقرر مكان الدول الأخرى أمر من الذي يجب أن يبقى في الحكم من عدمه انه من المهم أن يستتب السلام وأن تتوقف المذبحة في أعقاب تغيير النظام، وإذا وصلنا إلى تغيير كهذا فيجب أن ينجز بالوسائل الدستورية".[3]

---

[1] Picquart Pierre, La Chine. une menace militaire ?, Edi Favre, France, 2013, p91.

[2] **زيدان ناصر**،المرجع السابق،ص303.

[3] **بوريجي،خالدة مختار ماتعنيه سوريا لروسيا، على موقع**www.globalresearch.ca- تم زيارته في 2015/05/19 على الساعة 13 :16.

من جهة أخرى عمدت كل من روسيا والصين إلى استعمال حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن القاضي بالتدخل العسكري في سوريا ذلك لعدم رغبتها في تكرار ما حدث في ليبيا لهذا اقترحت مشروع لحل الأزمة السورية سنة 2012 وقامت بعرضه على مجلس الأمن حيث أظهر القرار عدم تغير في الموقف الروسي تجاه سوريا حيث تضمن المشروع دعوة للسلطات السورية عن حماية شعبها بالإضافة إلى مطالبة الحكومة السورية التقيد الكامل بالتزاماتها[1]بموجب القانون الدولي ودعوة المجموعات المسلحة إلى وقف العنف والتوقف عن استهداف مؤسسات الدولة، كما تسعى روسيا إلى التفاوض مع جميع الأطراف من أجل إيجاد حلول سياسية للازمة،ويظهر ذلك من خلال مشاركتها في المؤتمر الذي ضم أعضاء مجلس الأمن بالإضافة إلى الكويت ،تركيا وقطر والذي أسفر عن قرار إنشاء حكومة وحدة وطنية التي تضم المعارضة والنظام.[2]

كما استطاعت الرئيس بوتين إقناع الغرب بالعدول عن شن ضربة عسكرية على روسيا خاصة بعد استعمال غاز السارين في محافظة حلب بعد اتهام النظام باستخدامه ضد المدنيين فقدم السفير الروسي لدى الأمم المتحدة "Vitali Tchourkine تقريرا ضم 80 صفحة قدم فيها أدلة على عدم قيام السلطات السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية من خلال التقرير الذي أعده خبراء روس. [3]

هذا ما جعل روسيا تطالب من النظام السوري خضوع الأسلحة الكيميائية للرقابة الدولية بعدها سيتم تدميرها مما جعل الولايات المتحدة وفرنسا تقوم بالتراجع عن فكرة التدخل العسكري في سوريا، والسبب الذي يدفع روسيا إلى عدم قبول اعتماد أي قرار أممي باستخدام القوة العسكرية لعدم رغبتها في تكرار التدخل العسكري في ليبيا وما نتج عنه من فوضى ،هذا وتخشى روسيا تطور الحركات الإسلامية المتطرفة في المنطقة ما سيؤثر على جوارها القريب خاصة دول آسيا الوسطى . [4]

[1] **مطر منى،الانتفاضة السورية من الألف الى الياء**،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2،لبنان،ص146-163-299.

[2] Burgat François et Paoli Bruno, op.cit., p307.

[3] Picquart Pierre, op.cit, p93.

[4] Burgat François et Paoli Bruno, ibid. P302-307.

المطلب الثاني: الملف النووي الإيراني:

تمتلك كل من روسيا وإيران مصالح مشترك في العديد من المجالات ،إذ تؤكد روسيا على أن إيران شريك مهم لها بالنظر إلى أنها تمثل سوق واعدة بالنسبة لروسيا في مجال الطاقة ومبيعات الأسلحة والاستمارات الضخمة بالإضافة إلى تبني البلدين لسياسة خارجية متوافقة،فيما تعلق بقضايا مهمة مثل الشيشان فإن إيران تدعم حرب الرئيس بوتين ضد الانفصاليين الشيشان بالإضافة إلى معارضة كلا البلدين للنزعة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية . بالإضافة إلى اعتبارها شريكا في منطقة بحر قزوين،المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية كما أنها همزة وصل بينها وبين المياه الدافئة في منطقة الخليج ،إذ أن بروز إيران كقوة في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تعتبره روسيا عاملا مساعدا لتوسيع نفوذها في أهم منطقة في العالم [1].

1- البرنامج النووي الإيراني:

بدأ مشروع إنجاز المفاعل النووي "بوشهر"في فترة حكم الشاه سنة 1974 بالتوقيع على اتفاق مع الشركة الألمانية كرافت وررك يونين(Kraftwerk Union) إلا أن زوال نظام الشاه سنة 1979 ومعارضة الخميني للبرنامج أدى إلى توقيف جميع الأشغال بناء المفاعل تم متابعة البرنامج بعد وفاة الخميني بتوقيع على عقد بقيمة 800 مليون دولار سنة 1995 ، تعتبر هذه الصفقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا في ظل الأزمة المالية التي تعيشها ، تم برمجت استكمال البرنامج في حدود سنة 2002 إلا نهاية الأشغال تمت سنة 2008 ،وذلك[2]

[1] **أمجد جهاد عبد الله**، المرجع السابق، ص173.

[2] Chauprade Aymerie, L'Iran réel, revue Française de la géopolitique, EdiEllipsses, France , 2009, p81.

يرجع إلى العديد من الأسباب التي آدت إلى إعاقة إنجاز المشروع خاصة متعلق بالمشاكل التقنية إلى جانب عدم جاهزية المهندسين الإيرانيين مما استدعى القيام بالعديد من برامج التكوين [1].

2ـ التهديد النووي الإيراني:

تعتقد العديد من الدول أن إيران تسعى إلى امتلاك السلاح النووي ،وتستند في ذلك الى معلومات ظرفية فليس هناك أدلة دامغة على بما لا يدع شك في أن إيران تمتلك أسلحة نووية نشيطة وترتبط هذه الأدلة الظرفية بسلوك إيران ودوافعها ،

فمن حيث الدوافع فتجد إيران أن ثمة دولة لها حدود معها تملك الأسلحة النووية وهي باكستان وذلك منذ 1979، بالإضافة إلى خلافاتها مع دولة نووية أخرى وهي الولايات المتحدة التي تنتشر قواتها المسلحة في جميع أنحاء العالم ، بالإضافة إلى تعرضها إلى هجمات كيماوية ضخمة على قواتها الغير المحمية وكذا هجمات صاروخية على مدنها الغير المحمية من جارتها العراق في ثمانينات القرن الماضين بالإضافة إلى أن النظام الحالي في طهران يعد نفسه في صراع ديني وإيديولوجي مع إسرائيل التي تمتلك الأسلحة النووية ،كما أن إيران تنظر إلى نفسها على أنها دولة ذات جذور فارسية عميقة وأنها كانت قوة ذات مكانة لذا فهي تطمح إلى استعادة هذه المكانة الإضافة إلى إن المواطنين الإيرانيين يرون أن من حقهم الانتقال من دولة منتجة للبترول أغلى دولة متقدمة وحديثة.[2]

أثارت النشاطات النووية الإيرانية الشكوك أول مرة أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات في القرن العشرين، لكن الشكوك تحولت إلى يقين سنة 2002 عندما صورت الأقمار الصناعية لمنشأة نووية تحت الإنشاء غير معلن عنها نشرها معهد العلوم والأمن الدولي، بالإضافة [3]

---

[1]Chauprade Aymerie ,op.cit, p81.

[2]**جون سيمسون،القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية** ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،الإمارات العربية المتحدة2007 ،ص19.

[3]**جورج بيركوفيتش،البرنامج النووي الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة ،2007 ،ص 52.

إلى قيام جماعة إيرانية وهي المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية بالكشف عن معلومات مفصلة عن منشأتين نوويتين معلنتين وعن شركة واجهية ضالعة في شراء مواد ومعدات لبرنامج إيران النووي وقد تم تشغيل إحدى هذه المنشأتين والتي تقع على مقربة من مدينة أراك لإنتاج الماء الثقيل وهو المادة الرئيسية التي تستخدم في أنواع معينة من مفاعلات البحوث المناسبة تماما لإنتاج البلوتونيوم الصالح لإنتاج الأسلحة النووية ،أما الأخرى والتي[1]

كانت مازالت قيد الإنشاء بقرب مدينة نتانز Natans فقد حددت كمنشأة أقيمت تحت الأرض بغرض إنتاج الوقود النووي .،مما دفع الوكالة الدولية للطاقة إلى النووية إلى أن تطلب تحقيقا مكثفا حول البرنامج النووي الإيراني وقد كشف التحقيق عن قيام إيران بتخصيب اليورانيوم في منشأتها النووية الغير المعلنة.[2]

ما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعلن في 24 سبتمبر 2005 عن انتهاك إيران ومحاولاتها لعدم الوفاء بالتزاماتها باتفاقية الضمانات ،نتيجة لهذا ووفقا للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن ذلك سيؤدي إلى إخطار جميع الأعضاء في الوكالة وكذا كل من مجلس الأمن و الجمعية العامة للأمم المتحدة. [3]

وبهدف التخفيف من حدة هذه الشكوك التي تساور الدول بشأن البرنامج النووي الإيراني أعلن الرئيس السابق "محمد خاتمي" أن منشأة نتانز أقيمت لغرض إنتاج وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب لاستخدامه في مراكز الطاقة النووية التي تعتزم إيران نافيا بأن يكون للمنشأة أي غرض عسكري ،ومن ثم دعت المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي لزيارة المنشأة في أواخر في فيفري 2009 ،ووعدت بإخضاع المنشأة للعمليات التفتيشية التي تجريها الوكالة وبان تدرس تبني البروتوكول الإضافي بهدف السماح بالمزيد [4]

---

[1] **جورج بيركوفيتش،المرجع السابق** ،ص 52

[2] **سامورجاري،مواجهة التحدي النووي الإيراني**،سلسلة محاضرات الإمارات،مركز الإمارات للدراسات والبحوث ،الإستراتيجية ،ص6

[3] **جورج بيركوفيتش**،نفس المرجع،ص51

[4] **سامور جاري**، نفس المرجع،ص7

من عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة وبأن تدرس تبني البروتوكول الإضافي بهدف السماح بالمزيد من عمليات التفتيش المباغتة التي تنفذها الوكالة وفي أواخر الشهر نفسه أقرت إيران أيضا بأنها قد أنها لم تبلغ الوكالة عن حصولها بحصولها عام 1991 على 1800 كيلوغرام من اليورانيوم الطبيعي من الصين،كانت قد استخدمتها في تجارب متنوعة بما في ذلك تحويل اليورانيوم إلى معدن. [1]

3- دور روسيا في الملف النووي الإيراني:

تكمن أهمية الدور الروسي بقدراتها على إنجاز المشروع النووي الإيراني من خلال بناء محطة بوشهر النووية وإتباع سياسة خارجية تهدف إلى تقديم المساندة للحق الإيراني في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية ولم تتوقف روسيا عن تقديم المساعدات اللوجستيكية لإيران رغم سياسة الترغيب والترهيب التي تعتمدها الولايات المتحدة مع روسيا لإيقاف دعمها لإيران،[2]وعند هذه النقطة بدأت السياسات العالمية المعنية بحظر الانتشار النووي وهي التي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية إزاء احتمال أن تطور إيران برنامجا للأسلحة النووية ومن خلال جهود هذه الدول الرامية الى حرمان إيران من تطوير منشأة لتخصيب اليورانيوم وتشغيلها ،فإنها تتبنى سياستين في الوقت نفسه سياسة عالمية وسياسة خاصة بإيران ،فإذا ما نجحت عمليات تزويد إيران باليورانيوم المخصب من أطراف دوليين وعدم ضبط عملية التخصيب الخاصة بإيران تحديدا فإن ذلك يفرز حتما تهديدات على منطقة الشرق الأوسط التي سيكون لها تبعات سلبية على العالم فيما يتعلق بالانتشار النووي .[3]

---

[1] **سامور جاري** ،نفس المرجع،ص7.

[2] **ساموري جاري** ، المرجع السابق ، ص10.

[3] **سيمسون جون**،المرجع السابق،ص23.

4ـ موقف روسيا من الملف النووي الإيراني:

رغم التقارب والثقة بين روسيا إيران فإن الأمر لا يخلو من الحذر خاصة من الطرف الروسي التي لا تحبذ امتلاك إيران للأسلحة النووية التي ستؤثر على الاستقرار الإقليمي ما سيشكل خطرا على روسيا بالإضافة إلى عدم سماحها بامتداد الطموح الإيراني إلى آسيا الوسطى التي تعتبر منطقة نفوذ روسية بالمقابل فإن إيران متخوفة من أي تحرك روسي في مجلس الأمن الذي سيؤدي إلى زيادة العقوبات عليها مما سيؤدي حتما إلى قطع العلاقات الاقتصادية بالإضافة إلى إمكانية دعم إيران للجماعات الإسلامية في منطقة القوقاز آسيا الوسطى .[1]

بهذا يمكن القول أن العلاقات الروسية الإيرانية مبنية أساسا على احترام كل طرف للإمكانيات المحتملة لكل طرف وبالتالي تتميز العلاقات بين الطرفين بالتنافسية وذلك يرجع إلى عدة اعتبارات منها احتفاظ روسيا بعلاقات جيدة مع إيران تهدف من خلاله إلى تحقيق مشروعها محور التعاون موسكو،طهران ونيودلهي لمواجهة تحالف واشنطن، تل أبيب،أنقرة، تبيليسي وباكو،إلا أن هذا المشروع لاقى العديد من الانتقادات بين أوساط النخبة السياسية في روسيا على عكس رئيس الوزراء السابق "بريماكوف" الذي يعتقد أن روسيا يمكن أن تصبح قوة كبرى من خلال اعتمادها على شركائها العرب وإيران .

5ـ المنظور الروسي للعقوبات على إيران:

إثر فشل الجهود الرامية إلى حل ملف النووي الإيراني بالطرق السلمية، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن سنة 2006 بغرض فرض عقوبات عليها ومنعها من الاستمرار في برنامجها.[2]

---

[11]Chauprade Aymerie ،op.cit، P86.

[2]**رائد حسين عبد الهادي حسنين** ،**البرنامج النووي الإيراني1979-2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط،جامعة الأزهر،فلسطين،2010،ص88.

كان لروسيا مواقف معارضة للموقف الدولي في مسألتين هما مفهوم معاقبة إيران بهدف حث إيران على التعاون مع المجتمع الدولي وإيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك وإزالة الغموض،على عكس ذلك فإن مفهوم المعاقبة يدفع إيران إلى التشدد وعدم الشفافية والقيام بإجراءات مضادة لعقوبات مما يصعد من حدة الأزمة لهذا سعت روسيا إلى التخفيف من حدة العقوبات من خلال تعديل مشاريع القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن.[1]

عارضت روسيا العقوبات الغربية على إيران وذلك بسبب اختلاف تحليل الملف النووي الإيراني عن التحليل الأمريكي ، فموسكو لا تعتقد أن هناك أدلة دامغة تؤكد وجود بعد عسكري للبرنامج النووي الإيراني ،ناهيك على أن البرنامج الإيراني كان شفافا بما فيه الكفاية لتسهيل كشف أية محاولة تهدف إلى الاستخدام العسكري ذلك روسيا لا تعتبر أن إيران تشكل خطرا استثنائيا هذا ما أعلن عنه وزير الخارجية "سارغاي لافروف" كما أشاد بالعلاقات الثنائية بين البلدين حيث اعتبر أن إيران شريك لم يلحق الضرر بروسيا بأي شكل من الأشكال وأضاف أن لإيران نفوذا كبيرا في المنطقة خاصة في أفغانستان،العراق،لبنان وغزة كما أكد على إمكانية حل الملف النووي بالطرق الدبلوماسية الجادة .

حيث عبر الرئيس فلاديمير بوتين أن العقوبات على إيران مبكرة من خلال قوله: «أعتقد انه من المبكر الحديث عنها ولا حاجة إلى إخافة الإيرانيين، هناك حاجة إلى التوصل إلى اتفاقات، لكنه حذر من انه في حال «لم تعقد المحادثات أو انتهت إلى فشل، يمكننا الحديث عن خطوات إضافية».[2]

[1] **رائد حسين عبد الهادي حسنين**، المرجع السابق، ص88.

[2] **زلاقي حبيبة**،**تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،الجزائر،2009-2010،ص156.

أضاف الرئيس فلاديمير بوتين على انه لا وجود لنوايا إيرانية لامتلاك الأسلحة النووية حيث صرح على ما يلي:"لا تملك غيران رغبة لبناء منظومة من الأسلحة النووية ،ولهذا السبب فإننا سنواصل تعاوننا في كل المجالات وخاصة في مجال الطاقة النووية".

هذا ما يوضح رفض روسيا للطلب الأمريكي بوقف التعاون مع إيران الذي بدأ من خلال التعاون الروسي الكامل مع إيران في برنامجها النووي السلمي والتعاون الدبلوماسي.[1]

وقد أسفر هذا الموقف المتعاون على استعانة إيران ب600 خبير روسي لبناء محطة بوشهر إلى جانب خطة لإنشاء العديد من محطات الطاقة النووية في مناطق مختلفة من إيران وتلاه اتفاق آخر بين البلدين ينص على بناء ست وحدات لمحطات كهروذرية،وأربع وحدات للطاقة إلى جانب تزويد طهران بالوقود النووي وقد بلغت تكلفة هذه المشاريع بأكثر من مليار دولار.[2]

على هذا الأساس عمدت الولايات المتحدة على إشراك روسيا في المفاوضات مع إيران وذلك لضمان عدم وقوف الروس في طريق أي عقوبات محتملة قد يفرضها مجلس الأمن الدولي لاحقا ،فإن فرض أي نظام عقوبات على إيران دون إشراك روسيا لن يكون فعالا ،بالإضافة إلى هذا فإن التعاون مع روسيا ضروري لتقليص استفادة إيران من الانقسامات داخل مجلس الأمن الدولي.

بالإضافة إلى قدرة روسيا التعامل مع الملف النووي الإيراني ذلك لأن الروس على دراية تامة وعميقة بنظام الطاقة الإيراني والملاحظ أن إشراك روسيا في مختلف المساعي الدبلوماسية مع إيران فتحت مجالا للحد من مقاومة روسيا وإقناعها بان العقوبات ستستهدف ضرب البرنامج النووي الإيراني وليس الاقتصاد ككل ،بالإضافة إلى أنها تهدف إلى تغيير السلوك الإيراني عوضا من تغيير النظام أو تمهيد الطريق من اجل القيام بمواجهة عسكرية .[3]

---

[2] **زلاقي حبيبة**،المرجع السابق ص156.

[3] ،**ابارزي تريتا** ،المرجع السابق،ص166و288.

المطلب الثالث: توسع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق.

بدأت فكرة توسيع حلف الأطلسي نحو الشرق أثناء انعقاد قمة لندن لدول الحلف في جويلية سنة 1990،الذي ترتب عنه تأسيس مجلس التعاون لشمال الأطلسي عقب قمة روما للحلف التي عقدت في نوفمبر 1991 ،إلا أن المشروع واجهته العديد من الصعوبات بسبب عدم اتفاق أعضاء الحلف.

تم في قمة حلف الأطلسي التي نظمت في بروكسل 1994 الموافقة على برنامج الولايات المتحدة للشراكة من اجل السلام الذي أكد على ضرورة تعميق التعاون الوظيفي بين حلف الناتو والدول الأعضاء ما تم طرح فكرة انضمام دول وسط أوروبا وشرقها إلى الحلف على المديين البعيد والقريب ،كانت فكرة التوسيع محور اهتمام إستراتيجي للحلف منذ أن ظهرت بوادر انهيار الإتحاد السوفييتي وكتلته العسكرية والسياسية،ظل زعماء دول الحلف خلال النصف الثاني من الثمانينات يؤكدون لغورباتشوف أن الحلف لن يمتد إلى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى بعد انسحاب القوات السوفييتية منها.[1]

رغم المخاوف الروسية من توسع الحلف نحو الشرق وقع روسيا في 22 جوان 1994 إستراتيجية من أجل السلام بغية إقامة تعاون عسكري وثيق بينها وبين الحلف ولتوسيع التعاون السياسي بين الجانبين في مجال الأمن الأوروبي ،جاء هذا الموقف الروسي كحل وسط بين اتجاهين إما بقاء دول أوروبا الشرقية معزولة خارج إطار الأمن الأوروبي أو قبول دول البلطيق ودول من أوروبا الشرقية في عضوية الحلف بدون موافقتها.[2]

[1] **محمد حسون،توسع حلف الناتو نحو الشرق باتجاه أوروبا** ،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26،ع2 ،سوريا 2010 ،ص345.

[2] **السيد حسن عدنان،قضايا دولية التوسع الأطلسي** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،لبنان،2009، ،ص42.

من جهة أخرى ظهر خلاف بين أعضاء الحلف حول روسيا ذلك ما أدى إلى تهديد استقراره كحلف عسكري نظرا إلى عدم التحديد المشترك لمفهوم التهديد وصعوبة الحسم في طبيعة العلاقة مع موسكو حتى وإن كان الاتجاه العام هو نحو اعتبارها شريكا أكثر من كونها خصما ساهم في تطور هذا الموقف من روسيا بسبب تراجع مفعول منظومة القيم داخل الحلف خاصة مع خروج سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق عن إجماع الحلف .

عرفت العلاقات توترا كبيرا بين الطرفين مع القضية الجورجية وشمال أوسيتيا،مما جعل الحلف يعلق جميع نشاطاته مع روسيا مما جعل الطرفين يتبادلان التهم بمحاولة العودة إلى أجواء الحرب الباردة [1]

_ موقف روسيا من توسع حلف الأطلسي:

توسع الناتو نحو الشرق لا يمكن أن يتم بدون موافقة موسكو ومراعاة مصالحها ،ليس لأنها تعارض التوسع وإنما باعتبارها قوة تاريخية عظمى حتى عندما كانت دولة قيصرية وقبل تأسيس الولايات المتاحة نفسها .

والتي كان كانت تتمتع بتأثير كبير في الحقبة الشيوعية على الشؤون الأوروبية والعالمية ،مازالت تتمتع بهذا التأثير رغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها سنوات التسعينات ،لهذا فإن التوسع المفرط الذي يتجاوز الحزام الأمني لموسكو المتمثل في وسط وشرق أوروبا ليشمل مجالها الحيوي المتمثل في دول رابطة الدول المستقلة CEI الذي من شأنه أن يمس مصالحها القومية .

لمواجهة هذا التوسع لجأت روسيا إلى عقد اتفاقيات تعاون مع قوى إقليمية ودولية تعارض هيمنة الغرب على النظام الدولي مثل إيران ،الصين ،كوبا،كوريا الشمالية حتى [2]

---

[1] **السيد حسن عدنان** المرجع السابق،ص42،

[2] **الحياليزار إسماعيل ،دور حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة**،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة 2003،ص98

العراق وسوريا، خوفا من التقارب بين الصين وروسيا الذي سيؤدي إلى التقليل من مكانة الحلف الأولية وتهديد مصالحها في آسيا ،اضطر الناتو إلى تنظيم علاقاتها مع روسيا وفقا بتوقيعها على الميثاق الأطلسي في 27 ماي 1997 فقبل التوقيع على هذه الوثيقة كان الحلف مصرا على أن تستند علاقاته مع موسكو وفقا لبرنامج الشراكة من اجل السلام الذي وقعته موسكو في 22 جوان 1994 حتى لا تبقى منعزلة تماما عن الشؤون الأوروبية ،إلا أن هذا البرنامج لم يلبي المصالح الروسية لأنه لم يتضمن أحقية روسيا في الانضمام إلى الحلف بصفة عضو كامل العضوية ،كما أنه تعامل معها على أنها دولة صغيرة ،بالإضافة إلى خلوه من أي التزام من الحلف بعدم التوسع في مجالها الحيوي[1] .

من ناحية أخرى عرفت العلاقات الروسية الأطلسية توترا خلال سنة 2008 حين قررت الولايات المتحدة نصب درع صاروخي في كل من بولندا وجمهورية التشيك وذل حسبها للتصدي لتهديد دول "مارقة" مثل إيران وكوريا الشمالية، إلا أن روسيا اعتبرته تهديدا لأمنها القومي ،و ان المشروع جزء من السباق نحو التسلح، وأن هذه المنظومة الصاروخية تستهدف مباشرة الأراضي الروسي.

. لهذا السبب، هدد الرئيس فلاديمير بوتين بالانسحاب من اتفاق الحد من ترسانة الأسلحة الإستراتيجية في حال استمرت هذه العمليات الاستفزازية،

من جهة أخرى اقترح خطة تعاون من خلال الاستعمال المشترك لقاعدة غابالينسك، وقد أشار الرئيس بوتين إلى أن التعاون بين الحلف الأطلسي وروسيا سيلغي حالة القلق التي تعيشها روسيا،كما سيحول دون قيام روسيا بتوجيه صواريخها تجاه أوروبا،حيث أن هذا الاقتراح أكد للرأي العام العالمي برغبة روسيا في التعاون مع الحلف الأطلسي لتفادي عودة أجواء "الحرب الباردة".[2]

---

[1] **الحيالي نزار إسماعيل**،المرجع السابق،ص100.

[2] **طه عبد الواحد، بوتين : الكرة في ملعبكم على الموقع** http://www.rai-akhar.com/ar/index تم زيارته في 2015/05/15 على الساعة 15:30.

من جهة أخرى حذر الرئيس بوتين القادة الأوروبيين من توجيه الصواريخ الروسية نحو أوروبا بقوله:"في حال مضيتم في تعاونكم مع الولايات المتحدة بمشروع درعها الصاروخية، فإنكم تتحملون المسؤولية الأخلاقية عن عودة التوتر والرعب إلى القارة الأوروبية، لقد قدمت روسيا أكثر مما توقعتم، والكرة في ملعبكم".[1]

من خلال هذه الرسالة يفهم أن الرئيس بوتين يريد إبعاد ارتباط أي توتر قد يحصل في المستقبل بروسيا.

[1] **طه عبد الواحد**،المرجع السابق.

تواجه روسيا العديد من التحديات على الصعيد الإقليمي والعالمي، والتي تسعى من خلالها إلى فرض مواقفها، وبالتالي التأكيد على مكانتها كدولة كبرى يظهر ذلك من خلال فرض مواقفها في كل من الأزمة السورية التي عملت على حل الأزمة بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة بالإضافة إلى دفاعها عن الحق الإيراني لامتلاك التكنولوجيا النووية السلمية هذا إلى جانب رفضها توسع حلف الناتو على حساب مناطق نفوذها، ولم تتردد في استعمال القوة في كل من جورجيا سنة 2008 و الأزمة الأوكرانية 2013 ،وما نتج عنها ضم لجزيرة القرم غير مكترثة بالعواقب ونتائج هذا التصرف كل هذا لإظهار أن روسيا لن تتساهل مع الغرب بخصوص الدفاع عن مصالحها، لهذا عمدت إلى خلق العديد من المنظمات الإقليمية ذلك من أجل الوقوف أمام تزايد الغرب في مناطق النفوذ الاستثنائية الروسية خاصة في الجمهوريات السوفييتية السابقة.

الخاتمة

الخاتمة:

مرت روسيا الاتحادية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بمرحلتين مهمتين ،هما مرحلة الرئيس بوريس يلتسين التي عرفت فيها روسيا تراجع مكانتها على الساحة الدولية وذلك بالنظر إلى الأزمات الداخلية التي عرفتها باعتبارها فترة انتقالية بوصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم سنة 1999 والذي عمل على استعادت روسيا لمكانتها الدولية من خلال بناء روسيا داخليا بالنظر غالى حالة الفوضى التي آلت إليها في عهد الرئيس يلتيسين من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي تمتلكها .

من خلال عرض البحث تم التأكيد على الفرضيات التي وضعها في بداية الدراسة :

1-تمتلك روسيا المقومات الاقتصادية الطبيعية والعسكرية التي تمكنها من أن تصبح دولة كبرى.

2- تمثل شخصية الرئيس ونفوذه مفصلا هاما في تحديد السياسة الخارجية الروسية.

3- تواجه روسيا العديد من التحديات التي من شأنها تأكيد مكانتها على الصعيد الدولي.

من خلال عرض الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: أن الإتحاد السوفييتي كان له دور كبير على الساحة الدولية حيث كان فاعلا أساسيا في ظل الحرب الباردة التي تميزت بالمواجهة والصراع بين المعسكر الغربي والشرقي ،استطاعَ ضم العديد من الدول تحت لواءه لمواجهة الخطر الليبرالي حيث كانت سياسته الخارجية مبنية على نشر الإيديولوجية الشيوعية التي كانت الموجه الأساسي لها ،إلا أن إشغال الإتحاد السوفييتي بالجانب العسكري من خلال السباق نحو التسلح عمل على استنفاذ الموارد المالية للإتحاد مما خلق العديد من المشاكل الداخلية المتعلقة أساسا بتدهور الوضع الاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع مطالب الجمهوريات السوفييتية بالانفصال عن الإتحاد التي كانت سببا في ظهور موجة من المطالب الانفصالية مما عجل في انهيار الإتحاد السوفييتي سنة 1991، بهذا ظهرت جمهورية روسيا الاتحادية التي تعتبر من أكبر الجمهوريات

السوفييتية مما سمح لها الاحتفاظ بالإرث السوفييتي المتمثل أساسا في الترسانة النووية ومقعد الإتحاد في مجلس الأمن .

ثانيا: بالنظر إلى الإمكانيات التي ورثتها روسيا الاتحادية سواء تعلق الأمر بالقوة العسكرية والموارد الطاقوية الضخمة مما يمكنها من الاحتفاظ بصفتها كدولة كبرى إلا المرحلة الأولى التي وصفت بالانتقالية والتي كان يقودها الرئيس"بوريس يلتسين" كانت كارثية خاصة بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفتها التي روسيا الاتحادية سنوات التسعينات مما أدى إلى انتشار الفوضى والفساد إلى جانب ذلك تأثير الرئيس "يلتسين" المريض والمتقدم في السن مما سمح بظهور الجماعات الأوليغارشية التي أثرت في السياسة الروسية والتي عملت على جمع الأموال من خلال الاستفادة من الوضعية الضعيفة للرئيس هذا كما أثر على السياسة الخارجية الروسية التي كانت مبنية على التقارب مع الغرب خاصة للحصول على المساعدات الاقتصادية ،وبالتالي انشغالها بالمشاكل الداخلية التي منعها من لعب أدوار على الساحة الدولية ، بوصول بوتين إلى الحكم بصفته رئيسا للوزراء سنة 1999 ثم توليه ثلاث فترات رئاسية من(2000-2008) و(2012-2016) وفترة كرئيس للوزراء في حكومة "ديمتري مدفيدف" كانت روسيا في أوضاع كارثية تعاني مشاكل على المستوى الداخلي خاصة ما تعلق بالوضع الاقتصادي الصعب إلى جانب تدهور مكانة روسيا دوليا ،حضي الرئيس"بوتين" منذ وصوله إلى الكريملين بدعم جماهيري و اعتباره منقذ روسيا ذلك أيضا إلى شخصيته الكاريزماتية وتكوينه العسكري إذ كان عضوا سابقا في الاستخبارات الروسية،عمل الرئيس بوتين على بناء الدولة معتمدا في ذلك على ارتفاع أسعار البترول التي سمحت له بتمويل مختلف الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والعسكري وكذا استغلال الإمكانيات المالية لتدعيم السياسة الخارجية الروسية وتميزها بالواقعية و البراغماتية ،حيث كان الهدف الأساسي لروسيا إعادة الهيبة والمكانة الدولية لروسيا على الساحة الدولية وذلك من خلال الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب ورفض الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، عرفت العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة فترات متذبذبة بين التقارب والتوتر،مما جعل روسيا تتجه نحو الشرق وربط علاقات إستراتيجية خاصة مع

العملاق الآسيوي الصين ،التي تتشارك معها المواقف خاصة فيما تعلق بالنظام الدولي، رغم الحرب الباردة الحاصلة بينهما وذلك بالنظر إلى التنافس القائم بين الطرفين.

ثالثا: استطاع الرئيس "بوتين" إعادة الاستقرار وبناء الدولة الروسية واستعادة مكانتها على الساحة الدولية وذلك يظهر من خلال مشاركتها الفعالة في حل مختلف القضايا الإقليمية والدولية وذلك بهدف حماية المصالح الروسية والسعي نحو التأكيد بأن روسيا شريك لا يمكن الاستغناء عنه. وذلك تأتى عن طريق الإصلاحات الاقتصادية الناجحة والتي أدت إلى الرفع من نسبة النمو إلى 7 بالمائة في السنة إلى جانب تحسن كبير في الظروف الاجتماعية للشعب الروسي مما أدى إلى دفع مختلف الديون وضمان احتياطي صرف بقيمة 300 مليار دولار سنة 2007 خاصة بسبب ارتفاع أسعار البترول والغاز إلى جانب سياسة مكافحة الفساد الجماعات الاوليغارشية التي عملت على سلب ثروات روسيا في سنوات حكم الرئيس بوري يلتسين ،كما استعادت المؤسسة العسكرية هيبتها ومكانتها على الساحة الدولية كأكبر مصدر بعد الولايات المتحدة. إلا أن الاقتصاد الروسي بوصفه اقتصاد ريعي باعتماده على عائدات الموارد النفطية خاصة الغاز وبيع الأسلحة ذلك ما يؤدي إلى تؤثره بالمؤثرات الخارجية خاصة عدم استقرار الأسعار النفط في الأسواق العالمية بالنظر إلى الاعتماد الكبير في ميزانية الدولة الروسية على مداخيل الغاز مما يشكل نقطة ضعف لروسيا ، إلى جانب هذا العقوبات الاقتصادية الغربية المسلطة عليها خاصة بسبب ضمها لجزيرة القرم والمتعلقة أساسا بحذر الغاز الروسي في أوروبا،كل هذا لم يمنع روسيا البحث عن شركاء جدد ،إلى جانب الدعم المتواصل الذي تحضى به روسيا في ظل منظمة البريكس.

رابعا :استطاعت روسيا فرض مواقفه فيما تعلق بالأزمة السورية برفض التدخل العسكري لحل الأزمة، والملف النووي الإيراني الذي حاول الدفاع عن حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي،كما استطاعت التصدي لتوسع حلف الناتو نحو الشرق وذلك باستعمال القوة العسكرية في جورجيا سنة 2008 بالإضافة إلى ضم جزيرة القرم الإستراتيجية بعد خسارة أوكرانيا حيث استفاد من الأزمة الأوكرانية لاستعادة الجزيرة ، إلى جانب هذا استطاع إلى حد ما ممارسة النفوذ في الجمهوريات السوفييتية السابقة ذلك عن طريق رابطة الدول المستقلة التي

تعتبر آلية لممارسة النفوذ في هذه المناطق،إلى جانب وضع حد للتوتر العلاقات مع الصين بفعل المشاكل الحدودية وجعلها شريكا إستراتيجيا يسعى من خلاله إلى خلق نظام دولي متعدد الأقطاب.

الملاحق

الملحق رقم 1: الخارطة السياسية لروسيا الاتحادية

المصدر: http://www.larousse.fr/encyclopedie/cartes/Russie/1306131

الملحق رقم 2: خارطة تضم دول رابطة الدول المستقلة

المصدر:

http://www.larousse.fr/encyclopedie/images/La_CEI_Communaut%C3%A9_d%C3%89tats_ind%C3%A9pendants/1011337

الملحق رقم 3: خارطة تبين موقع جزيرة القرم

المصدر :-http://www.lemonde.fr/europe/article/2014/02/28/pourquoi-la-crimee-a-t-elle-un-statut-a-part-en-ukraine_4375700_3214.html

قائمة المراجع

1ـ المراجع باللغة العربية

أـ الكتب بالعربية:

1. **أبو رشيد أسامة ، الولايات المتحدة وجدل تسليح أوكرانيا** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015.
2. **احمد نوري النعيمي،السياسة الخارجية**،دار زهران للنشر والتوزيع،العراق2009.
3. **الأمارة لمى مضر ،الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية** ،مركز الدراسات العربية،،لبنان 2009.
4. **بارزي تريتا،إيران والمجتمع الدولي ،القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني**،الدار العربية للعلوم ناشرون،لبنان ،2012.
5. **باسم راشد،المصالح المتقاربة:دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**،وحدة الدراسات2013.
6. **البيطار فراس ،الموسوعة السياسية والعسكرية** ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2013.
7. **جلين بالمر ،كليفتون مورغان،ترجمةعبد السلام علي نوير**،النظرية في السياسة الخارجية الروسية،جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع،السعودية،2011.
8. **جورج بيركوفيتش،البرنامج النووي الإيراني بعد الإنتخابات الرئاسية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة ،2007.
9. **جون سيمسون،القدرات النووية الإرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية** ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،الإمارات العربية المتحدة2007 .
10. **الحيالي نزار إسماعيل ،دور حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة**،مركز الغمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة 2003.
11. **رائد حسين عبد الهادي حسنين ،البرنامج النووي الإيراني1979-2010**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الاوسط،جامعة الأزهر،فلسطين،2010.
12. **زبنغيو بريجينسكي ،رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية ومايترتب عليها جيواستراتيجيا**،ط2،مركز الدراسات الإستراتيجية،1999.
13. **زيدان ناصر ،دور روسيا الإتحادية في الشرق الاوسط من بطرس الاكبر الى فلاديمير بوتين**،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2،لبنان،2013.
14. **سامور جاري،مواجهة التحدي النووي الإيراني** ،سلسلة محاضرات الإمارات،مركز الإمارات للدراسات والبحوث ،الإستراتيجية .
15. **السيد حسن عدنان،قضايا دولية التوسع الأطلسي.**
16. **طشطوش هايل عبد الولى ،مقدمة في العلاقات الدولية** ،الأردن،2010.
17. **عامر مصباح ،المقاربات بالنظرية في تحليل السياسة الخارجية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2008.

18. **لابقيير ريشار،طلال الاطرش،ترجمة:ميشال كرم،حين تستيقظ سوريا**،دار الفرابي ،لبنان،2011،
19. **لويد جنسن ،ترجمة:محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم ،تفسير السياسة الخارجية** ،عمادة شؤون المكتبات ،جامعة الملك سعود،السعودية،1989.
20. **محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية**،،ط2،مكتبة النهضة المصرية،مصر،1989
21. **محمد حسون ،توسع حلف الناتو نحو الشرق بإتجاه اوروبا** مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 26،ع2 ، سوريا 2010 .
22. **محمد فهمي ،النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** ،دار الشروق للنشر والتوزيع ، فلسطين،2010
23. **المخادعي عبد القادر رزيق،القواعد العسكرية الامريكية الروسية ومخاطرها على الأمن الدولي** ،دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر ،2013.
24. **المخادعي عبد القادر رزيق،القواعد العسكرية الأمريكية الروسية ومخاطرها على الأمن الدولي** ،دارالفجر للنشر والتوزيع،مصر ،2013.
25. **مطر منى،الإنتفاضة السورية من الألف الى الياء**،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2،لبنان.
26. **ناصيف يوسف حتى ،النظرية في السياسة الخارجية** ،دار الكتاب العربي ،لبنان،1985.
27. **نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**،مركز الدراسات الوحدة العربية،لبنان،
28. **نوفمكن فيتالي،العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة ،انعكاساتها على الأمن العالمي**،سلسلة محاضرات ،الإمارات العربية المتحدة،2006.

ب- التقلرير:

1. **التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية الروسية**، تقرير سنوي التحليلي لمندى "فانداي.

ج ـ المجلات:

1. **بن خليف عبد الوهاب ،العلاقات الأوروبية الروسية البعد الإستراتيجي المتبادل** ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،ع11،الجزائر،2014.
2. **بوشربة علي ،منظمة معاهدة الأمن الجماعي ،الحفاظ على امن المنطقة**،الجيش ،عدد570 ،الجزائر ،2011
3. **قابيل مي ،نماذج مختلفة لأزمة السيولة** ،مجلة السياسة الدولية ،عدد142،2000،
4. **محمد أسامة محمود عبد العزيز، السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين**، مجلة السياسة الدولية،عدد142 ،2000 .
5. **نزار اسماعيل الحيالي،قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر**،مجلة دراسات دولية،عدد56، 2005.

د ـ المذكرات:

1. **بلخوخ كنزة ،البعد العسكري في العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،2011-2012.

2. **بولكمال ابراهيم ،تأثير وتحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2009.
3. **جندلي عبد الناصر ،انعكاسات تحولات النظام الدولي لمابعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر،2004.
4. **حروري سهام ،السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة** ،مذكرة لنل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة باتنة،2005/2004
5. **زلاقي حبيبة،تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة،الجزائر،2009-2010.
6. **زهير بوعمامة، سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الامن في أوروبا بعد الحرب الباردة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر، الجزائر،2007-2008.
7. **العطري ميلود ،السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة ،جامعة باتنة،2008.

هـ ـ المواقع الإلكترونية:

1. **بوريجي،خالدة مختار ماتعنيه سوريا لروسيا، على موقع-** www.globalresearch.ca تم زيارته في 2015/05/19 على الساعة 13 :16
2. **طه عبد الواحد، بوتين : الكرة في ملعبكم على الموقع**http://www.rai-akhar.com/ar/index
3. **مهدي مصطفى ،الأهداف الروسية الأمنية والخارجية** على موقع:www.alukah.net
4. **الموقع الشخصي الرسمي للرئيس بوتين**:www.Kremlin.ru/o

2 ـ المراجع باللغة الفرنسية:

أ ـ الكتب باللغة الفرنسية:

1. **Cristian ReusSmit , theorie of international relations**,2edi ,Polgrave ,USA,2001.
2. **Damiani Isabella,Geopolitique de l'Asie centrale, Entre Europe et Chine ,Le cœur de l'Eurasie,**press universitaire de France, France ,2013.
3. **Evguini Primakov,traductuion ;Anne Vorobiov et Hubertvedrine ,Le mondesans la Russie**,edition economica ,France، 2009.
4. **Guilluy Natalia**.**L'enigme Russe,économie et société** ,Sulikashvi liseptention ,Presse universitaire, France,2012.
5. **Jafalian Annie,la Russie puissance énergétique de l'arme politique aux loguiqes de marché** ,Edi bruylant ,Belgique,2010
6. **Radvanyi Jean, La nouvelle Russie**, Armand colin, 4Edi, France, 2007.
7. **Levine Steve, le labyrinthes de Poutine :La face obscure de la Russie**, Edi ZDL ,France,2011 .

8. **Moreau Xavier, La Nouvelle grande Russie : De l'effondrement de l'URSS au retour de Vladimire Poutine** ,EdiMarketine S.A France 2002,
9. **Mwayila Tshinyembe, La politique étrangère des grandes puissance**, l'Harmattan, France ,2010
10. **Nazat Michel , La Russie et ses marge nouvelle empire ,**Edi illipses, France ,2007.
11. **Picquart Pierre , La Chine . une menace militaire ?,** Edi Favre, France, 2013.
12. **Rakhmakova Tania, Au cœur du pouvoir Russe : enquête sue l'empire Poutine**, Edi La découverte, France, 2012.
13. **Sébastien Armand ,la Chine et ses frontières,** Edi Armand colin, France,2011,p173.
14. **Takehara YamadaYamiko, Japon et Russie L'histoire d'un conflit de frontière aux iles Kouriles** ,Edil'Harmattan, France,2010.
15. **Yakemtchouk Romain, La diplomatie Russe de Pierre le grande à Vladimir Poutine,**Edi L'Harmattan, France ,2012.
16. **Yakemtchouk Romain,**la politique étrangère de la Russie ,Edi L'Harmattan France 2008.

ب ـ التقارير باللغة الفرنسية:

1. Chantal Guilet et Thimothy Mariani, rapport d'information, par la commission des affaires étrangère sur la politique Française et Européenne vis-à-vis de la Russie, France 2014.

ج ـ المجلات بالغة الفرنسية:

1. Bonvilain Denis, Russie face à sa défense, institut d'études politique de Lyon, France, 2006.
2. Chauprade Aymerie, L'Iran réel, revue Française de la géopolitique ،Edi Ellipses, France ,2009.
3. Delanoe Igor, le partenariat stratégique Rosso-Syrien :naval russe en méditerrnée, fondation de la recherche stratéguique,n6,France ,2013.
4. Ficher Santiago,La stratégie Russe dans l'éspace post soviétique ,ASBL ,Belgique ,2012.
5. IvaNov Maxim,SafranovIvan,Aktchourina Alexandra, Le président ,grandeinquiteur de
6. Jonas ,La reforme militaire russe progresses et difficultés ,politique de sécurité ,N125,Suisse ,2014.
7. morale publique, Courier International, N1179,France ,2013.
8. Nahma Majed , La crise ukrainienne, AfriqueAsie, France,2015.

9. Peyrouse Sébastien , La Russie et l'Asie centrale, politique international ,n115,France 2007 .
10. Zarifian Julien, les relation entre les Etas Unies et la Russie depuis la chute de l'URSS, annuaire française de relation international vol11,France ,2012.

د- المذكرات باللغة الفرنسية:

1. Pierre Hubert, La situation économique de la Russie, mémoire d'intelligence économique Ecole de finance, France, 2013.

هـ ـ المواقع الإلكترونية:

2. Bernard Victor, Fort Loura, Gangloft Manuel, Moreau Romain, Russie quelle stratégie de puissance , vu sur le site www.bdc.sacge.fr-10/04/2015 ,14 :22
3. Boulégue Matieu , La Crimé à l'Eure Russes les conséquence géopolitiques de la crise Ukrainienne vu sur le site : www.defnat.fr
4. Elena Morenkova Peverier, Les prencipes fondamentaux de la pensé stratégique de laRussie ,institut de la recherche stratégique de l'école militaire sur le site :www.défense.gouv.fr
5. Richard Yann, La crise de Crimé(Mars2014),comment en est arrivé là ? vu sur le site : http:// www.revues.org

3 ـ المراجع باللغة الإنجليزية:

أ . الكتب باللغة الانجليزية:

1. **Alex Mints ,Karl Derouenj ,understanding foreign policy decision making** ,Cambridge university press , UK, 2010.
2. **Bobo lo, Russian foreign policy in the post-soviet era ;reality,illission and mithmaking**, Palgrave Macmillan ,Uk,2002.
3. **Gideonrose, Neo classical realism and theories of foreign policy** ,cambrige university press ,word politics n51,1998,p 149,157.
4. **Laura Neyak** ,**The new foreign policy ,power seeking in globalisation era** ,2edi,Kouman andlittelfie ldpublishers.usa, 2008.
5. **Stephane,G,walker,roletheory and foreign policy analysis** ,Duke university ,duke press policy studies ,1987 .

6. **Thimothy J,Colton,delemma of reform in the Soviet Union**,concil on foreign policy,USA,
7. **Tsygankov Endrei,Russian foreign policy in the globalec ontext,**university press of Estonia ,Estonia 2014.
8. **Varol Toyce, The Russian foreign Energy**, EdiEgalite ,Macedonia, 2013Andrei Melville, Tatiana Shakleina, Russian foreign policy in transition ;concepts and realities ,CEU PRESS, Hungary.

ب التقارير باللغة الإنجليزية:

1. Foreign policy of the Russian federation, CIDAB international yearbook rapport.

ج ـ المجلات بالغة الإنجليزية:

2. Donaldson, H,Robert, Boris Yeltsin Foreign policy legacy, Tulsa journal of comparative and international law ,vol7,issue2, 1999.
3. E, Wishnich, Russia, China and the United State in central Asia, strategic studies institute, US, 2009.

د ـ المواقع الإلكترونية:

1. The decree by the president of the Russian federation(NO 605of 7May 2012) sur le site : www.Kremlin.ru.

الفهرس

فهرس المحتويات.

المحتوى

الصفحة

الشكر

الإهداء

الملخصات

المقدمة.....أ

الفصل التمهيدي :الإطار النظري.....11

المبحث الأول:مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها.....11

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....11

المطلب الثاني:محددات السياسة الخارجية.....12

المبحث الثاني: مقاربات تحليل السياسة الخارجية.....22

المطلب الأول: المقاربة النفسية لتحليل السياسة الخارجية.....22

المطلب الثاني: مقاربة الدور لتحليل السياسة الخارجية.....24

المطلب الثالث: المقاربة الواقعية لتحليل السياسة الخارجية.....26

الفصل الأول :السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة.....30

المبحث الأول: انهيار الاتحاد السوفييتي.....30

المطلب الأول: السياسة الخارجية لإتحاد السوفييتي.....31

المطلب الثاني:أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي.....33

المطلب الثالث: نتائج انهيار الاتحاد السوفييتي.....36

المبحث الثاني:السياسة الخارجية لفدرالية روسيا.....38

المطلب الأول: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية..... 38

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية الروسية.....42

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية.....45

المطلب الأول: تأثير العوامل الداخلية.....45

المطلب الثاني: تأثير العوامل النفسية.....52

الفصل الثاني: تطور السياسة الخارجية الروسية خلال فترتي حكم الرئيسين يلسين وبوتين.....59

المبحث الأول:السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين.....59

المطلب الأول: وصول الرئيس بوريس يلتسين إلى الحكم.....60

المطلب الثاني:السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين.....62

المطلب الثالث: نماذج عن السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم الرئيس يلتسين.....68

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين.....73

المطلب الأول :وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم.....73

المطلب الثاني:السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين.....75

المطلب الثالث:نماذج عن السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين.....83

الفصل الثالث: رهانات السياسة الخارجية الروسية وتحديات.....90

المبحث الأول :التحديات على المستوى الإقليمي.....90

المطلب الأول: رابطة الدول المستقلة.....90

المطلب الثاني:العلاقات مع الصين.....96

المطلب الثالث:الأزمة الأوكرانية.....100

المبحث الثاني:التحديات على المستوى الدولي.....106

المطلب الأول:الأزمة السورية..... 106

المطلب الثاني:الملف النووي الإيراني.....111

المطلب الثالث: توسع حلف الأطلسي.....118

الخاتمة:.....122

الملاحق:.....125

قائمة المراجع:.....128